

# تَبَيُّنُ الصَّحِيحَةِ

بِأُصُولِ

## الْحَادِثِ الضَّعِيفَةِ

القسم الثاني  
من ٥١ : ١٠٠

تأليف

محمد بن عبد اللطيف

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

لأحياء التراث الإسلامي

ت : ٥ - ٨٦٨٦ - الهرم

الطبعة الأولى للكتاب

١٤١٠ هـ

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

ناصرية شارع محمد عبد الهادي

الجوهرة الطالبية - جيزة

ت : ٨٦٨٦٠٥

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فإنه مما يسرنى ويسعدنى أن أتقدم إلى إخوانى الكرام من محبى هذا العلم الشريف ؛ بالقسم الثانى من « تبيض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة » هذه السلسلة التى أرجو الله عز وجل أن يجعلها مباركة لى ولالإخوان والأحبة ، ولكل من له شغف برجال الحديث وما قيل فى كل منهم من مدح أو قدح ، وبتتبع الطرق المتعددة للحديث أو الأثر الواحد ، ومعرفة مرتبة كل من الصحة أو الضعف ، واختلافات الرواة بالزيادة والنقص ، والرفع والوقف ، والوصل والإرسال مع حرصى على اتباع ما هدانى الله عز وجل إليه من قواعد وأصول هذا العلم الشريف الذى نال اهتماماً من العلماء لا يعرف لغيره من العلوم الشرعية

وغيرها ، فما تركوا فناً من فنونه إلا وخرجوا على المسلمين بتصنيف فيه ، شكراً  
لنعمة الله تعالى عليهم ، وأداءً لما أوجبه الله عز وجل عليهم من أمانة التبيين ،  
وما حذرهم وأغلظ عليهم من عاقبة الكتمان للعلم ، ومنعه مستحقيه وأهله .  
وإني - إن شاء الله - لحريص على إيراد ما يمكنني من فوائد وتعليقات وتنبهات  
على ما أتناوله من أحاديث ، وما أحكيه عن أهل العلم بشأنها ، لا أخشى ملامة  
ولا آبه بنقد إلا ما استند إلى أساس علمي سليم . وجزاهم الله عنا وعن سنة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشريعته خير الجزاء ، وثقل بها موازينهم ، وببيض  
بها وجوههم ﴿ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ - كيف لا ، و « هم القوم  
لا يشقى جلسهم » ، وهم الرجال ، وسائر من أتى بعدهم عليهم عيال ! وإنما  
نحن متشبهون ، ومحبون ، ومؤتسون .

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم

إن التشبه بالرجال فلاح

أما إدراك شأوهم ، وبلوغ فضلهم ، ونيل منازلهم فهيات هيات . فالمغرور  
من ظن أنه صار - بين عشية وضحاها - كأحدهم ، فقال : « هم رجال  
ونحن رجال » ! ، فضلاً عن أن يظن أنه خير من أدانهم ! وما أوتي هذا إلا  
من ترك التأدب بأداب المتعلمين ، وغفل عن أن : « التخلية قبل التحلية » كما  
يقول أهل الزهد والتصوف ، وهذه كلمة حق ، فإن التخلي عن الرذائل  
والآفات الظاهرة والباطنة واجب شرعي لا بد أن يسبق تحلية الظواهر ، والاهتمام  
بالصور .

ولا بد لمن بغي الخلاص والسلامة أن يبدأ بنفسه فيزكيا ويظهرها من الأدناس  
﴿ قد أفلح من زكاهها . وقد خاب من دساها ﴾ ، ويحرص على الإزرء عليها  
وتكميل نقصها ومعالجة نقائصها ، لا يبنى في ذلك طرفة عين .

فمن لم يبدأ بنفسه فيحملها على التواضع وخفض الجناح ، وينظر إليها بعين

النقص والالتهام بالتقصير ولا يعطيها ما تشتهيهِ من حب الثناء والعلو والفساد في الأرض ، فبالله لا يتعنَّ . وللسلف في إزرائهم على أنفسهم عبارات كثيرة أوردت جملة صالحة منها في كتابي « إيقاف الأبرار على ضعيف وواهي الآثار » . يسَّر الله خروجه ، عند الأثر الأول منه . هذا ، وقد شرعت في هذا القسم في شهر رمضان المبارك اقتداء بما صنعتُ في العام الماضي ، لكن يشاء العليم الحكيم تعالى أن يتأخر هذا الأمر على مدى أشهر ، ف : « قدَّر الله وما شاء فعل » . على أنني أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ - في هذا القسم - في اختيار الخمسين حديثاً التي تحُصُّه ، وأن ينفع الله عز وجل بها إخواناً وأخواتٍ من المسلمين المؤمنين الصادقين .

وأخواتي ، فلم أنسهنَّ ، ولم أهدر اهتمامتهن ، بدليل الحديث الثالث والثمانين « ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها » - وهذا يتشدد به الغافلون أحياناً إنكاراً لستر الوجه - ، والحديث الخامس والتسعين في بيان أصناف النساء ، وتفصيل الفاروق رضي الله عنه فيها وفي الرجال أيضاً . وطمعت أن أورد حديث : « ليس على النساء أذان ولا إقامة » ، ولكن لم يختره الله لي الآن ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ وفي النهاية أعتذر إلى قراء هذه المقدمة إن أفوها غير متناسقة ، فإن المشاغل كثيرة ، والحرص على دفع الكتاب للطبع شديد ، وفي التمكن من صدوره في معرض الكتاب خير كثير إن شاء الله رب العالمين . وجزى الله أخي الناشر خيراً ، إذ أقبل عليّ وقد أعرض عني الناس ، وتبني كتاباتي - متوكلاً على الله - وقد خشى عدم رواجها الناس ، ويأبى الله عز وجل إلا أن يقيض لها محبين ، ومنها مستفيدين . ﴿ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ .

وكتبه : أبو عبد الرحمن محمد عمرو بن عبد اللطيف

تم الفراغ من هذه المقدمة بالقاهرة ليلة الأربعاء الموافق السادس عشر من ربيع الثاني ١٤١٠ هـ . والخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٩ م .

## الحديث الحادى والخمسون :

« أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت ( القائل زيد بن ثابت ) : الله ورسوله أعلم . قال : ليكثر عدد خطاك فى طلب الصلاة » .

منكر . روى من حديث أنس عن زيد بن ثابت - رضى الله عنهما - من وجهين :

الأول : من رواية ثابت البنانى عن أنس به ، وله طريقان عنه :

١ - فرواه ابن أبى شيبة فى « مسنده » وعنه أبو يعلى - كما فى « المطالب العالية » (١٣٢/١) وعنه ابن عدى فى « الكامل » (١٤١٦/٤) ، والطبرانى (١١٧/٥-١١٨) - عن ابن أبى شيبة وأخيه عثمان - وابن شاهين فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » (٥٢) من طريق محمد بن إسحاق الصاغانى ، ثلاثتهم عن عبيد الله بن موسى ، ورواه العقيل (٢١٩/٢) - واللفظ له - والطبرانى (١١٧/٥) من طريق مسلم بن إبراهيم ، ورواه الطبرانى (١١٨/٥) من طريق حرمى بن عمارة ثلاثتهم عن الضحاك بن نبراس ، قال : حدثنا ثابت البنانى قال : كنت مع أنس بن مالك فى غرفته بالزاوية إذ سمع الأذان فنزل ، فنزلت معه ، فلما استوى على الأرض مشى ، ثم قارب فى خطوه ، حتى دخلت معه المسجد ، فقال لى : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت : لا أدرى ، قال : إن زيد بن ثابت مشى بى هذه المشية حتى دخلنا المسجد ، وقال : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مشى بى هذه المشية ، ثم قال لى ، فذكره .

وفى رواية حرمى بن عمارة : « فقلت : الله ورسوله أعلم . فقال : لا يزال العبد فى صلاة ما دام فى طلب الصلاة » . وفى رواية مسلم عند الطبرانى أن القصة كانت بين ثابت وأنس - حسب - وأسقطت ذكر زيد بن ثابت رضى الله عنه . وجميع الرواة عن الضحاك بن نبراس المذكور ثقات من رجال الصحيح ، فكأن هذا الاختلاف والتخبط من جهته ، فإنه متروك الحديث كما

قال النسائي . وأورده الدارقطني في « الضعفاء » ( ٣٠٠ ) ساكتاً عنه ، فهو متروك عنده وكذا عند البرقاني وابن حنبل كما هو منصوص عليه قبل أول الكتاب ( ص ٩٥ ) وواه أيضاً ابن معين فقال : ليس بشيء . وتكلم فيه آخرون . وقال بعضهم - كأنه لم يخبره - : ليس به بأس .

وهذا الحديث معدود في مناكيره حيث أورده له العقيلي وابن عدى - كما تقدم - وكذا الذهبي في « الميزان » ( ٣٢٦/٢ ) . وقال الحافظ ابن حجر في « المطالب » : « قلت : الضحاك ضعيف الحفظ ، والمحفوظ في هذا موقوف على زيد بن ثابت » . وقال الهيثمي في « المجمع » ( ٣٢/٢ ) - بعد عزوه للطبراني وحده - : « وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف ، ورواه موقوفاً على زيد بن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح » . وكذا قال ، وسيأتي ما في هذا الإطلاق من النظر . ثم أورده - بلفظ رواية مسلم بن إبراهيم - ، وقال : « رواه الطبراني في « الكبير » وأسقط زيد بن ثابت ، وقد رواه أنس عن زيد بن ثابت - والله أعلم - ، وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف » اهـ .

٢ - ورواه الطبراني من طريق أبي داود الطيالسي عن محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس به نحوه . وإسناده ضعيف أيضاً ، فيه محمد بن ثابت البناني ، لينه أبو زرعة والفسوي ، وضعّفه أبو داود والنسائي والدارقطني ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، منكر الحديث وواه ابن معين . وقال البخاري : فيه نظر . وفي الطريق إليه : محمد بن صالح بن الوليد النرسي - شيخ الطبراني - ، ولم أقف له على ترجمة ، فأخشى أن يكون الخلل في روايته بهذا الإسناد من جهته ، فإن الحديث معروف - مرفوعاً - بالضحاك بن نبراس كما رأيت .

( وقد رأيت البارحة عجباً ! وهو قول محقق « فضائل الأعمال » - للحافظ ابن شاهين رحمه الله - في تحقيقه الذي نال به شهادة العالمية - بعد إيراد طرقه المرفوعة عن ابن نبراس عند الطبراني ، وطريقه الموقوفة عنده : « والطريق الخامسة مرفوعة وفيها محمد بن ثابت البناني وهو ضعيف ولكنها

متابعة جيدة يرتقى بها الحديث مع الطريق الموقوفة إلى درجة الحسن . والله أعلم « حتى قال : « وأورده المنذرى في « الترغيب » ( ٢٠٩/١ ) ، وقال : « رواه الطبراني في « الكبير » مرفوعاً وموقوفاً على زيد ، وهو الصحيح » . وأقول : زيادة الثقة مقبولة . وهذا الموقوف له حكم الرفع لأنه مما لا يقال بالرأى ، فهو من أخبار الغيب . والله أعلم » . كذا قال - عفا الله عنا وعنه - بنحو لم أر له فيه سلفاً في تقوية هذا الحديث ، ويؤخذ على كلامه أمور نوجزها باختصار :

الأول : أنه لم يحقق حال الضحاك بن نبراس ، فاكتفى بقول الحافظ رحمه الله في « التقريب » ( ٢٩٨٠ ) : « لين الحديث » .

الثاني : أنه قوى الطريقين الواهية والضعيفة - الواهية على رأى - ، بالطريق الموقوفة بحيث يصير الحديث حسناً . وهذا من أعجب التصرفات ، فإن راوى الموقوف لو كان ثقة لأعلت روايته الطريقين المرفوعتين . ولو كان واهياً - كما سنرى - لما صلح للاعتبار أصلاً . والظاهر أنه لم ينظر في إسناد الرواية الموقوفة اكتفاءً بكلام الهيثمي رحمه الله .

الثالث : قوله : « وزيادة الثقة مقبولة » ، والحديث لم يرفعه ثقة أصلاً كما ترى ! .

الرابع : أنه اكتفى بعزو الحديث - مرفوعاً وموقوفاً - إلى الطبراني وحده ، فأتى بهذه النتيجة غير المرضية ، وفاتته ثلاث روايات صحيحة موقوفة عن ثابت ، ورابعة عن غيره . وسنين كل ذلك في محله إن شاء الله<sup>(١)</sup>

(١) وأقر بأن هذا الحديث قد أتبعني جداً وعلمني الكثير ، فبعد أن كنت عزوته للطبراني وابن عدى ، تبين لي أنه في « مسند ابن أبي شيبة » ورواه عنه أبو يعلى - شيخ ابن عدى فيه - ثم تبين لي أنه في « ضعفاء العقيلي » - مرفوعاً وموقوفاً - ، في كل ذلك أضرب على ما كتبت أو أقطع ورقة حتى أعدت تبييضه في كشكول آخر . ثم وجدته في =

الخامس : قوله : « وهذا الموقوف له حكم الرفع ... » يرد عليه احتمال أن يكون زيد رضى الله عنه قد فهمه من عموم أحاديث أخرى ، ولو قال : له شواهد مرفوعة ، لكان أوجه .

الثانى : من رواية أبان بن أبى عياش عن أنس كما رواه الحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » ( بغية الباحث : ١٢٤ ) عن داود بن المحبر ثنا محمد بن سعيد عنه به ، ولفظه : « خرجت وأنا أريد المسجد ، فإذا أنا بزيد بن ثابت ، فوضع يده على منكبى يتوكأ على . قال : فذهبت أخطو خطو الشباب ، فقال لى زيد - يعنى ابن ثابت - : قارب بين خطوك ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من مشى إلى المسجد ، كان له بكل خطوة عشر حسنات » وفى إسناده - بهذا اللفظ - داود بن المحبر ، وهو كذاب متهم بالوضع وسرقة الحديث . وشيخه محمد بن سعيد لم أدر من يكون ، ولا ذكره الحافظ المزى ضمن شيوخه أو الرواة عن أبان ، فالظاهر أنه من شيوخه المجاهيل لقول الإمام ابن حبان رحمه الله فى « المجروحين » ( ٢٩١/١ ) : « وكان يضع الحديث على الثقات ، ويروى عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب » . وأبان متروك الحديث ، ورماه شعبة بالكذب . ومع ذلك اقتصر الحافظ رحمه الله فى « المطالب » - عقب عزوه للحارث - على قوله : « فيه ضعيف » . وكذلك قال البوصيرى : « فيه داود بن المحبر ، وهو ضعيف » كما فى حاشية « المطالب » ( ١٣٣/١ ) .

( وبعد ) فالحفوظ وقف الحديث على زيد بن ثابت رضى الله عنه كما تقدم عن الحافظ ، فقد صح عن ثابت وحميد الطويل عن أنس عنه ، وله عن ثابت طرق :

---

= « فضائل ابن شاهين » ؛ فردته فى العزو واضطرت إلى حكاية كلام محققه للرد على كلامه ومحاولته تقوية الحديث بما لم يسبق إليه فيما أعلم .

١ - فرواه العقيلي من طريق حماد بن سلمة عنه قال : « مشيت مع أنس ابن مالك إلى الصلاة وقد أقيمت الصلاة وكان يقارب بين الخطا ، فقال لي : أتدرى لِمَ أفعل هذا ؟ فقلت : لم تفعله ؟ قال : كذا فعل بي زيد بن ثابت ، ليكون أكثر لخطونا » . وقال : « حديث حماد أولى » . قلت : وهو صحيح على شرط مسلم . سوى على بن عبد العزيز - وهو البغوي شيخ العقيلي - ، وهو ثقة حافظ .

٢ - ورواه عبد الرزاق (٥١٧/١) عن جعفر بن سليمان الضُّبَعِي عنه عن أنس قال : « وضع زيد بن ثابت يده عَلَيَّ وهو يريد الصلاة ، فجعل يقارب خطوه » . وإسناده جيد . وهو على شرط مسلم أيضا .

٣ - ورواه ابن أبي شيبة (٣٥٩/٢) من طريق جعفر بن حيان أبي الأشهب عنه عن أنس قال : « خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد ، فأسرعت المشى ، فحبسني » . وإسناده صحيح .

٤ - ورواه الطبراني من طريق السري بن يحيى عنه عن أنس قال : « كنت أمشي مع زيد بن ثابت ، فقارب في الخطى ، فقال : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ فقلت : لا . فقال : لتكثر خطانا في المشى إلى الصلاة » . قال الطبراني : « ولم يرفعه السري بن يحيى » . قلت : وهو ثبت لكن شيخ الطبراني - عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مریم وهَّاه ابن عدى ، فقال (١٥٦٨/٤) : « مصرى يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل » . وأورد له أحاديث استنكرها عليه ، ثم ختم الترجمة بقوله : « وعبد الله بن محمد بن سعيد ابن أبي مریم هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه ، أو متعمداً ، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضا هاهنا غير محفوظ » .

٥ - وأما رواية حميد ، فعند ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عنه قال : « أخذ بيدي أنس ، فجعل يمشي رويداً إلى الصلاة ، ثم التفت إليّ فقال : هكذا

كان يصنع زيد بن ثابت ليكثر خطاه « . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما .  
( ومن الآثار ) أيضا :

١ - مرواه ابن أبي شيبه من طريق أبي الأحوص قال : قال عبد الله :  
« لقد رأيتنا ، وإنما لنقارب بين الخطأ إلى الصلاة » . وإسناده صحيح . وهو  
قطعة من حديث طويل مشهور لابن مسعود في فضل الجماعة وأصله عند مسلم  
وأبي داود بدونها وحكمه الرفع ، لوصفه رضى الله عنه ما كان عليه الصحابة  
على عهد النبوة .

٢ - وروى من طريق أبي سنان عن محمد بن زيد بن خليفة اليشكري  
قال : « كنت أمشى مع ابن عمر إلى الصلاة ، فلو مشيت معه نملة ، لرأيت  
أن لا يسبقها » . وإسناده حسن . ورواه ابن سعد (١١٣/١/٤) من طريق  
مندل عن أبي سنان حدثني زيد بن عبد الله الشيباني قال : رأيت ابن عمر ،  
فذكره بنحوه . ومندل ضعيف ، فلا اعتداد بتفرده فضلاً عن مخالفته .

( أما ) أحاديث فضل إتيان المساجد وإتيانها بالسكينة ، وفضل كثرة الخطأ  
إليها ، فهي أكثر من أن يسعها هذا المقام ، وقد ذكرت بعضاً من ذلك في  
« البدائل » (٤) . أما ههنا فإنما أردت أن أدندن حول هذا اللفظ بخصوصه ،  
فالله المستعان . ثم وجدت ابن أبي حاتم يقول في « العلل » (١٩١/١) :  
« سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن محمد بن ثابت عن أبيه  
عن أنس عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقارب  
بين الخطأ إلى المسجد ، وقال : إنما فعلته لتكثير خطاى إلى المسجد . فسمعت  
أبي يقول : روى هذا الحديث جماعة عن ثابت البناني فلم يوصله أحد إلا الضحاك  
ابن نبراس ، والضحاك لين الحديث ، وهو ذا يتابعه محمد بن ثابت ، ومحمد  
أيضا ليس بقوى . والصحيح موقوف » اهـ . قلت : فثبتت هذه المتابعة  
للضحاك بن نبراس لكن لم يزل رفع الحديث منكراً . والله أعلم .

## الحديث الثانى والخمسون :

« احترسوا من الناس بسوء الظن » .

منكر . روى أيضا عن حديث أنس من وجهين عنه :

الأول : من رواية بقیة بن الولید عن معاوية بن یحیی عن سلیمان بن سلیم عنه به . رواه البخاری فی « الضعفاء » - كما فی « المیزان » ( ۱۳۹/۴ ) و « التهذیب » ( ۲۲۰/۱۰ ) - والعسکری فی « الأمثال » - كما فی « المقاصد » ( ۳۲ ) ، والطبرانی فی « الأوسط » كما فی « الفتح » ( ۵۴۷/۱۰ ) و « الضعیفة » ( ۱۵۶ ) ، وابن عدی ( ۳۹۸/۶ ) . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : عنعنة بقیة بن الولید ، فإنه صدوق حافظ ، لكنه كثير التذليس إسناداً وشيوخاً وتسوية ، وقد عنعنه .

الثانية : الانقطاع بین سلیمان بن سلیم - وهو أبو سلمة الکنانی الحمصی أحد الثقات - ، و بین أنس . فقد جاء فی ترجمته أنه یرسل عن زید بن أسلم وسلمة بن نفیل السکونی - وهما تابعیان للأول منهما رواية عن أنس ، ویروی عن آخرین منهم الزهری وعبد الرحمن بن جبیر بن نفیر ، وهما من أصحاب أنس أيضا . وهو من الطبقة السابعة كما فی « التقریب » ( ۲۵۶۶ ) وهی طبقة كبار أتباع التابعین ، أما التي قبلها فهی طبقة من عاصروا الخامسة ( طبقة صغار التابعین ) لكن لم یثبت لأهلها لقاء أحد من الصحابة . انظر « التقریب » ( ص ۴۲ بتحقیق محمد عوامة ) .

والحديث - من هذه الطريق - قال الهيثمي رحمه الله ( ۸۹/۸ ) - فأحسن صنعا - : « وفيه بقیة بن الولید وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » .

وقال الحافظ رحمه الله فی « الفتح » : « وهو من رواية بقیة بالعنعنة عن

معاوية بن يحيى ، وهو ضعيف » .

وقال الشيخ الألباني عفا الله عنه - متعباً الهيثمي - : « كذا قال ، ومعاوية ابن يحيى ضعيف جداً ولم يوثقه أحد ، وقد ساق له الذهبي أحاديث مما أنكر عليه هذا أحدها » .

قلت : قد تنبه الحافظ الهيثمي رحمه الله لما لم يتنبه إليه غيره كالإمام البخاري والحافظين الذهبي وابن حجر والشيخ الألباني . فإن ابن عدى رحمه الله إنما أورد الحديث في ترجمة معاوية بن يحيى الأطرابلسي أبي مطيع - الذي قواه الجمهور - ، وتعبه الذهبي في حديثين ليس هذا أحدهما ، لكنه أورد في ترجمة الصدفي من « الميزان » - تبعاً للإمام البخاري رحمه الله . وكذا أشار الحافظ إلى ذلك في « التهذيب » . وصنع ابن عدى - وإن كان إعلاله بعننة بقية أولى - هو الصواب .

\* فقد قال الحافظ المزى رحمه الله في « تهذيب الكمال » ( ق ٥٣٩ ) - في ترجمة سليمان بن سليم الكناني - : « روى عنه إسماعيل بن عياش و ... و ... وأبو مطيع معاوية بن يحيى » . ولم يذكر الصدفي .

\* وقال في ترجمة أبي مطيع ( ق ١٣٤٨ ) : « روى عن إبراهيم بن عبد الحميد ابن ذى حمية و ... و ... وسليمان بن سليم » .

\* ولم يذكر للصدفي سوى خمسة شيوخ - على سبيل الحصر - ، ليس سليمان هذا أحدهم . أما العلة التي أغفلوها جميعاً ، فهي الانقطاع بين سليمان وأنس كما تقدم .

الثاني : من رواية إبراهيم بن طهمان عن أبان بن أبي عياش عنه ، رواه تمام في « فوائده » كما في « المقاصد » . وأبان متروك ، فإسناده ضعيف جداً .

( والصحيح ) وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي الجليل ،  
رحمه الله ورضى عن أبيه ، كما رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ٢٤٢)  
وأبو نعيم (٢١٠/٢) والبيهقي في « سننه » (١٢٩/١٠) وعنه ابن عساكر  
(٥٨١/١٦) من طريق مهدي بن ميمون ثنا غيلان بن جرير قال مطرف بن  
عبد الله ، فذكره . وقال الحافظ في « الفتح » : « وصح من قول مطرف  
التابعي ، أخرجه مسدد » .

( ورؤي ) أيضا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والحسن البصرى  
رحمه الله . أما عن عمر ، فرواه الخطابي في « العزلة » (ص ١٦٨) من طريق  
الضحاك بن يسار النكري عن أبي عثمان النهدي به . وإسناده ضعيف لضعف  
الضحاك هذا - على الراجح - ، فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره  
ابن حبان في « الثقات » . وقال ابن معين : يضعفه البصريون . وضعفه  
أبو داود وابن الجارود والساجي والعقيلي وابن عدى . وله طريق أخرى -  
بلفظ مطول - عند أبي عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن »  
(١٢/١-٢) من طريق عيسى بن إبراهيم عن الضحاك هذا به . وعيسى  
ابن إبراهيم - وهو الهاشمي - ضعيف جداً ، كما في « الضعيفة » وروى عمر  
ابن شبة في « أخبار المدينة » (٨٠١/٣) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان »  
(٢٠٢/٢) من طريق فرج بن فضالة الحمصي حدثنا عمر بن شراحيل قال :  
قال عمر رضى الله عنه : « إن الحزم أن تسيء الظن بالناس » . وإسناده  
ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف فرج بن فضالة في غير الشاميين ، لاسيما في حديثه عن  
يحيى بن سعيد الأنصاري ؛ إلا أن يكون شيخه شاميا ، ولا أراه إلا كذلك .  
الثانية والثالثة : جهالة عمر بن شراحيل - وهو المعافري - ، والانقطاع  
بينه وبين عمر . قال ابن أبي حاتم رحمهما الله في « الجرح » (١١٦/٦) :

« روى عنه الفرّج بن فضالة . وروى هو عن عمر رضى الله عنه في تجويز طلاق المكره ، مرسلًا » اهـ . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . والأثر المشار إليه رواه سعيد بن منصور (١١٢٩) عن فرّج به . وذكره ابن حزم في « المحلى » (٢٠٣/١٠) عن سعيد به ، فقال : « عمرو بن شراحيل » .

ملحوظة : وحديث : « الحزم سوء الظن » يروى مرفوعا وموقوفا على على ، وكلاهما ضعيف جدًا كما تراه في « السلسلة الضعيفة » (١١٥١) . وأورد الشيخ ما يدل على أنه من كلام العرب ، فقال : « ورواه الحرّبي في « الغريب » (١/٢١٢/٥) عن جرير عن الحكم بن عبد الله : كانت العرب تقول : « العقل تجارب ، والحزم سوء الظن » . قلت : وكذا رواه ابن أبى الدنيا في « العقل وفضله » (٤٠) وابن حبان في « الروضة » (ص ٢٢) والبيهقى في « الشعب » (٥٤٣/٨) من طريق جرير به ، وزاد ابن أبى الدنيا : « فقال الأعمش : ألا ترى أن الرجل إذا ساء ظنه بالشيء حذره » . وإسناده إلى الحكم هذا - وهو الأزرق كما في رواية - ، صحيح ، لكن لم أهدت إلى ترجمته<sup>(٢)</sup> .

( وأما ) عن الحسن البصرى ، فرواه ابن سعد (١٢٨/١/٧-١٢٩) عن حجاج قال : حدثنا عمارة عنه به . وإسناده واه ، حجاج هو ابن نصير الفساطيطى وهو ضعيف واه يقبل التلقين . أما عمارة فهو ابن مهران المعولى أبو سعيد البصرى ، ثقة عابد . ولم يتفطن العلامة الألبانى حفظه الله إلى علته ، فقال : « وسنده صحيح » . وقد ساق ابن سعد بهذا الإسناد خمسة آثار ، قال في أولها : « أخبرنا حجاج بن نصير » فالكمال لله تعالى وحده .

( هذا ) وأثر مطرف ، قد ذكره البيهقى في كتاب « آداب القاضى » من « سننه » وبوّب عليه : « باب الاحتياط في قراءة الكتاب والإشهاد عليه وختمه »

---

(٢) نعم ، هناك « الحكم بن الأزرق » ذكر ابن حبان في « الثقات » (١٤٥/٤) أنه يروى عن ابن عمرو ، ويروى عنه عكرمة بن خالد ، فليس هو قطعا .

لئلا يزور عليه « قال : « وقد قال مطرف بن عبد الله ... » فذكره ثم أتبعه بإسناده إليه ، ثم قال - مشيراً إلى حديث أنس - : « ورؤى ذلك عن أنس بن مالك مرفوعاً ، والحذر من أمثاله سنة متبعة . ثم ذكر حديثاً في « سنن أبي داود » فيه ضعف ، ثم روى حديث أبي هريرة : « لا يلدغ مؤمن من جُحر مرتين » وقال : « رواه البخارى ومسلم في « الصحيح » عن قتيبة بن سعيد . »

تنبيه : وحديث أنس - بظاهره - استنكره الشيخ الألبانى حفظه الله ، فقال في « الضعيفة » : « ثم إن الحديث منكر عندى لمخالفته للأحاديث الكثيرة التي يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها المسلمين بأن لا يسيئوا الظن بإخوانهم ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ... » رواه البخارى (٣٩٥/١٠-٣٩٨) وغيره . ثم إنه لا يمكن التعامل مع الناس على أساس سوء الظن بهم ، فكيف يعقل أن يأمر صلى الله عليه وآله وسلم أمته أن يتعاملوا على هذا الأساس الباطل؟! » اهـ . قلت : هذا الاستشكال قديم ، والحديث منكر لتفرد الضعفاء برفعه ، لكن لم أر أحداً من العلماء أنكر معنى هذا الكلام ، بل هم ما بين مستشهد به ، أو دافع لإشكاله ، أو حامل له على محمل سائغ ، وكيف يظن بشيخى الإسلام ، وإمامى عصرهما - مطرف والحسن - إذ صحح الشيخ نسبته إليه - أن يأمر بسوء الظن بالمعنى المتبادر منه ، وهو أمر معلوم حرمة لدى عوام المسلمين ؟ وسوف أسوق - بحول الله وقوته - نبذاً من كلام العلماء حول هذا المتن ، ثم أعقب تعقيماً قصيراً تأييداً لما ذهبوا إليه وفهموه .

١ - قال الإمام ابن حبان رحمه الله في « روضة العقلاء » (ص

: (١٢٧)

« سوء الظن على ضربين :

أجدهما : منى عنه بحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
والضرب الآخر : مستحب .

وأما الذى نهى عنه فهو استعمال سوء الظن بالمسلمين كافة على ما تقدم ذكرنا له . وأما الذى يستحب من سوء الظن فهو كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء فى دين أو دنيا ، يخاف على نفسه مكره ، فحينئذ يلزمه سوء الظن بمكائده ومكره لئلا يصادفه على غرة بمكره فيهلكه . وفى ذلك أنشدنى الأبرش :

وحسن الظن يحسن فى أمور      ويمكن فى عواقبه ندامة  
وسوء الظن يسمح فى وجوه      وفيه من سماجته حزيمة

وأنشدنى محمد بن إسحاق الواسطى :

ما ينبغى لأخى ود وتجربة أن      يترك الدهر سوء الظن بالناس  
حتى يكون قريباً فى تباعده      عنا ويدفع ضرَّ الحرص بالياس

٢ - وبُوب الإمام الخطائى رحمه الله فى « العزلة » ( ص ١٦٨ ) :

« باب : فى التحذير من عوام الناس والتحرز منهم بسوء الظن فيهم ، وقلة الثقة بهم ، وترك الاستئمان إليها » وختم الكلام فى ذلك فى ( ص ١٨٠ ) فطالعه فإنه نفيس .

وما أحسن ما حكاه - أثناء : « باب : فى فساد الزمان وأهله » - ( ص ١٨٨ : ١٩٠ ) إذ قال : « قرأت لمنصور بن عمار فى « صفة الزمان » : تغير الزمان حتى كل عن وصفه اللسان ، فأمسى خرفاً بعد حدائته ، شرساً بعد لينه ، يابس الضرع بعد غزارته ، ذابل الفرع بعد نضارته ، قاحل العود بعد رطوبته ، بشع المذاق بعد عذوبته ؛ فلا تكاد ترى لبيباً إلا ذا كمد ، ولا ظريفاً واثقاً بأحد ، وما أصبح له حليفاً إلا جاهل ، ولا أمسى به قرير العين إلا غافل ؛ فما بقى من الخير إلا الاسم ، ولا من الدين إلا الرسم ، ولا من التواضع

إلا المخادعة ، ولا من الزهادة إلا الانتحال ، ولا من المروءة إلا غرور  
اللسان ... » إلخ .

٣ - وقال الحافظ رحمه الله في « الفتح » (١٠/٥٤٦-٥٤٧) - أثناء شرح  
حديث : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » - : « ... قال الخطابي : هذا  
لفظ خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة  
فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا  
وهو أولاهما بالحذر ، وقد روى بكسر الغين في الوصل ( يعنى : لا يلدغ )  
فيتحقق معنى النهى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل : معنى لا يلدغ  
المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فعوقب به في الدنيا لا يعاقب به  
في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن ،  
وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التغفيل ،  
وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه : ولا ينبغي للمؤمن إذا  
نكب من وجهه أن يعود إليه . قلت : وهذا الذى فهم الأكثر ومنهم الزهرى  
راوى الخبر ... » حتى قال : « قيل : المراد بالمؤمن في هذا الحديث : الكامل  
الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر مما سيقع . وأما  
المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً » . إلى أن قال : « قال ( يعنى التوربشتى ) :  
وعلى الوجه الأول - وهو الرواية بالرفع - فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا  
الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتكون الرواية بصيغة النهى أرجح ،  
والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : « احترسوا من الناس بسوء الظن » .  
أخرجه الطبرانى في « الأوسط » من طريق أنس ، وهو من رواية بقية ... »  
إلخ . قلت : فيها هو الحافظ رحمه الله يؤيد به أحد الوجهين في ضبط حديث :  
« لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » وأنه بكسر الغين على معنى النهى . وقد  
ضعف إسناده - كما تقدم عنه - دون استنكار لمتنه . وصححه عن مطرف  
كما تقدم أيضاً .

٤ - وقال الحافظ المناوى رحمه الله في « الفيض » (١/١٨١) - عند حديث « احترسوا من الناس » قال : أى من شرارهم « بسوء الظن » قال : أى تحفظوا منهم تحفظ من أساء الظن بهم . كذا قاله مطرف التابعى الكبير . وقيل : أراد : لا تثقوا بكل أحد ، فإنه أسلم لكم ... » حتى قال : « ولا يعارض هذا خبر : إياكم وسوء الظن ، لأنه فيمن تحقق حسن سريرته وأمانته ، والأول : فيمن ظهر منه الخداع والمكر وخلف الوعد والخيانة . والقرينة تغلب أحد الطرفين ، فمن ظهرت عليه قرينة سوء يستعمل معه سوء الظن وخلافه خلافه ، وفي إشعاره تحذير من التغفل وإشارة إلى استعمال الفطنة ( يلاحظ أنه عين ما قيل في حديث البخارى ) ، فإن كل إنسان لابد له من عدو ، بل أعداء يأخذ حذره منهم ؛ قال بعض العارفين : هذه حالة كل موجود ، لابد له من عدو وصاديق ، بل هذه حالة سارية في الحق والخلق . قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ فهم عبيده ، وهم أعداؤه ، فكيف حال العبيد بعضهم مع بعض بما فيهم من التنافس والتباغض والتحاسد والتحاقد ؟ .. » إلخ ، حتى شرع في الكلام على إسناده .

أقول : وما نقلته عن هؤلاء الأئمة الكبار قد تواطأ حول معانٍ متقاربة لا تكلف فيها - إن شاء الله - ولا تعسف . وأشير - مع قصر الباع وقلة العلم - إلى أنه من المعلوم أن لفظة العموم قد تطلق ، ويراد بها الخصوص ، كلفظة : « الناس » حيث قال تعالى : ﴿ الذين قال لهم إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ﴾ فهى - فى المرتين - يراد بها بعضهم . وكذلك أقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم - كما فى « الصحيحين » - : « الناس كإبل مائة ، لا تجرد فيها راحلة » ، فهذا محمول على الأغلب والأعم . وقول السيدة عائشة رضى الله عنها : « رحم الله لبيداً حيث يقول :

ذهب الذين يعاش فى أكنافهم      وبقيت فى خلف كجلد الأجر  
 قالت عائشة : فكيف لو أدرك زماننا هذا . قال عروة : رحم الله عائشة ،

كيف لو أدركت زماننا هذا ... وهكذا تسلسل الأثر . ولا شك أن ليبدأ وعائشة وعروة ، فمن بعدهم لا يعنون جميع الناس الذين كانوا بين ظهرانيهم ، بل يعنون الكثير منهم ، والغالب على أحوالهم ، وقد كانت عائشة وسط صحابة أجلاء مشهود لهم بالجنة متزهين عن السوء والشبهات . فما قال أحد أنها تطعن في سائر الناس ، وترميمهم جميعا بسوء العشرة . هذا ، والله تبارك وتعالى أعلم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

### الحديث الثالث والخمسون :

« إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم ربّ السموات السبع وربّ العرش العظيم ، كن لي جاراً من شر فلان - تسمى الذى تريد - ، وشر الجن والإنس وأتباعهم أن يفرطَ عَلَيَّ أحد منهم ، عز حارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك » .

ضعيف . روى من حديث ابن مسعود - من وجهين عنه - كلاهما ضعيف . الوجه الأول : رواه الطبرانى فى « الكبير » ( ١٠٨/١٠ ) و« الدعاء » ( ١٠٥٦ ) من طريق جنادة بن سلم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن جده عنه به .

وإسناده ضعيف ، جنادة بن سلم هو ابن خالد بن جابر بن سمرة العامرى السوائى أبو الحكم الكوفى . وثقه ابن حبان وابن خزيمة ، وضعفه أبو زرعة . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ما أقربه من أن يترك حديثه ، عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدّث بها عن عبيد الله بن عمر . وقال الساجى ، حدّث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً . وقال الأزدى : منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، أخاف أن لا يكون ضعيفاً ( كذا فى « التهذيب » ( ١٣٦/٥ ) ، ولعل الصواب بدون : لا ) وعنده عجائب . وقال الأستاذ بشار عواد فى حاشية

« تهذيب الكمال » (١٣٦/٥) : « هو ضعيف كما قال الحافظان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وهما أعلم به ، وضعفه الذهبي ، ولا أدري كيف قال الحافظ ابن حجر : « صدوق له أغلاط » ... » .

قلت : والرجل في عبيد الله العمري - خاصة - صاحب مناكير ، وهذا من روايته عنه . والحديث من هذا الوجه ، قال الهيثمي (١٣٧/١٠) : « وفيه جنادة بن سلم وثقه ابن حبان وضعفه غيره ، وبقيه رجاله رجال الصحيح » . ونحوه في (١٨٧/١٠) .

الوجه الثاني : رواد الطبراني في « الدعاء » (١٠٥٧) من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد ربه بن سعيد وابن أبي فروة عن يونس بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعا به ، ولفظه : « إذا تحوفت من أحد شيئا فقل : اللهم رب السموات السبع ومن فيهن ورب العرش العظيم ، ورب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، كن لي جاراً من فلان وأشياعه وأتباعه أن يفرطوا عليّ أو أن يطغوا عليّ أبداً ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بك » . وهذا أيضا إسناد ضعيف ، عبد الله ابن صالح - هو الجهني المصري أبو صالح كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة كما في « التقريب » (٣٣٨٨) ، وصحح الحافظ في « هدى الساري » (ص ٤٣٤) رواية أهل الحدق عنه ، كابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم . وليس هذا منها . وله علة أخرى ، وهي الانقطاع . قال الحافظ المزني في ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن عتبة من « تهذيب الكمال » (ق ٨٨٠) : « روى عن .... وعم أبيه عبد الله بن مسعود ، مرسل » .

( والصحيح ) عن ابن مسعود رضی الله عنه ، الوقف ، وضح نحوه عن ابن عباس رضی الله عنهما .

١ - أما عن ابن مسعود ، فرواه ابن أبي شيبة (١٠/٢٠٢-٢٠٣) -

واللفظ له - والبخارى في « الأدب » (٧٠٧) من طرق عن الأعمش عن ثمامة ابن عقبة المخلمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله : « إذا كان على أحدكم إمام يخاف تغطرسه وظلمه فليقل : اللهم ربّ السموات وربّ العرش العظيم ، كن لي جاراً من فلان وأحزابه وأشياعه ، أن يفرطوا عليّ وأن يظفروا ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك » . قال ابن أبي شيبة : « إلا أن أبا معاوية زاد فيه : قال الأعمش : فذكرته لإبراهيم فحدّث عن عبد الله بمثله ، وزاد فيه : من شر الجن والإنس » . وإسناده صحيحان ، وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود صححه بعض الأئمة ، لثبوت أنه كان لا يرسل عنه إلا ما سمعه من غير واحد من أصحابه .

تنبيه : وذكر الشيخ الجيلاني رحمه الله في « فضل الله الصمد » (١٧١/٢-١٧٢) أحاديث كثيرة بألفاظ غير هذا - في دعاء خوف السلطان - ما بين ضعيف واه ، أو مقطوع ، فلاحاجة إليها ، وحسبنا ثبوته عن صحابين جليلين كما قدمنا . وقد قال : « وإن كانت طرقها ضعيفة فهي أحسن من التي لا أصل لها من السنة وآثار الصحابة والتابعين » اهـ . قلت : وأحسن من كل ذلك تتبع الثابت عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحريماً لصحة الإسناد واتصاله ، إلا أن لا نجد إلا المقاطيع كما فعل الإمام الطبراني رحمه الله في ( باب : كيف التهئة بالمولود ) من كتابه « الدعاء » (ص ١٢٤٣-١٢٤٤) إذ أورد أثرين عن كل من الحسن البصرى وأيوب السخيتاني رحمهما الله لفظهما : « جعله الله مباركاً عليك وعلى أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم » ، وسأخرجهما في محلهما المناسب إن شاء الله تعالى . ونظائر ذلك كثيرة في صنيع الأئمة رحمهم الله . وإنما ذكرت هذا المثال لعموم الحاجة إليه مع اشتها سواه عن الحسن رحمه الله مما لم يثبت عنه .

٢ - وأما عن ابن عباس رضى الله عنهما ، فقد روى البخارى أيضاً (٧٠٨) وابن أبي شيبة (٢٠٣/١٠) عن أبي نعيم الملائي ، وكذا الطبراني في « الكبير »

(٣١٤/١٠) و « الدعاء » (١٠٦٠) وأبو نعيم (٣٢٢/١) من طريقه ،  
والخرائطي في « مكارم الأخلاق » كما في « المنتقى منه » للحافظ السلفي (٥٨٣)  
من طريق شباة بن سوار ، قال : حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن المنهال بن  
عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إذا أتيت سلطاناً مهيباً تخاف  
أن يسطو عليك فقل : الله أكبر ، الله أعز من خلقه جميعاً ، الله أعز مما أخاف  
وأحذر ، أعوذ بالله الذي لا إله إلا هو ، الممسك السموات السبع أن يقعن  
على الأرض إلا بإذنه ، من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن  
والإنس ، اللهم كن لي جاراً من شرهم ، جل ثناؤك ، وعز جارك ، وتبارك  
اسمك ، ولا إله غيرك » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى  
يونس ، وهو مختلف فيه . قال الذهبي في « السير » (٢٧/٧) : « ابناه أتقن  
منه » وهو حسن الحديث . وحسن حديثه أيضاً بإيراده في « أسماء من تكلم  
فيه وهو موثق » (٣٨٩) . ونحوه قوله في « الميزان » (٤٨٣/٤) : « قال ابن  
حزم في « المحلى » : ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً . قلت : بل هو  
صدوق ، ما به بأس ، ما هو في قوة مسعر ولا شعبة ، ... » . وقوله في  
« المغنى » (٧٦٦/٢) و « الكاشف » (٣٠٣/٣) : « صدوق ... » . ونحوه  
قول الحافظ في « التقريب » (٧٨٩٩) : « صدوق يهيم قليلاً » .

( فهذان ) الأثران تحفتان تكتبان بماء الذهب ، أهديهما إلى إخواني وأحبابي  
وجميع المسلمين الصابرين المحتسبين ، ومعدرة إن كنت قد أخطأت - في فترة  
سابقة - في لفظ أثر ابن عباس ، فهكذا كان عالماً بذهني ﴿ وليس عليكم  
جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ صدق الرحمن الرحيم ،  
وبلغ رسوله الرؤوف الرحيم صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن على ذلك من  
الشاهدين .

تنبيه : ( أما ) ما رواه ابن السني (٣٤٧) من طريق محمد بن الحارث -  
وهو الحارثي البصري - حدثنا محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن

ابن عمر مرفوعاً : « إذا خفت سلطاناً أو غيره ، فقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، لا إله إلا أنت ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك » . فإسناده واه جداً . الحارثي مختلف فيه وقد واه غير واحد ، وابن البيلماني ضعيف جداً . وواه ابن معين ، وقال البخاري والنسائي وأبو حاتم والساجي : منكر الحديث . وقال ابن حبان حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب . وقال ابن عدى : وكل ما روى عن ابن البيلماني ، فالبلاء فيه من ابن البيلماني ، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا ، فجميعاً ضعيفان ، محمد بن الحارث وابن البيلماني ، والضعف على حديثهما بين .

وأبوه ، قال ابن حبان في « الثقات » : لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه ، لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب وقال الدارقطني : ضعيف ، لا تقوم به حجة . وقال الأزدي : منكر الحديث ، يروى عن ابن عمر بواطيل . وقال صالح جزرة : حديثه منكر ، ولا يُعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلا سرق . قال الحافظ في « التهذيب » ( ١٥٠/٦ ) : « قلت : فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمين أولاً مرسلًا عند صالح » اه قلت : ومنهم ابن عمر ، وعليه ، فهي علة رابعة . والله أعلم .

### الحديث الرابع والخمسون :

« إذا سألت الله فسلوه الفردوس ، فإنه سرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه : عليك بسر الوادي ، فإنه أمرعه وأعشبه » .

ضعيف أو واه . روى من حديث العرياض بن سارية ، وأبي أمامة ببعضه . أولاً : حديث العرياض : رواه البخاري في « التاريخ الكبير » ( ١٤٦/٢/٢ )

والبزار (٣٥١٢) - كلاهما مختصراً - والطبراني (٢٥٤/١٨) والبيهقي في « البعث » (٢٢٨) من طرق عن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ثنا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن سويد بن جبلة عنه به .

وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه الآتي :

١ - إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي - وهو ابن زبريق - ، مختلف فيه اختلافاً كثيراً . قال أبو حاتم : شيخ . وقال ابن معين : الفتى لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه . وقال النسائي : ليس بثقة عن عمرو بن الحارث ، كما في « تاريخ دمشق » (٧١٠/٢) وأطلق المزى في « تهذيبه » (٣٧٠/٢) والذهبي في « الميزان » (١٨١/١) أن النسائي قال : « ليس بثقة » ، فنبه عليه ، وعلى تداخل آخر في كلام أبي حاتم وابن معين ، الدكتور بشار عواد جزاه الله خيراً في حاشية « التهذيب » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال أبو داود : ليس هو بشيء قال أبو داود : وقال لي ابن عوف ( هو محمد الطائي الحمصي الحافظ ) : ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم ابن زبريق يكذب . وقال الذهبي - في ترجمة شيخه في « الميزان » (٢٥١/٣) : « وابن زبريق ضعيف » . وقال الحافظ في « التقريب » (٣٣٠) : صدوق بهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب .

٢ - شيخه عمرو بن الحارث ، وهو الزبيدي الحمصي . قال ابن حبان في « الثقات » : « روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق وأهل بلده . مستقيم الحديث » ، كذا قال . وقال الذهبي في « الميزان » : « عن عبد الله ابن سالم فقط . وله عنه نسخة . تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، ومولاة له اسمها علوة ؛ فهو غير معروف العدالة ، وابن زبريق ضعيف » وقال في « الكاشف » (٢٨١/٢) : « وثق » . وقال الحافظ في « التقريب » (٥٠٠١) : « مقبول » يعني لين الحديث حيث لم يتابع .

والحديث ، قال الهيثمي رحمه الله (١٧١/١٠) : « رواه الطبراني ، ورجاله وثقوا » . وأورده في (٣٩٨/١٠) - برواية البزار : « إن سألت الله فسأله الفردوس » ، وقال : « ورجاله ثقات » . وقال المناوي (٣٦٩/١) : « وبه - يعني قولة الهيثمي : ورجاله وثقوا - يعلم أن رمز المؤلف لحسنة تقصير ، وحق الرمز لصحته ... » ثم تعقب على السيوطي عدم إيراده لفظ الطبراني بتمامه . وذكر رواية البخاري : « إذا سألت الله فاسأله الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن » قلت : نعم ، هذا هو الصحيح بدون زيادة « فإنه سر الجنة ، يقول الرجل منكم لرابعه ... » إلخ .

وخالف الشيخ الألباني - عفا الله عنه - منهجه الدقيق الذي عودناه ، فقال في « صحيح الجامع » (١٦٣/١) : « صحيح » وأحال على « مجمع الزوائد » - في الموضوعين - و « فيض القدير » .

ثانياً : حديث أبي أمامة :

رواه الطبراني (٢٩٤/٨) وعنه - وعن غيره - أبو نعيم في « صفة الجنة » (٤٣٨) والحاكم - مقتصرأ على أوله - (٣٧١/٢) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عنه مرفوعاً ، ولفظه : « سلوا الله الفردوس فإنها سرّة الجنة ، وإن أهل الفردوس ليسمعون أطيظ العرش » . وإسناده ضعيف جداً . قال الحاكم : « هذا حديث لم نكتبه إلا من هذا الإسناد ، ولم نجد بدأً من إخراجة » فتعقبه الذهبي بقوله في « تلخيص المستدرک » : « قلت : جعفر هالك » والحديث عزاه الحافظ السيوطي في « الدر » (٢٥٤/٤) إلى عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه . وقال الهيثمي في « المجمع » (٣٩٨/١٠) : « رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه جعفر بن الزبير ، وهو متروك » .

( وصوابه ) الوقف على أبي أمامة - بدون الزيادة المنكرة الأخيرة - وعلى الحارث الغامدي - رضي الله عنهما - بنحو من حديث العرياض .

١ - فقد روى هناد (٤٩) وابن أبي شيبه (١٤٨/١٣) عن وكيع ، والطبرى (٢٩/١٦) عن الهيثم أبى بشر ، وعبد الملك بن حبيب الأندلسى فى « وصف الفردوس » (٥٦) عن أسد بن موسى ، ثلاثهم عن الفرغ بن فضالة عن لقمان ابن عامر عن أبى أمامة - فى قوله تعالى : ﴿ جنات الفردوس نزلاً ﴾ - ، قال : « الفردوس سرّة الجنة » زاد ابن أبى شيبه : « وسط الجنة » .

وإسناده حسن رجاله كلهم موثقون ، وفرغ بن فضالة - وهو الحمصى - فى أمره تفصيل يشبه ما فى : « إسماعيل بن عياش الحمصى » . وخلاصته أنه صدوق مستقيم الحديث فى أهل بلده ، له مناكير وبلايا عن غيرهم لاسيما يحيى ابن سعيد الأنصارى .

وقد أعل محققا « زهد هناد » و « صفة الجنة » أثر أبى أمامة ، بضعف الفرغ هذا مطلقاً ، ولهما سلف فى ذلك عن بعض الأئمة ، لكن الأوجه التفصيل الذى ذهب إليه غير واحد من الأئمة :

١ - فقال الإمام أحمد فى رواية : ثقة . وفى أخرى : إذا حدّث عن الشاميين فليس به بأس ، ولكنه حدّث عن يحيى بن سعيد مناكير .

٢ - وقال أبو حاتم الرازى : صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار ، وهو فى غيره أحسن حالاً .

٣ - وقال البخارى : فرغ بن فضالة أبو فضالة الشامى ، عن يحيى بن سعيد منكر الحديث . وقال فى ترجمة شيخه عبد الخبير بن قيس بن ثابت - وليس شامياً - : روى عنه فرغ بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرغ عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصارى .

٤ - وقال مسلم فى الكنى : أبو فضالة فرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث .

٥ - وقال ابن مهدي : حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث مقلوبة منكورة .  
وفي رواية قال : ... عن أهل الحجاز .

٦ - وقال أبو زرعة الرازي في « أسامى الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين »  
( ٢٧١ ) : « فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد العطار » ( كذا فيه ،  
والصواب : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، والعطار لا مدخل له ههنا ) .

٧ - وقال الساجي : الفرغ بن فضالة الحمصي أبو فضالة ، منكر الحديث ،  
روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير .

٨ - وقال البرقاني : سألت الدارقطني عن الفرغ بن فضالة . قال : ضعيف .  
قلت : فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال محمد بن علي عن علي عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة ... »  
قال : هذا باطل . قلت : من جهة الفرغ ؟ قال : نعم ، قلت : يخرج هذا  
الحديث ؟ قال : لا . قلت : فحديثه عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة ؟ فقال :  
هذا كأنه قريب ، يُخَرَّج .

قلت : فصنيع الأئمة المذكورين يدل على استنكارهم لحديثه عن يحيى بن  
سعيد خاصة - أو أهل الحجاز على قول ابن مهدي ، أو غير الشاميين على  
قول الإمام أحمد ، وليس بإطلاق . وكلام الإمام الدارقطني رحمه الله نص في  
حالتنا هذه ، لأنه مشى روايته عن لقمان عن أبي أمامة . وقد التقطت هذه  
الأقوال من بحث قام به أحد الإخوة الأفاضل ، بالقدر الذي يناسب هذا المقام ،  
ولم أزد عليه سوى قول أبي زرعة رحمه الله . وبالله التوفيق ، وهو أعلى وأعلم .

٢ - وروى القاضي عبد الجبار الخولاني في « تاريخ داريا » ( ص ٨٤ ) من  
طريق سليم بن عامر الكلاعي عن الحارث الغامدي ( وقد أدرك الحارث  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) فقال سليم : سمعت الحارث يقول :  
« الفردوس سرّة الجنة ، كقولك : عليك ببطن الوادي ، فإنه أسر ما هنالك »

وأحسنه » وإسناده صالح . والله أعلم .

## الحديث الخامس والخمسون :

« أعز أمر الله يُعزَّك الله » .

موضوع . رواه الديلمي من حديث أبي أمامة . وحكم الشيخ الألباني حفظه الله بوضعه استناداً إلى « فيض القدير » (١/٥٦٠) ، وفيه يقول الحافظ المناوي رحمه الله : « وفيه محمد بن الحسين السلمى الصوفى ، سبق عن الخطيب أنه وضاع ، والمأمون بن أحمد ، قال الذهبي : كذاب » .

قلت : الذى سبق فى « الفيض » (١/٤٩٤) ، قوله : « قال الذهبى عن الخطيب عن القطان : يضع الحديث » . فهذا من نقل الخطيب عن القطان - واسمه : محمد بن يوسف النيسابورى - ، وكلامه بتمامه - كما فى ترجمة السلمى من « تاريخ بغداد » (٢/٢٤٨) : « كان أبو عبد الرحمن السلمى غير ثقة ، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيراً ، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع ، حدث عن الأصم بتاريخ ابن معين وبأشياء كثيرة سواه ، قال : وكان يضع للصوفية الأحاديث » . قلت : ولم يوافق الخطيب على هذه الاتهامات ، فقال عقب ذلك : « قدر أبى عبد الرحمن عند أهل بلده جليل ، ومحلّه فى طائفته كبير ، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوداً ، جمع شيوخاً وتراجم وأبواباً ... » إلخ . بل أفرط الحافظ الخليلى رحمه الله ، فقال فى « الإرشاد » (٧٧٢) : « ثقة ، متفق عليه ، له معرفة بدقائق علوم الصوفية ، وله تصانيف فى ذلك لم يسبق إليها . سمع محمد بن يعقوب الأصم ، و ... ، و ... ، و ... وأقرانهم بنيسابور . وله معرفة بالحديث . جمع الأبواب ، والمقلين وغير ذلك . كثير السماع ... » . قلت : ولعل حكايته الاتفاق على توثيق السلمى من الأوهام التى أشار إليها الحافظ الذهبى رحمه الله بقوله فى « السير »

(٣٧٧/١٣) : « وللخليل أوهام كثيرة في كتابه ، كأنه أملاه من حفظه » .  
 أما الحافظ الذهبي رحمه الله ، فوصف السلمي في « السير » (٢٤٧/١٧)  
 ب : « الإمام الحافظ المحدث » . وفي « التذكرة » (١٠٤٦/٣) ب : « الحافظ  
 العالم الزاهد شيخ المشايخ ... » حتى قال : « إلا أنه ضعيف » وحكى كلام  
 الخطيب وقال - عقبه - : « قلت : ألف حقائق التفسير ، فأتى فيه بمصائب  
 وتأويلات الباطنية ، نسأل الله العافية » حتى قال : « قد سأل أبا الحسن  
 الدارقطني عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن » . وقال في « المغنى »  
 (٥٧١/٢) : « تكلم فيه ، وما هو بالحجة » . ومما زاده الحافظ في « اللسان »  
 (١٤٠/٥-١٤١) ، قول الحاكم : « كان كثير السماع والحديث متقنا فيه ، من  
 بيت الحديث والزهد والتصوف » . وقول السراج : « مثله إن شاء الله لا يتعمد  
 الكذب » ... قال : « ونسبه إلى الوهم » .

قلت : فالرجل ضعيف لا يحتج بما يتفرد به ، وفي تصانيفه بلايا الذنب فيها  
 لغيره ، كشيخه ابن شاذان فإنه متهم . أما المأمون بن أحمد - وهو الهروي -  
 فهو الوضاع بحق . انظر « اللسان » (٧/٥-٨) .

(والصحيح) في هذا الحديث ، وقفه على الحسن البصرى رحمه الله ، فقد  
 وقفت له على ثلاث طرق عنه :

١ - فرواه ابن المبارك (٧٨) عن سفيان قال : قال رجل للحسن : أوصنى ،  
 قال : أعز أمر الله يعزك الله . وإسناده منقطع .

٢ - ورواه عبد الله بن أحمد في « زوائد زهد أبيه » (ص ٢٦٣) من طريق  
 أبي كعب الأزدي قال : قال رجل للحسن رحمه الله : إني أريد سفراً فزودني .  
 قال : « ابن أخي ، أعز أمر الله حيث ماكنت يعزك الله عز وجل » . وإسناده حسن .

٣ - ورواه أبو نعيم (١٥٢/٢) من طريق ابن عيينة قال : ثنا أبو موسى

قال : سمعت الحسن يقول - وأتاه رجل ، فقال : إني أريد السِّند فأوصني - قال : « حيث ما كنت فأعز الله يُعزِّك » . قال : فحفظت وصيته ، فما كان بها أحدٌ أعزُّ مني حتى رجعت . وإسناده صحيح ، رجاله - فوق شيخ أبي نعيم وشيخه - على شرط البخارى . وأبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى ، من ثقات أصحاب الحسن . قال البخارى وغيره : وكان نزل الهند . وقال الذهبى فى « الميزان » ( ٢٠٨/١ ) : نزيل السند . فظننى أنه يعنى نفسه بقوله : « سمعت الحسن يقول - وأتاه رجل ، فقال ... » إلخ ، ولهذا نظائر كثيرة فى الأحاديث ذكرت بعضها فى « تكميل النفع » ( ٢١ ) . فالقوم حرصوا على الموت ، فوهبت لهم الحياة . وحرصوا على إخفاء الأعمال وبغض الظهور ، فخلد ذكراهم التاريخ فى صحاف من نور ! وهذه أصح طرق أثر الحسن هذا ، وأشبعها لفظاً . فالحمد لله رب العالمين .

## الحديث السادس والخمسون :

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

ضعيف جداً . روى من حديث أنس ، فرواه ابن عدى ( ٢٥١٣/٧ ) والسهمى فى « تاريخ جرجان » ( ص ٣٩٢ ) - معلقاً - من وجهين عن نافع أبى هرمز عنه به .

قال فى « الضعيفة » ( ٨٢٣ ) - بعد عزوه للسهمى وحده - : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو هرمز هذا اسمه نافع بن هرمز . قال أبو حاتم : « متروك ، ذاهب الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . واختلف فيه قول ابن معين ، فكذبه مرة ، وقال مرة : لا يكتب حديثه . وقال مرة : لا أعرفه . وقال مرة : ليس بشيء . والحديث أورده السيوطى فى « الجامع الصغير » من رواية ابن عدى والديلمى عن أنس . وتعقبه المناوى بقوله : « وفيه

أبو عبد الرحمن السلمى سبق أنه وضّاع للصوفية ، ومحمد بن أحمد بن هارون قال الذهبى فى « الضعفاء » : متهم بالوضع . ونافع بن هرمز أبو هرمز ، قال فى « الميزان » : كذبه ابن معين . وتركه أبو حاتم وضعّفه أحمد . انتهى . وبه يعرف أن سنده مهلهل بالمرّة فكان ينبغى للمصنف حذفه .

قلت : السلمى وابن هارون ليسا فى سند السهمى ، وكذا ابن عدى ، فإن الجرجانى رواه عنه فى أحد الموضوعين المشار إليهما ، فآفة الحديث أبو هرمز هذا فقط ، وحينئذ فلا يصل الأمر إلى الحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم . اهـ .

قلت : السلمى تقدم الكلام عنه فى الحديث قبل هذا ، وأنه لا يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع . والحديث أورده أيضا الذهبى فى « الميزان » ( ٢٤٣/٤ ) فى جملة ما استنكر على نافع أبى هرمز - تبعاً لابن عدى رحمه الله . ( وقد صح ) معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار التابعى الجليل الزاهد رحمه الله ، فيما رواه أبو نعيم ( ٢٣٩/٣ ) من طريق الإمام أحمد رحمه الله : ثنا على بن عياش ثنا محمد بن مطرف ثنا أبو حازم قال : « لا يحسن عبد فيما بينه وبين الله تعالى إلا أحسن الله فيما بينه وبين العباد ، ولا يعور فيما بينه وبين الله تعالى إلا عور الله فيما بينه وبين العباد ، ولمصانعة وجه واحد أيسر من مصانعة الوجوه كلها ، إنك إن صانعت الله مالت الوجوه كلها إليك ، وإذا أفسدت ما بينك وبينه شئتك الوجوه كلها » . وإسناده صحيح ، رجاله - فوق الإمام أحمد - على شرط البخارى رحمه الله .

( وروى ) الشجرى فى « أماليه » ( ٢٢٢/٢ ) من طريق السلمى قال : سمعت محمد بن عبد الله الرازى يقول : سمعت أبا عثمان سعيد بن إسماعيل يقول : أيها المتصنع إلى الناس فهـ لا و فولا ( كذا ، ولم أعرف صحتها ) ، صانع وجهاً واحداً يقبل عليك بالوجوه كلها » . وهذا إسناد واه . شيخ السلمى هو

محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان أبو بكر ، وهو متهم كما قال الذهبي . وله ذكر في آخر الحديث الخامس والأربعين من « التبييض » . وقد اضطرت إلى تقليب كتاب « طبقات الصوفية » للسلمي من أوله إلى آخره - بعد إذ لم أجد الأثر في ترجمة أبي عثمان هذا منه ، ولا في مواضع ذكر ذلك الرازي - ، بغرض عزوه إلى أصله وتصحيح اللفظة المتحرفة عند الشجري فلم أجده فيه ، فلعله في كتاب آخر للسلمي ، والله أعلم . والشغف بهذا العلم قد يحمل صاحبه على تكلف ما لا طائل وراءه أحيانا . وحسبنا الوقوف على أصل صحيح للحديث عن ذاك التابعي الزاهد السنّي العالم بحق .

**الحديث السابع والخمسون :**

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

**ضعيف .** روى من حديث أبي الدرداء وأبي ذر .

أولاً : حديث أبي الدرداء :

رواه أبو الشيخ في « الثواب » عنه .

ثانياً : حديث أبي ذر :

رواه ابن شاهين في « الترغيب في الذكر » عنه ، كما في « كنز العمال » (٤٤٠، ٤٢٧/١) ، ولم أطلع على إسنادهما ، ولكن جزم العلامة الألباني حفظه الله بضعف المتن في « ضعيف الجامع » (٧٤/٥) . والظاهر أن رفعه وهم من قبل بعض الرواة ، والخلط بين أبي الدرداء وأبي ذر أيضا وهم آخر وقت له على عدة نظائر في الأحاديث، فانظر - على سبيل المثال - الحديث الآتي برقم (٧١) .

( وإنما ) صح هذا عن أبي الدرداء - موقوفا عليه - كما رواه ابن أبي شيبة (٣٠٣/١٠، ٣٠٧/١٣) عن زيد بن الحباب ، والإمام أحمد في « الزهد » (ص ١٣٦) وأبو نعيم (١/٢١٩، ٥/١٣٣) عن عبد الرحمن بن مهدي كلاهما

عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه به ، ولفظه :  
« إن الذين لا تزال ألسنتهم رطبة بذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو  
يضحك » . وهذا إسناد صحيح متصل على شرط مسلم ، والله أعلم .

### الحديث الثامن والخمسون :

« إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٩٩٠/٣) من طريق الربيع بن بدر ، ثنا  
أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس مرفوعاً به ، وقال : « وهذا لم أره عن أيوب  
إلا من رواية الربيع عنه بهذا الإسناد عنه » . قلت : والربيع متروك كما في  
« التقريب » (١٨٨٣) وتعقب المناوى في « الفيض » (٢٧٩/٢) السيوطى -  
رحمهما الله - إذ أورد الحديث في « جامعه » (١٨٣٦) من رواية ابن عدى ،  
بقوله - في الربيع هذا - : « وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ،  
ثم ساق له هذا الخبر ، فما أوهمه صنيع المصنف من أن مخرجه رواه وأقره غير  
صواب » اهـ .

قلت : وأراه تعقبا ليس بالجيد ، فإن السيوطى عفا الله عنه يجتزىء بعزو  
الحديث إلى جماعة منهم ابن عدى في « الكامل » - عن بيان ضعفه . نعم ،  
لو قال ابن عدى في هذا الحديث بخصوصه : « هذا الحديث باطل » أو « منكر  
جداً » أو « أنكر ما رواه فلان » ونحو هذه الصيغ ، لكان هذا التعقب في محله .  
وابن عدى لم يقل إلا ما قدمتُ عنه . ثم إنه لم يقل ما حكاها المناوى عنه إلا في  
آخر ترجمة الربيع ، وبعد أن أورد له أحاديث هذا أحدها . ولفظه (٩٩٢/٣) :  
« وللربيع بن بدر غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة حديثه ورواياته عن  
يروى عنهم مما لا يتابعه أحد عليه » . وأورد السخاوى رحمه الله فى

« المقاصد » (٢٣٧) حديث : « إن الله لا يهتك عبده أول مرة » - وسقط ما قاله عنه كأنه لم يقف عليه والله أعلم - ، وقال : بل عند الديلمي في « الفردوس » مما لم يسنده ولده عن أنس مرفوعا ... » فذكر هذا ، وفاته أنه مسند عند ابن عدى .

( والثابت ) عن أيوب ، ما رواه ابن أبي شيبة (٥٤٧/١٣) عن عبد الوهاب الثقفي عنه عن كاتب أبي قلابة ( كذا ، ولعل الصواب إن شاء الله : عن كتاب أبي قلابة ) عن أبي إدريس قال : « لا يهتك الله ستر عبد في قلبه مثقال ذرة من خير » ورواه عنه أبو نعيم (١٢٤/٥) ، فقال : « عن أبي قلابة » - حسب - ، وإسناده صحيح .

وأبو إدريس هو الخولاني ، واسمه عائذ الله بن عبد الله تابعي شامي ثقة مخضرم . ولد في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يوم حنين - ، وكان عالم الشام بعد أبي الدرداء . ثم وجدت الشيخ الألباني يقول في « الضعيفة » (٦٣١/٣) ومن أحاديث هذا الهالك - يعنى الربيع بن بدر - فذكره مرفوعا (١٤٣٩) .

### الحديث التاسع والخمسون :

« إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدى ، وإن العباد أطاعوني حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرأفة والرحمة ، وإن العباد عصوني حولت قلوب ملوكهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن اشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع أكفكم ملوككم » .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » - كما في « المجمع » - ، وعنه أبو نعيم (٣٨٩/٢) وكذا تمام في « فوائده » (١/١٧٧/٦) من مجموع الظاهرية

رقم ٩٥) كما في « الضعيفة » (٦٠٢) عن أبي عمرو المقدم بن داود قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا وهب بن راشد عن مالك بن دينار عن خلاس بن عمرو عن أبي الدرداء مرفوعاً . قال الشيخ الألباني : « قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المقدم بن داود ، قال النسائي : « ليس بثقة » . وهب بن راشد هو الرقي . قال ابن عدى : « ليس حديثه بالمستقيم ، أحاديثه كلها فيها نظر » . وقال الدارقطني : « متروك » . وقال ابن حبان : « لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال الهيثمي (٢٤٩/٥) : « رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه وهب (الأصل : إبراهيم وهو تحريف) ابن راشد وهو متروك » . قلت : وتعصيب الجناية به وحده ليس بجيد ، لما علمت أن في الطريق إليه المقدم ( في الأصل - خطأ - المقدم ) بن داود ، وهو مثله في الضعف » اهـ . قلت : وله علة ثالثة - يسيرة - وهي الانقطاع بين خلاس بن عمرو وأبي الدرداء . فإنني لم أرَ أحداً نص على رواية خلاس عنه ، وقد قال الإمام أحمد : « خلاس لم يسمع من حذيفة » ، وحذيفة توفي (٣٦) بعد أبي الدرداء بقليل ، وكذلك نفى الدارقطني روايته عن عثمان وعلى ، ووفاة أبي الدرداء كانت آخر خلافة عثمان ، فالله أعلى وأعلم . وفي الجملة ، فخلاس ثقة ، وكان يرسل كما قال الحافظ رحمه الله في التقریب « (١٧٧٠) .

( وإنما ) صح هذا عن مالك بن دينار - وغيره - حكاية عن الإسرائيليات لا مسنداً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

١ - ففي « الحلية » (٣٧٨/٢) من طريق موسى بن خلف ، وفيها (١٧٢/٦) من طريق صالح المري كلاهما عنه قال : « قرأت في بعض الحكمة : إني أنا الله مالك الملوك ، قلوب العباد بيدي ، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة ، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة ، لا تشاغلوا بسب الملوك ، ولكن توبوا إليّ أعطفهم عليكم » . وإسناده - من الوجه الأول - حسن ، وفي الثاني صالح المري ، وهو متروك الحديث لكنه متابع كما ترى . ومالك بن دينار تابعي زاهد

ثقة ، معروف بالنظر في صحف أهل الكتاب والرواية منها .

٢ - وروى ابن أبي شيبة (١٣/١٨٧، ٢٠٣) عن ابن نمير عن مالك بن مغول قال : « كان في زبور داود : إني أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، قلوب الملوك بيدي ، فأئما قوم كانوا على طاعة ، جعلت الملوك عليهم رحمة ، وأئما قوم كانوا على معصية جعلت الملوك عليهم نقمة ، لا تشغلوا أنفسكم بسب<sup>(٣)</sup> الملوك ، ولا تتوبوا إليهم ، توبوا إليّ أعطف قلوب الملوك عليكم » . وإسناده صحيح إلى مالك بن مغول ، وهو من أتباع التابعين ، كوفي ثقة ثبت .

### الحديث الستون :

« إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه ، وإنما يزهد الرجل في علم ما لم يعلم ؛ قلة الانتفاع بما قد علم » .

ضعيف جداً . رواه ابن جميع في « معجم شيوخه » ( ص ٣٤٠ ) والخطيب (١/٤١٤) وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١١٠) من طريق أبي مسلم الكجى قال : نبأنا مسور بن عيسى قال : نا القاسم بن يحيى قال : نا ياسين الزيات عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا به . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، والمتمم به ياسين . قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث » .

قلت : ورواه أيضا الطبراني في « الأوسط » بنحوه ، قال الهيثمي (١/١٣٦) : « وفيه ياسين الزيات ، وهو منكر الحديث » . وهو في المطبوع (٣/٢٤٠) عن أبي مسلم الكجى به .

(٣) في الموضوع الأول من « المصنف » : « تسبب » وفي الثاني : « بسبب » ، ولعل الصواب ما أثبتته ، فإنه موافق للفظ المتقدم ، ولمعنى الحديث المرفوع . فالله أعلم .

وقال الشيخ الألباني في « ضعيف الجامع » (١٩٨/٢-١٩٩) : « ضعيف جداً » . وأحال على « الضعيفة » (٣٢٠٥) . وله - سوى ياسين الزيات - علتان أخريان :

الأولى : أبو سعيد المسور بن عيسى المصرى ، ذكره المزى في « تهذيب الكمال » (ق ١١١٨) ضمن الرواة عن القاسم بن يحيى ، وجهدت أن أقف له على ترجمة مستقلة ، فلم أستطع .

الثانية : عننة أبي الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس المكي - عن جابر ، فإنه مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ رحمه الله في « طبقات المدلسين » (١٠١) .

تنبيه هام : قال ابن حبان رحمه الله في ترجمة : « ياسين بن معاذ الزيات » من « المجروحين » (١٤٢/٣) : « ... وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ، ويفرد بالمعضلات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير ، فدلس عنه » اهـ . وفي معناه ما رواه ابن عدى (٢٦٤٢/٧) عن عبد الرزاق رحمه الله قال : « أهل مكة يقولون : إن ابن جريج لم يسمع من أبي الزبير ، وإنما سمع من ياسين » . قلت : وهذا من قبيح تدليس ابن جريج عفا الله عنه - كما وصفه الإمام الدارقطني رحمه الله وعليه ، فلا تصلح عننة ابن جريج عن أبي الزبير في الشواهد والمتابعات لا سيما ما كان في متنه ما ينكر ، لجواز أن يكون مما دلسه عن هذا الهالك ، أما ما حكاه عبد الرزاق عن أهل مكة فليس على إطلاقه فقد ثبتت جملة من الأحاديث صرح فيها ابن جريج بالسماع من أبي الزبير . والله أعلى وأعلم .

( والحديث ) الذى نحن بصدد الكلام عنه ظاهر النكارة ، بل لا يقع على القلب صدوره من مشكاة النبوة أصلاً ، وإنما هو من كلام عون بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود التابعي الجليل رحمه الله تعالى ، كما رواه ابن أبي شيبة (٤٢٨/١٣) - واللفظ له - وأبو نعيم (٢٤٦/٤) من طريقين عن ابن عجلان عنه ، وأبو نعيم من طريق محمد بن قدامة سمعت سفيان الثوري يقول : قال عون : « إن من كمال التقوى أن تبتغي إلى ما قد علمت منها علم ما لم تعلم ، واعلم أن فيما علمت ترك ابتغاء الزيادة فيه ، وإنما يحمل الرجل على ترك ابتغاء الزيادة فيما قد علم ، قلة الانتفاع بما قد علم » . وإسناده - من الوجه الأول - صحيح ، وفي الثاني : محمد بن قدامة الجوهري البغدادي - من شيوخ أبي يعلى الموصلي - واه ، وهاه ابن معين وأبو داود ، ولم أجد له رواية عن الثوري ، بل هو متأخر عن إدراكه أصلاً ، فلعل روايته للأثر عن الثوري - سماعاً - من تخليطه إن لم نقل سوى ذلك ! يؤيد ذلك أنني لم أجد للثوري رواية عن عون مع إدراكه لبعض أقرانه . فالله أعلم .

وهذا الكلام يحتمل صدوره عن التابعين فمن بعدهم ، فإنه بكلامهم أشبه . وهو أمر لا يدرك بالتمنى ولا بالتحلى ، وإنما بالجد والممارسة ، وفوق كل هذا وذاك ، ﴿ قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا ﴾ .

## الحديث الحادي والستون :

« إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر » .

ضعيف . روى من حديث ابن مسعود وأبي موسى وسمرة بن جندب وابن عباس ، ومن مرسل قتادة مختصراً بلاغا .

أولاً : حديث ابن مسعود :

رواه الإمام أحمد (٤٤٦/١) عن علي بن عاصم ، وابن أبي الدنيا في « ذم الملاحى » وعنه البيهقي (٢١٥/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، وابن عدى (٢٦١/١) من طريق سويد بن سعيد عن أبي معاوية ثلاثتهم عن إبراهيم

الهجرى عن أبى الأحوص به مرفوعا . وإسناده ضعيف ، إبراهيم الهجرى هو ابن مسلم أبو إسحاق الكوفى . قال الحافظ (٢٥٢) : « لين الحديث ، رفع موقوفات » . على أن الصحيح الثابت عنه وقفه أيضا . قال الإمام الدارقطنى رحمه الله فى كتابه الجليل « العلل » ( س ٩٠٦ ) - حين سئل عن هذا الحديث - : « يرويه إبراهيم الهجرى وعبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص ، فرفعه على بن عاصم عن إبراهيم . ورؤى عن شعبة عن إبراهيم الهجرى مرفوعا . والصحيح موقوف . وكذلك رواه أصحاب الهجرى عن أبى الأحوص . وكذلك رواه عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص موقوفا » وكذلك قال الإمام البيهقى رحمه الله عقب الحديث : « رفعه البكائى عن إبراهيم ، وسويد عن أبى معاوية عن إبراهيم ، والمخوف موقوف » . ثم رواه من طريق جعفر بن عون - أحد الثقات الحفاظ - عنه به موقوفا ، وقال : « وكذلك رواه عبد الملك بن عمير وغيره ( فى الأصل : وغيرهم ) عن أبى الأحوص عن ابن مسعود موقوفا » .

« ثم وجدت فى « تلخيص المتشابه » ( ص ٢٩٨ ) للخطيب من طريق ابن عقدة نا محمد بن عمرو بن مجزأة الجعفى ، نا أبى ، نا عبد الله بن جناب الجهنى ، قال : حدثنى مسعر ، عن عبد الملك بن عمير ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله ، قال : وحدثنى سفيان عن إبراهيم الهجرى ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله - رفعه أحدهما - : فذكره . وهذا لا يثبت عن مسعر وسفيان ، فإن ابن عقدة حافظ لكنه رافضى لا يوثق به ، وشيخه وأبوه لم أجد لهما ترجمة ، وليس فى « جامع الرواة » للأردبيلى ، المختص برواة الشيعة . وابن جناب لم يذكر له الخطيب ولا ابن ماكولا ( ١٣٥/٢ ) راويا سوى عمرو بن مجزأة ، ولم أقف عليه فى كتب المتقدمين . وهذا غلط عليهما إن لم يكن متعمداً ، فقد صح عن سفيان عن عبد الملك عن أبى الأحوص به موقوفا . وضح عن مسعر عن عبد الملك عن أبى الأحوص مقطوعاً عليه ، وكلاهما سيأتى .

ثانياً : حديث أبي موسى : رواه الآجرى فى « تحريم النرد والشطرنج والملاهى » (١٣) وابن أبى حاتم فى « تفسيره » كما فى « ابن كثير »<sup>(٤)</sup> ( ٩١/٢ ط . التراث الإسلامى - حلب ) من طريق هشام بن عمار عن صدقة ابن خالد عن عثمان بن أبى العاتكة عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمامة عنه ، بلفظ : « اجتنبوا هذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنها من الميسر » . وإسناده ضعيف جداً . على بن يزيد متروك ، وهشام وعثمان فيهما مقال . وقال ابن أبى حاتم أيضاً فى « العلل » ( ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ ) : « سألت أبى عن حديث رواه هشام بن عمار ... » انخ قال أبى : هذا حديث باطل ، وهو من على بن يزيد ، وعثمان لا بأس به .

ثالثاً : حديث سمرة : رواه الآجرى (١٦) من طريق عمران بن موسى ابن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عنه به ، ولفظه : « إياكم وهذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنهن من الميسر » . وهذا إسناده ضعيف رجاله ثقات سوى عمران بن موسى هذا ، لم أقف له على ترجمة ، فهو علته . وقد رواه جمع من الثقات الأثبات وغيرهم عن عبد الملك موقوفاً بإسناده سوى هذا . وقال الدارقطنى - عقب ما تقدم عنه - : « ورواه عمران ابن موسى بن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عن سمرة رفعه ، قال ذلك عثمان بن أبى شيبة ، وهو وهم ، والمحفوظ حديث أبى الأحوص عن عبد الله » .

رابعاً : حديث ابن عباس : رواه الآجرى (١٧) والبيهقى من طريق نهشل ابن سعيد عن الضحاك عنه به . وإسناده ضعيف جداً ، نهشل هالك ، والضحاك روايته عن الصحابة منقطعة .

خامساً : مرسل قتادة : رواه ابن أبى شيبة (٥٤٧/٨) من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اللعب بالكعبين ، فقال : إنها ميسر الأعاجم ، قال : وكان قتادة يكره اللعب

(٤) لأن الجزء الثانى من الطبعة المصرية فقد منى ، ووجدت هذا بدلاً منه !

بكل شيء حتى يكره اللعب بالحصي » . قلت : وهذا - مع أنه شاهد قاصر -  
ضعيف مرسل أو معضل . وهو من شر المراسيل عندهم ، وكذا مراسيل  
الزهرى والحسن وعطاء وغيرهم ، فمنهم من كان يثق بكل أحد ويحمل  
عن كل ضرب ، ومنهم من كان لا يرسل إلا ما أخذه عن مجروح مرغوب  
عنه .

قال ابن أبي حاتم في « مقدمة الجرح » ( ص ٢٤٦ ) : « نا أحمد بن سنان  
الواسطي قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقيادة شيئاً ،  
ويقول : هو بمنزلة الريح ، ويقول : هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء  
عقلوه » . وقد شبه الذهبي رحمه الله في ترجمة الزهرى من « السير »  
( ٣٣٨/٥ - ٣٣٩ ) مرسل قتادة بمرسل الزهرى ، فحكى قول القطان :  
« مرسل الزهرى شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكل ما قدر أن يسمى  
سمى وإنما يترك من لا يجب أن يسميه » ، فقال : « قلت : مراسيل الزهرى  
كالمعضل ، لأنه يكون قد سقط منه اثنان ، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط  
الصحابي فقط ، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه ولما عجز عن وصله ،  
ولو أنه يقول : عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن عد  
مرسل الزهرى كمرسل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ونحوهما ، فإنه لم  
يدر ما يقول ، نعم مرسله كمرسل قتادة ونحوه » اهـ فتأمل .

( ثم ) وقفت عليه بعد ذلك موصولاً مختصراً عند الخرائطي في « مساوىء  
الأخلاق » ( ٧٤٨ ) من طريق معمر عن قتادة عن أنس قال : « نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عن الكعبيين » . فهذا - على اختصاره -  
معمر في روايته عن قتادة مقال لابن معين ، فلا تقبل مخالفته لسعيد بن  
أبي عروبة أثبت الناس - هو وهشام الدستوائى - في قتادة ، على أن في الطريق  
إليه : سليمان بن عبيد الله أبا أيوب الرقي ، قال الحافظ ( ٢٥٩١ ) : « صدوق  
ليس بالقوى » ، فلعل الخطأ منه .

( فالصحيح ) - كما تقدم عن الدارقطني والبيهقي - وقف حديث الترجمة<sup>(٥)</sup> على ابن مسعود رضى الله عنه حسَبُ ، وهنا نذكر وصل ما علقاه عن عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص عنه إن شاء الله ، فقد رواه عنه :  
١ - سفيان الثوري عند الطبري (٢٠٨/٢) والآجري (١٩) وكذا ابن أبى شيبة (٥٤٩/٨) لكنه قرنه بمسعر الذى قَصَّرَ به ، فأوقفه على أبى الأحوص .  
٢ - شعبة عند الطبري .

٣ - هشيم عنده أيضا ، وصرح بالتحديث .

٤ - معتمر بن سليمان عند البخارى فى « الأدب » (١٢٧٠) والآجري (١٨) . وهؤلاء جميعاً ثقات حفاظ ، والثلاثة الأول منهم بلغوا الغاية فى الإتيان .  
٥ - يزيد بن أبى زياد الهاشمى الكوفى - وهو ضعيف حاشا ما رواه المتقدمون عنه - عند عبد الرزاق (٤٦٧/١٠) عن معمر فى « جامعه » ، والخرائطى فى « المساوىء » (٧٤٩) عن ابن فضيل عنه ، نحوه . ولفظ معمر : « إياكم وزجراً بالكعبين ، فإنهما من الميسر » . وجاء فى النسخة ( ص ) : « ورحوا » - بالراء - ، فأشكلت على الشيخ الأعظمى عفا الله عنه ، فقال فى حاشية « المصنف » : « كذا فى « ص » ولعله « دحوا » اه . قلت : وهذا منه عجيب ، فإنه عزاه للبيهقى موقوفاً من طر إبراهيم الهجرى به ، بلفظ : « اتقوا هاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ... » فلا أدرى ما الذى منعه من أن يجعلها : « زجراً » ؟! مع أن ذلك فى غاية الوضوح . ولو رجع إلى لفظ الطبري لوجده : « إياكم وهذه الكعاب التى تزجرون زجراً » . وبعد ذلك فوجئت بالعلامة الألبانى حفظه الله يقول فى « حجاب المرأة المسلمة » ( ص ١٠١ ) - بعد عزوه مرفوعاً لأحمد والبيهقى عن ابن مسعود - :

(٥) ثم وجدت ابن عبد البر ذكره فى « التمهيد » (١٣/١٧٦-١٧٧) عن ابن وهب قال : وحدثننا جرير بن حازم ، عن الحسن بن عمارة ( تصحفت إلى : الحسين ) ، عن علقم بن الأقرم ، عن مسروق بن الأجدع قال : قال ابن مسعود : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف جداً ، الحسن بن عمارة متروك كما فى « التقريب » (١٢٦٤) .

« ... والهجرى هذا ضعيف وقد ورد عنه موقوفا على ابن مسعود وأخرجه البيهقى أيضا وقال : « إنه المحفوظ » . قلت : لكن الظاهر أنه ورد من غير طريق الهجرى ، فقد أورده الهيثمى فى « المجمع » ( ١١٣/٨ ) باللفظ المذكور أعلاه وقال : « رواه أحمد والطبرانى ، ورجال الطبرانى رجال الصحيح » . والهجرى ليس من رجال الصحيح ، فدل على أن الطبرانى رواه من طريق غيره ، فتقوى الحديث به لا سيما وأن له شاهداً ، فقد جاء الحديث فى الكشاف وقال مخرجه الحافظ العسقلانى ( ١٨/٤ رقم ١٤٥ ) : « رواه ابن مردويه من حديث سمرة بن جندب ، ومن حديث أبى موسى الأشعرى نحوه ، ورواه أحمد والبخارى فى « الأدب المفرد » من وجهين عن أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود . قلت : هو عند البخارى ( ص ١٨٤ ) من طريق عبد الملك عن أبى الأحوص موقوفا ، وهو عند أحمد من طريق الهجرى مرفوعا كما تقدم ، وصنيع الحافظ يؤهم أنهما أخرجاه كلاهما موقوفا أو مرفوعا وليس كذلك . وبالجملة فالحديث حسن أو صحيح . والله أعلم » اهـ .

أقول : قلبت « مسند ابن مسعود » من « المعجم الكبير » من أوله إلى آخره ، فلم أجد فيه الحديث ، ولا أورده محققه حفظه الله فى مظانه من الفهرس : « إياكم ، اتقوا ، اجتنبوا » . ولم يعزه السيوطى فى « الدر » ( ٣١٩/٢ ) إلى الطبرانى فى أى من « معاجمه » مرفوعا ، وإنما عزاه إليه فى « تفسيره » موقوفا . أما حديث ابن مردويه عن سمرة ، فقد رواه أيضا البيهقى فى « الشعب » كما فى « الدر » فلعل مخطوطته لم تكن فى متناول الشيخ وقتئذ . وقد علمت أنه لا يصلح شاهداً بحال ، فإنه - على ما فى إسناده من الجهالة - معلول بالمخالفة مع الوقف . وأما حديث أبى موسى ، فأسناده متيسر النظر فيه فى « ابن كثير » و « العلل » كما تقدم . وهو واه ، حكم أبو حاتم بطلانه والمقصود أن الشيخ عفا الله عنه قد خالف - فى هذا الموضع - منهجه الدقيق الذى تعلمناه منه - جزاه الله عنا وعن سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم خيراً - ، فاعتمد على عزو وإطلاقات ووسائط مما لا يحسن من مثله . وكان

في إمكانه ومن اليسير عليه - إن شاء الله - أن يتحقق من أكثر هذه الطرق بنفسه ، ليجدها جميعاً ما بين ضعيف معلول ، أو واهٍ لا يعتبر به .

هذا ، وقد ثبت لَدَيَّ أن بعض الناقلين على الشيخ - متعنا الله بعمره وعلمه - قد فرح وشمّت به لما وجد بعض تلاميذه ( يقصدني وأخي أبا إسحاق الحويني حفظه الله ) يخالفونه في بعض الأشياء ، وذلك لما اطلع - فيما اطلع - على القسم الأول من هذا الكتاب - ولا سيما حديث تحريك الإصبع في الصلاة خاصة - ، فأقول له : كلا وألف كلا ، إياك أن تخلط بين الأمور ، ولا يتداخلن عليك الفارق بين الحب والإعظام ، وبين الرغبة في تحرى الحق والصواب . وإن للشيخ - عافاه الله - في قلوبنا منزلةً يكل اللسان عن وصفها ، ونرجو أن نزداد كل يوم حباً له وإجلالاً لعظيم ما أجراه الله عز وجل على يديه من نعمة العلم والفهم والتدقيق . وحسبك أيضاً أيها الشامت أن تعلم أنه لولا أن الله عز وجل سخر لنا هذا الرجل وكتاباتة ، لظللنا حتى الساعة نعتمد على مثل رموز السيوطي - التي غشاها ما يغشى - وتصحيحات الحاكم وإطلاقات المنذرى والهيتمي بنحو : « رجاله ثقات » و « رجاله رجال الصحيح » ، والعراق بتضعيف الواهي والموضوع ، ولظللنا نضفي على ما في « تقريب الحافظ » رحمه الله قدسية لا يغتفر المساس بها . أقول هذا مع استبشاع ما رمى به بعض مخالفى الشيخ حفظه الله الحافظ ابن حجر رُوِّحَ اللهُ روحه بأنه مجرد ناقل فقط لأقوال الأئمة ! وليس من حقه الترجيح !! بل هو إمام كبير أحاط بالسنة كما وصفه شيخنا المطيعى رحمه الله غير مرة ، ولكن العصبية تفعل بأهلها الأفاعيل . فمن الحافظ وأمثاله من منصفى الأئمة نتعلم الإنصاف ونبد العصبية لمذهب أو رأيٍ تلوى من أجله أعناق النصوص ، ويُغمض عما يدين رأى المخالف ، على مذهب ﴿ ولا تقربوا الصلاة ﴾ أو : ﴿ فويل للمصلين ﴾ دون إتمام الآية . نعوذ بوجه ربنا الكريم من الخذلان وترك الإنصاف والانتصاف عند اشتداد الحاجة إليهما .

## الحديث الثاني والستون :

« أيمن امرئٍ وأشأمه بين لحبيه » يعنى لسانه .

ضعيف مُعلٌ بالوقف . رواه ابن حبان (٥٦٨٧) والطبرانى (٨٥/١٧) وابن عدى (٢٥٣١/٧) من طرق عن محمد بن المثني حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال : حدثني أبي عن الأعمش عن خيثمة عن عدى بن حاتم رضى الله عنه مرفوعا به . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، وفي وهب ابن جرير مقال يسير لا يضر لكن اختلف عليه في هذا الحديث رفعاً ووقفاً . وخالفه ثقتان حافظان كل منهما أرجح منه على انفراده .

( أما ) الاختلاف عليه ، فرواه ابن أبى الدنيا فى « الصمت » (٦٣) قال : حدثنا أبو بكر بن أبى النضر حدثنا وهب بن جرير به موقوفاً . وأبو بكر هذا ثقة ، وثقه ابن حبان وابن مردويه وغيرهما ، لكن مخالفه - محمد بن المثني أحفظ منه . وابن المثني أطرى النقاد حفظه وإتقانه جداً ، ولم أر مغمراً فيه سوى قول النسائى : « لا بأس به ، كان يغير فى كتابه » كذا فى « التهذيب » (٤٢٦/٩) ، وكذلك « تهذيب الكمال » ( ق ١٢٦٥ ) . فلا أدرى أهو صواب ، أم الصواب : « لا يغير » ؟ والحديث قد عدّه ابن عدى فى جملة ما استنكر لوهب ابن جرير ، فلعله لم يطلع على الرواية الموقوفة عنه . فاحتمال أنه كان يرفعه تارة ويوقفه أخرى قائم وممكن ، واحتمال أنه غلط عليه - على بُعد - غير مستبعد . ( وأما ) المخالفة ، فقد رواه ابن المبارك (٣٧٣) وابن أبى شيبة (٥٥٩/١٣) عن أبى أسامة حماد بن أسامة كلاهما عن جرير به موقوفاً . وابن المبارك وأبو أسامة إمامان غاية فى الحفظ والإتقان ، فالأصح عن جرير بن حازم الوقف . والله أعلى وأعلم .

ملحوظة : قال محقق « الصمت » - الأخ نجم بن خلف العراقى حفظه الله - ( ص ٢٢٧ ) : « وقد أخذ عدى بن حاتم - رضى الله عنه - هذا المعنى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من يتوكل لى ما بين لحبيه ورجليه ، أتوكل له الجنة » ... » . قلت : وما يدريه أن عدياً رضى الله عنه أخذ هذا

المعنى من هذا الحديث بخصوصه ، وكيف يجزم بذلك - عفا الله عنه - بغير قرينة أو دليل ، مع أنه لعله لم يبلغ عدياً الحديث أصلاً ، وقد خفيت جملة من الأحاديث على الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كما هو معلوم ؟ مع العلم بأن عدياً لم يذكروه ضمن رواية هذا المتن عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيما أحسب . وكان من الأولى له أن يقول : « لعله » أو : « كأنه » أو : « يحتمل » ونحوها من الصيغ غير الجازمة .

فإن كان - ولابد - تجشم رد قوله إلى أصله من السنة ، فالأحرى - عندى - أن يكون رضى الله عنه قد فهمه من حديثه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم - فيما رواه الشيخان والترمذى - : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أيمن منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر أشأم منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر بين يديه ، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد ، فكلمة طيبة » فالله المستعان ، وهو - سبحانه - أعلى وأعلم .

### الحديث الثالث والستون :

« تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، فبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد . ربنا وجهك أكرم الوجوه وجاهك أعظم الجاه وعطيتك أفضل العطية وأهنأها . تطاع ربنا فتشكر وتعصى ربنا فتغفر ، وتجب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقم ، وتغفر الذنب ، وتقبل التوبة ، ولا يجزىء بالآثك أحد ، ولا يبلغ مدحتك قول قائل » .

ضعيف جداً . رواه أبو يعلى (١/٣٤٤-٣٤٥) من طريق بشر بن منصور السليمى عن الخليل بن مرة عن الفرات بن سلمان قال : قال على : « ألا يقوم أحدكم فيصلى أربع ركعات ، ويقول فيهن ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ؟ » . فذكره . والحديث ، قال الهيثمى (١٥٨/١٠) : « رواه أبو يعلى ، والفرات لم يدرك علياً . والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة وضعفه

الجمهور ، وبقية رجاله ثقات » اهـ .

قلت : الخليل واه ، قال البخارى : منكر الحديث . وقال أيضا : فيه نظر .  
وقال ابن حبان منكر الحديث وضعفه جماعة . وقال أبو حاتم : ليس بقوى  
في الحديث ، هو شيخ صالح ، بابة بكر بن خنيس ، وإسماعيل بن رافع . وقال  
أبو الحسن الكوفى : ضعيف الحديث ، متروك . وقال أبو داود : قال أبو الوليد  
الطيالسى : خليل بن مرة ضالٌّ مضل . ووثقه ابن شاهين - تبعا لأحمد بن  
صالح المصرى - فلم يصيبا . أما أبو زرعة رحمه الله ، فلم يوثقه ، بل قال :  
شيخ صالح » ، فأثنى عليه فى دينه وعدالته ، ولم يتعرض لضبطه . أما  
أبو حاتم فقال مثل ذلك ، لكن صرح بضعفه فى الرواية . أما رواية الفرات ابن  
سلمان عن على ، فمعضلة ، فإنه يروى عن القاسم بن محمد وميمون بن  
مهران ، وهما لم يدركا علياً . وكانت وفاته سنة خمسين ومائة . قاله هلال  
ابن العلاء الرقى كما فى « اللسان » ( ٤/٤٣١ ) . وقرأت ثقة ، وثقه الإمام أحمد  
وابن حبان ، وذكره ابن عدى فى « الكامل » ( ٦/٢٠٥١ ) ، وقال : « ولم أر  
المتقدمين صرحوا بضعفه ، وأرجو أنه لا بأس به لأنى لم أر فى روايته حديثا  
منكراً » . وقال أبو حاتم : « لا بأس به محله الصدق صالح الحديث » . فاعجب  
معى لقول محقق « مسند أبى يعلى » : « إسناده ضعيف لانقطاعه أولاً ،  
ولضعف الخليل بن مرة . والفرات بن سلمان لم أقع له على ترجمة » ! .

وبعد ، ( فالثابت ) إيقاف هذا الدعاء على على رضى الله عنه - دبر الصلاة  
لا أثناءها - ، فقد روى ابن أبى شيبه ( ١٠/٢٢٩-٢٣٠ ) من طريق الثورى -  
واللفظ له - والطبرانى فى « الدعاء » ( ٧٣٤ ) من طريق إسرائيل وزهير وشعبة ،  
أربعتهم عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عنه أنه كان يقول : « تم نورك  
فهديت فلك الحمد ، وعظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، وبسطت يدك  
فأعطيت فلك الحمد ، ربنا وجهك أكرم الوجوه ، وجاهلك خير الجاه ،  
وعطيتك أفضل العطية وأنهاها ، تطاع ربنا فتشكر ، وتعصى ربنا فتغفر ،  
تجيب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقيم ، وتنجى من الكرب ، وتقبل

التوبة ، وتغفر الذنب لمن شئت ، لا يجزىء آلاءك أحد ، ولا يحصى النعماءك قول قائل - يعنى : يقول بعد الصلاة » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى عاصم بن ضمرة - وهو السلولى الكوفى صاحب على - فيه مقال لا يضر ، وهو صدوق كما قال الحافظ رحمه الله فى « التقریب » (٣٠٦٣) . وأبو إسحاق - عمرو بن عبد الله السبيعى - كان قد اختلط لكن سماع المذكورين عنه - سوى زهير بن معاوية كان قبل اختلاطه . واحتمال تدليسه أيضا مأمون برواية شعبة عنه ، فإنه كان يوقف شيوخه المدلسين على السماع ، وهو القائل لأهل الكوفة : « كفيتمكم تدليس رجلين : الأعمش وأبى إسحاق » .

والأثر ، أورده المتقى الهندى فى « كنز العمال » (٦٤٠/٢) ، بزيادة : « اللهم » فى أوله ، وسأثره بنحوه ، وعزاه إلى جعفر ( يعنى الفريانى ) فى « الذكر » وأبى القاسم إسماعيل بن محمد بن فضل فى « أماليه » فضم محقق « المصنف » زيادة : « اللهم » - من « الكنز » - إلى رواية ابن أبى شيبة ، فلم يُحسن . فائدة : وعبرة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » وردت أيضا فى حديث آخر لم يصح إسناده . وهو ما رواه الطبرانى فى « الكبير » (٣١٦/٨-٣١٧) من طريق فضال بن جبير عن أبى أمامة الباهلى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبح وإذا أمسى دعا بهذه الدعوات : اللهم أنت أحق من ذكر ، وأحق من عبد ، وأنصر من ابتغى ، وأرأف ( فى الأصل : وأرؤف ) من ملك ، وأجود من سئل ( فى الأصل : سأل ) وأوسع من أعطى ، أنت الملك لا شريك لك ، والفرد لا ند لك ( فى الأصل : لا تهلك ، والتصويب من « المجمع » ) ، كل شىء هالك إلا وجهك ، لن تطاع إلا بإذنك ، ولم تعص إلا بعلمك ، تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر ، أقرب شهيد وأدنى حفيظ ... » الحديث . قال الهيثمى (١١٧/١٠) : « وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف مجمع على ضعفه » . وفضال هذا ، قال الهيثمى

في موضع آخر (٥٦/١) : « لا يجل الاحتجاج به » ، وفي ثالث (١٦٨/٢) : « وهو ضعيف جداً » . وضعفه في مواضع أخرى . وقد قال ابن عدى في « الكامل » (٢٤٠٧/٦) : « ولفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث ، كلها غير محفوظة » . قلت : أخرجها كلها الطبراني وزاد عليها واحداً ، وزاد الذهبي في « الميزان » (٣٤٧/٣) آخر منكر جداً في فضل علي ، بإسناده إلى الطبراني لكن قال فيه : « حُدِّث » ، فالله أعلم .

### الحديث الرابع والستون :

« ثمن الجنة : لا إله إلا الله » .

ضعيف . روى من حديث أنس ، وعلى ، ومن مرسل الحسن .

أولاً : حديث أنس :

رواه ابن عدى (٢٣٤٧/٦) من طريق موسى بن إبراهيم - وهو المروزي - عن حماد بن زيد وعلى بن عاصم عن حميد عنه مرفوعاً به . وموسى هذا هالك . وقال ابن عدى : « ولموسى بن إبراهيم هذا أحاديث غير ما ذكرت عن ثقات الناس ، وهو بين الضعف على رواياته وأحاديثه » . ورواه أيضاً ابن مردويه كما في « الجامع » (٣٥٦٠) . وفي « فردوس الأخبار » (٢٣٧٠) عن أنس أيضاً : « ثمن الجنة لا إله إلا الله ، وثمن النعمة الحمد لله » وحكى محققاه (١٦٤/٢) أن الحافظ رحمه الله قال في « تسديد القوس » : « أسنده عن أنس ، وهو عند ابن عدى » . وفيه أيضاً (٢٢٣٣) عن أنس : « التوحيد ثمن الجنة ، والحمد ثمن كل نعمة ، ويتقاسمون الجنة بأعمالهم » . وحكى محققاه (١١٧/٢) عن الحافظ قوله : « أسنده عن أنس بن مالك » .

ثانياً : حديث علي : رواه الشجري (٤١/١-٤٢) مسلسلاً بآل البيت عنه مرفوعاً : « التوحيد ثمن الجنة ، والحمد لله وفاء شكر كل نعمة ، وخشية الله

مفتاح كل حكمة ، والإخلاص ملاك كل طاعة » . وفيه أبو المفضل الشيباني ، وهو رافضى متهم بسرقة الحديث والوضع للرافضة .

ثالثاً : مرسل الحسن : رواه عبد بن حميد في « تفسيره » كما في « الجامع » ، وضعفه الشيخ الألباني في « ضعيف الجامع » ( ٤٧/٣ ) وأحال على « الضعيفة » ( ٣٤٥٧ ) ، فلا أدري أقتصر على قوله : « ضعيف » من أجل هذه الرواية المرسلة - مجرد الإرسال - أم وقف عليه مرسلأً عند غير عبد بن حميد ، فإن « تفسيره » - حسب مبلغ علمي - مفقود . ولا آمن أن يكون في إسناده علة أخرى سوى الإرسال ، وعلى كل ، فرفعه خطأ .

( والصحيح ) أنه من قول الحسن البصرى نفسه - رحمه الله - كما رواه الخطيب ( ١/٢٧٠، ٧/٨٦-٨٧ ) من طريق بشر بن موسى حدثنا رُوح بن عبادة حدثنا حبيب - يعنى ابن الشهيد - عنه به . وقال الخطيب : « لم يرو بشر ابن موسى عن روح بن عبادة غير هذا الحديث » . وقال في الموضع الآخر : « سمع من روح بن عبادة حديثاً واحداً » . وكذلك قال ابن أبي حاتم في ترجمة بشر من « الجرح » ( ٢/٣٦٧ ) : « روى عن روح بن عبادة حديثاً واحداً » ، فالظاهر أنه يعنى هذا الأثر أيضاً .

ورواه ابن أبى شيبة ( ١٣/٥٢٩ ) عن ابن عليّة وابن أبى عدى عن حبيب به ، بلفظ : « لا إله إلا الله ثمن الجنة » . وإسناده صحيح غاية ، وليس على شرطهما لنكتة ، فإن البخارى رحمه الله - وحده - روى لحبيب عن الحسن ، ومسلم رحمه الله - وحده - روى لابن عليّة عن حبيب كما في « تهذيب الكمال » ( ٥/٣٧٩ ) . وأبو عبدى ، فروى له النسائى في « اليوم والليلة » عنه ، وروى الترمذى لروح بن عبادة عنه كما في « التهذيب » أيضاً . والله أعلى وأعلم . ولا يفوتنا أن نؤكد ما قررناه عند الحديث الحادى والخمسين أن المراد تضعيف لفظ بخصوصه ، وإلا فأحاديث دخول الجنة لمن قال : « لا إله إلا الله »

يعرفها العامة قبل الخاصة . وبالله التوفيق .

## الحديث الخامس والستون :

« جنتان من ذهب للمقربين ، - أو قال : للسابقين - ، وجنتان من ورق لأصحاب اليمين » .

ضعيف . رواه الطبري في « تفسيره » ( ٢٧/٨٥ ) عن علي بن سهل ، والبيهقي في « البعث » ( ٢٢٠ ) من طريق محمد بن أبي بكر كلاهما عن مؤمل ابن إسماعيل قال : ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعند الطبري : « قال حماد : لا أعلمه إلا رفعه في قوله : ﴿ ولن خاف مقام ربه جنتان ﴾ قال : فذكره . وفي رواية البيهقي . « للسابقين » بغير تردد . ورفع هذا الحديث وهم من أوهام مؤمل التي يطول ذكرها - كما قال الإمام زكريا الساجي رحمه الله - ، فقد خالفه ثقتان حافظان عن حماد فأوقفاه . فقد روى الحاكم ( ١/٨٤ ) والبيهقي ( ٢١٩ ) من طريق آدم بن أبي إياس ، ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني وأبي عمران الجوني ، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبي موسى - في قوله عز وجل : ﴿ ولن خاف مقام ربه جنتان ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . وهذا لفظ البيهقي ، وقال عقبه : « وكذلك رواه عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن حماد بن سلمة موقوفا ، ورواه مؤمل ... » إلخ . ثم رواه من طريق مرفوعا . وقال الحاكم : « هذا إسناد صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا ، إنما خرجا من حديث الحارث ابن عبيد وعبد العزيز بن عبد الصمد عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « جنتان من فضة ... » الحديث ، وليس فيه ذكر : « السابقين والتابعين » . وقال الذهبي : « على شرط م » .

ورواية عبد الصمد بن عبد الوارث - التي أشار إليها البيهقي - وصلها ابن أبي شيبة (٣٨٣/١٣) عنه عن حماد عن أبي عمران عن ابن أبي موسى عن أبيه : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . ورواه موقوفا أيضا : عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه كما في « الدر المنثور » (١٤٦/٦) . وحكمه الرفع إذ لا مجال فيه للرأى . أما المرفوع ، فرواه أيضا ابن أبي حاتم وابن مردويه . والله أعلى وأعلم .

### الحديث السادس والستون :

« **حبوا الله إلى عباده يُحبكم الله** » .

ضعيف . رواه الطبراني (١٠٧/٨) من طرق عن بقية عن صفوان بن عمرو عن ( وفي رواية : حدثني ) عبد الله بن بسر عن أبي أمامة مرفوعا به . وكذا الضياء المقدسي في « المختارة » كما في « الجامع » (٣٦٧٠) . وإسناده ضعيف ليست له علة سوى عنعنة بقية . وعبد الله بن بسر هو اليحصبي - لا غيره - ، ذكره الفسوي في « الطبقة العليا من تابعي أهل الشام » في « المعرفة » (٣٣٥/٢) وقال ابن أبي حاتم في « الجرح » (١٣/٥) - باسم ( عبد الله بن بشر ) - : « روى عنه حريز بن عثمان » . قلت : وقد قال الإمام أبو داود : « جميع شيوخ حريز ثقات » . والله أعلم .

وقال الحافظ المناوي رحمه الله في « الفيض » (٣٧٢/٣) : « وفيه عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي في الأصل : الحميصي ) قال في « الميزان » : « كذبه أبو حاتم ، وقال النسائي وغيره : متروك ، والدارقطني : منكر الحديث ، والبخاري : عنده عجائب . ثم أورد له أوابد هذا منها » اهـ . كذا قال ، وعبد الوهاب بن الضحاك قد تابعه ثقتان عن بقية عند الطبراني ، هما : عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ، والوليد بن عتبة - وهو أبو العباس

الأشجعي الدمشقي . وبنحو هذا تعقبه الشيخ الألباني حفظه الله في « الضعيفة » (١٢١٨) ، فقال - بعد أن ذكر روايتي عَبْدَى الوهاب عن بقية : « كذا وجدته في جزء فيه أحاديث منقولة عن « معجم الطبراني الكبير » مع أسانيدھا في « المجموع » (٦) . ثم رأيتھ هكذا « المعجم » نفسه (٧٤٦١) . ثم ساقه عقبه (٧٤٦٢) بإسناد آخر له عن بقية به . وعبد الوهاب بن نجدة ثقة ، فبرئت عهدة ابن الضحاك منه ، وتبين أن العلة من بقية وهو ابن الوليد ، فإنه مدلس وقد عنعنه ، وأن تعصيب المناوى العلة بعبد الوهاب غفلة منه عن تابعه .

وقال في أول تخريج الحديث : « ومن طريقه - يعنى ابن الضحاك - رواه الطبراني في « الكبير » والضياء المقدسى في « المختارة » كما في « فيض القدير » فقد قال متعقبا على السيوطى : إلخ .

قلت : وهنا أمران :

الأول : أنه كان على الشيخ - حفظه الله - أن ينفي جزمه بأن الضياء رحمه الله روى الحديث أيضا من طريق ابن الضحاك هذا ، لأنه - إن كان رواه من طريق الطبراني - وهو احتمال كبير - فقد تابعه عبد الوهاب بن نجدة في الموضوع الأول ، والوليد بن عتبة في الثانى ، وإن كان رواه من غير طريقه ، فمعرفة راويه عن بقية - عنده - متوقفه على النظر في إسناده ، والشيخ لم يذكر وقوفه عليه ، ولا المناوى بين ذلك . ولا يظن بالحافظ الضياء رحمه الله - على تساهله أحيانا في « المختارة » - أن يروى عن هذا المتهم وحده ، على الاحتمالات التى ذكرتها .

الثانى : أن قول الشيخ حفظه الله : « ثم ساقه عقبه - يعنى الطبراني - بإسناد آخر له عن بقية به : وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » يشعر بأنه لم يتبين له رجل في هذا الإسناد الآخر ، بقريئة قوله : « وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » دون تعرض للثقة الآخر الذى رواه عن بقية ، فإن الطبراني رحمه الله قال : « حدثنا

محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقي ثنا الوليد بن عتبة ثنا بقية .. « إلخ . وسأجزم بأنه لم يعرف شيخ الطبراني عند الحديث الثالث والسبعين بإذن الله عز وجل ، وهو ثقة معروف ذكره ابن حبان في « الثقات »<sup>(٦)</sup> (١٥١/٩) - وهو قريب من طبقة شيوخه - وفي موضع ترجمته من النسخة الظاهرية ل : « تاريخ دمشق » بياض ، وظنى أن له ترجمة جيدة - إن شاء الله - فيه . والمزى حريص على ذكره في ترجمة شيوخه الدماشقة والحمصيين ، فذكره (٢٩/١٢) ضمن الرواة عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي - وهو شيخه في الحديث الذي أشرت إليه آنفا ، وذكره ( ق . ١٤٧ ) ضمن الرواة عن الوليد بن عتبة - شيخه ههنا . وذكره (١٤٨/٧) ضمن الرواة عن أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي . والمتبع لذلك يجد الكثير مما يضيّق عنه هذا المقام<sup>(٧)</sup> .

( والذى ) يعيننا أن الصحيح في هذا الحديث الوقف على أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه ، فقد رواه خالد بن مرداس في « حديثه » (١/٣٠) كما في « الضعيفة » وعنه ابن عساكر (٣٠١/٨) : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان ابن عمرو عن عبد الله بن بسر اليحصبي قال : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : « حببوا الله إلى الناس يحببكم الله » .

قال الألباني : « قلت : وهذا سند موقوف حسن بل صحيح ، فإن ابن عياش صحيح الحديث إذا روى عن الشاميين ، وهذا الحديث عنهم » .  
قلت : ولإسماعيل فيه إسناد آخر مرفوع ، وهو ما رواه ابن أبى الدنيا في

(٦) باسم : « محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن هلال العامل » ، وبين الحق أن زيادة : « ابن هلال » زيدت من النسخة ( مد ) .

(٧) ومما تجدر الإشارة إليه أنني لم أجد الحديث في « فهارس الجمع » ولا في مظانه منه ، ولا ذكره المناوى أو الألباني أو السلفي عن الهيثمي ، فالظاهر أنه فاته . والكمال لله وحده .

« الأولياء » (٤٣) : نا شجاع بن أشرس نا إسماعيل بن عياش عن أبي بكر ابن عبد الله عن ضمرة بن حبيب مرفوعا : « حببوا الله عز وجل إلى الناس ، وحببوا الناس إلى الله ، يحبكم الله » . وشجاع هذا ثقة ، وثقة ابن معين وأبو زرعة ، والإسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن ضمرة بن حبيب تابعي شامي ثقة .  
الثانية : ضعف أبي بكر بن عبد الله - وهو ابن أبي مريم الغساني الشامي ، قال الحافظ رحمه الله في « التقريب » (٧٩٧٤) : « ضعيف ، وكان قد سُرِق بيته فاختلط » .

قلت : فكان يرفع كثيراً من آثار الصحابة والتابعين إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تجمع لَدَيَّ أمثلة عديدة لذلك ، أذكر منها :

١ - هذا الأثر ، فقد رواه عبد الله بن بسر عن أبي أمامة موقوفا ، فرواه هو عن ضمرة بن حبيب مرسلا مرفوعا ، وزاد في متنه .

٢ - وأثر يرويه جبير بن نفير عن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : « ألا أخبرك بأول ذلك يرفع (يعنى رفع العلم) ؟ قلت : بلى ، قال : الخشوع حتى لا ترى خاشعا » . فرواه هو عن ضمرة أيضا مرسلا مرفوعا ، وقد خرجته ودفعت القول بثبوته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تخريج « الذل والانكسار للعزیز الجبار » المعروف بـ : « الخشوع في الصلاة » للحافظ الكبير ابن رجب الحنبلي رحمه الله .

٣ - وأثر يرويه حريز بن عثمان عن خالد بن معدان رحمه الله قال : « إذا فتح لأحدكم باب خير فليسرع إليه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » . فروى هو عن حكيم بن عمير - مرسلا بنحوه - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله ! .

٤ - وأثر يرويه جماعة عن أبي الدرداء قال : « إن من فقه الرجل رفقته

في معيشته » ، فرواه هو عن ضمرة عن أبي الدرداء مرفوعاً بنحوه .  
٥ - وروى بلال بن أبي الدرداء عن أبيه قال : « حبك الشيء يعمي ويصم » ، فرواه هو عن خالد بن محمد عن بلال به مرفوعاً . وسأخرج هذه الآثار - أو أكثرها - في حينها بإذن الله ، وسيأتي أحدها في هذا القسم (٩١) .

### الحديث السابع والستون :

« حسن السؤال نصف العلم » .

منكر ، روى من حديث ابن عمر ، وأنس ، وأبي أمامة .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الطبراني في « مكارم الأخلاق » (١٤٠) والقضاعي في « مسند الشهاب » (٣٣) والبيهقي في « الشعب » وعنه ابن عساكر (٤٨٠/١٧) والعسكري في « الأمثال » وابن السني والديلمي من طريقه كما في « المقاصد » (١٤٠) من طرق عن هشام بن عمار عن مخيس بن تميم عن حفص بن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عنه مرفوعاً ، ولفظه : « الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة ، والتودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن السؤال نصف العلم » . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٨٤/٢) : « سألت أبي عن حديث رواه عن ( كذا ) هشام بن عمار عن المخيس بن تميم عن حفص ابن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر ، .

قال أبي : هذا حديث باطل ، ومخيس وحفص مجهولان » . وقال الذهبي في ترجمة مخيس في « الميزان » (٨٥/٤) : « روى عنه هشام بن عمار خيراً منكراً » فذكر هذا الحديث .

وقال البيهقي : عقب الرواية الموقوفة - : « وقد روى هذا مسنداً بإسناد

ضعيف » ثم رواه ابن عساكر من طريقه .

وقال الهيثمي (١٦٠/١) - بعد عزوه للطبراني في « الأوسط » - « وفيه مخيس ابن تميم عن حفص بن عمر . قال الذهبي : مجهولان » .

وضعه أيضا الألباني في « الضعيفة » (١٥٧) ولم يتعرض لطرقه الأخرى عن غير ابن عمر . وفي الإسناد أيضا هشام بن عمار ، وفيه مقال معروف . نعم ، تابعه أحمد بن سعيد الدمشقي - وكان صدوقا . قاله الخطيب - عند ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (٣/٩٤-٩٥) لكن الإسناد إليه ما بين رجل لم يذكر فيه جرح أو تعديل أو رجل لم أهد إليه . وللإسناد علة ثالثة سكتوا عنها جميعا ، فإن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير - راويه عن نافع - قال : « الأزدي : منسوب إلى الكذب . وأورد له هذا الحديث . وقال - أيضا - عنده مناكير ووهم كما في « اللسان » (٧٠/١) . ولم أجده في غيره .

ثانياً : حديث أنس : وله عنه طريقان :

الأولى : عند العسكري من حديث أبي بلال الأشعري - كما في « المقاصد » - والرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (٣٠٠) - مختصراً - من حديث يحيى بن سعيد العطار ، كلاهما عن عبد الله بن حكيم المدني عن شبيب ابن بشر عنه رفعه : « السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال امرؤ في اقتصاد » . وأبو بلال والعطار ضعيفان لكن كل منهما متابع للآخر . وعبد الله بن حكيم هذا لم أظفر له بترجمة . وشبيب ضعيف ، وثقه ابن معين وقال البخاري : منكر الحديث ولينه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : « يخطيء كثيراً » .

الثانية : عند العسكري أيضا من حديث يونس بن عبيد عن الحسن عنه رفعه : « رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ، وأهل التودد لهم درجة في الجنة ، ونصف العلم حسن المسألة ، والاقتصاد في المعيشة والرفق تكفي نصف المؤنة » قال السخاوي : « فذكر حديثا » .

و لم يبين رحمه الله إسناده إلى يونس ، لكن رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢١١/١-٢١٢) من طريق سمعان بن بحر العسكري عن إسحاق بن محمد بن إسحاق عن أبيه عن يونس به نحوه . وتماه : « وركتان من رجل ورع أفضل من ألف ركعة من مخلط ، وما تم دين إنسان قط حتى يتم عقله » . وسمعان هذا اسمه : إسماعيل - وهو الزعفراني - أبو علي ، ترجم له أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢١١/١-٢١٢) ، وأبو الشيخ في « الطبقات » (٦٦/٣) د. الكتب العلمية ) وسكتنا عنه . وقال الحافظ في « اللسان » (٣٩٦/١) : « إسماعيل بن بحر العسكري اتهمه البيهقي في « شعب الإيمان » بحديث . وشيخه هو : إسحاق بن محمد الضبي كما جاء منسوبا هكذا في حديث أورده له أبو الشيخ بنفس الإسناد . وقال الحافظ أيضا (٣٧٤/١) : « إسحاق بن محمد العمى . ( كذا ولعله متحرف من : الضبي ، فإن طبعة « اللسان » هذه سيئة الحال كثيرة التحريف ) اتهمه البيهقي في « شعب الإيمان » اهـ . قلت : والظاهر أنهما هذان ، وما أحراهما بالتهمة ، فإن هذا المتن بالغ النكارة لا سيما القطعة الأخيرة منه في فضل العقل . وسوف أوردتها بحول الله وقوته في القسم الثاني من « تكميل النفع » ، يسر الله خروجه وإتمامه .

ثالثاً : حديث أبي أمامة : رواه الديلمي من جهة الحاكم ثم من حديث عمر ابن صبح عن يونس بن عبيد عن الحسن - أيضا - عنه رفعه : « السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال من اقتصد » كما في « المقاصد » . وعمر بن صبح هذا كذاب أقر بوضع الحديث ، انظر ترجمته في « الميزان » (٢٠٦/٣-٢٠٧) وغيره .

وقال أبو حاتم : « الحسن عن أبي أمامة لا يجيء » كما في « علل الحديث » (١٩٨/١) . ونحوه في (٢١٠/١) ، لكنه قال : « لا يجيء هذا إلا من مسكين » - يعني أبا فاطمة ( في الأصل : أبي مسكين ) قلت : وابن صبح شر منه والمقصود أن الحديث لا يثبت رفعه عن يونس بن عبيد رحمه الله ، بل المحفوظ عنه روايته

عن ميمون بن مهران رحمه الله من قوله مقطوعا كما رواه ابن عساكر من طريق البيهقي وغيره ، وابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » ( ٧١ ) - باختصار آخره - من طريق زيد بن الحباب ، وابن حبان في « روضة العقلاء » ( ص ٦٥ ) والرامهرمزي ( ٣٠٢ ) من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء - واللفظ لروايته - كلاهما عن مهدي بن ميمون عن يونس بن عبيد ( تصحف عند ابن حبان إلى : موسى ) عنه قال : « التودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن المسألة نصف العلم ، واقتصادك في معيشتك يلقي عنك نصف المؤونة » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات أئمة . وميمون هو الجزري الرقي ، أبو أيوب تابعي جليل عابد فقيه .

( ورؤى ) أيضا عن ثلاثة من التابعين الأجلة ، هم : وهب بن منبه ، وسليمان بن يسار ، والحسن البصري رحمهم الله . قال ابن عبد البر رحمه الله في « جامعه » ( ٩٠/١ ) : « وروينا عن وهب بن منبه وسليمان بن يسار أنهما قالا : حسن المسألة نصف العلم ، والرفق نصف العيش » اهـ . ولم أكن وقفت على أثريهما ، ثم وجدت ابن أبي الدنيا روى في « إصلاح المال » ( ١٧٣ ) من طريق عبد المنعم بن إدريس عن أبيه عن وهب قال : « التعدد نصف الكسب ، والتودد نصف العقل ، وحسن طلب الحاجة نصف العلم » . وإسناده ضعيف جداً . عبد المنعم بن إدريس واه ، وكذبه أحمد وابن معين ، ورماه ابن حبان بالوضع . وأبوه ضعفه ابن عدى وغيره ، وتركه الدارقطني ، وتساهل ابن حبان فأورده في « الثقات » .

( أما ) عن سليمان بن يسار ، فلم أقف عليه بلفظه ، ولكن روى الخرائطي في « مكارم الأخلاق » ( ٤٨٦ ) - كما في « المنتقى منه » - من طريق يحيى ابن أيوب ، نا يحيى بن بكير قال : قال سليمان بن يسار : « تودد الناس واستعطفهم نصف الحلم » . فظني أن له بقية فيها ما علقه ابن عبد البر ، اختصرها الخرائطي أو بعض الرواة . ويحيى بن بكير - راويه عن سليمان -

لم أهتم إليه ، فأخشى أن يكون في الإسناد تحريف ، فإن شيوخ الخرائطي لا يمكن لأحدهم إدراك يحيى بن أيوب الغافقي بحال . قلت ذلك - ولم أشأ حذفه - ثم تفتنت إلى أن يحيى بن أيوب - شيخ شيخ الخرائطي - هو العلاف فإنه يروى عن يحيى بن عبد الله بن بكير ، ويروى عنه أحمد بن جعفر الخياش كما في « تهذيب الكمال » ( ق ١٤٨٩ ) . وعليه ، فالإسناد ضعيف لإعضاله . وقد روى الخرائطي في هذا « المنتقى » عن أحمد بن جعفر ثلاث مرات - والعهد على المفهرس - ، في الأرقام ( ٦٤ ، ٣٠٨ ، ٤٨٦ ) ، وقال في أولهما : « حدثني أخي أحمد بن جعفر » ، ولم يقل : « أخي » في الثالث ، فأدرج صانع الفهرس المواضع الثلاثة عند اسم : « أحمد بن جعفر » في حرف الألف من فهرس أسماء شيوخ الخرائطي ، فأساء . فإنهما أثنان : السامري أخو الخرائطي ، والخياش المصري ، وكلاهما ترجم لهما الخطيب . ولولا أن المزى رحمه الله نسب الراوى عن يحيى بن أيوب العلاف : « خياشا » لتعسر تعيينه والقطع به ، لكثرة المسمين بـ : « أحمد بن جعفر » ، فأنا لا أريد من المذكور - عفا الله عنه - أكثر من الرجوع إلى « تهذيب الكمال » لتعيين الراوى عن العلاف . وظنى أن أثر سليمان بن يسار هذا في ترجمته من « تاريخ دمشق » ، وهى مثبتة في نسخة ( أحمد الثالث ) بتركيا كما في مراجع ترجمته من حاشية « السير » ( ٤٤٤/٤ ) ، وساقطة من ( الظاهرية ) .

( وأما ) عن الحسن ، فعلقه ابن قتيبة في « عيون الأخبار » ( ٢٢/٣ ) عنه ، وفيه : « ومداراة الناس نصف العقل ، والقصد في المعيشة نصف المؤونة » . ووصله ابن أبى الدنيا في « الإصلاح » ( ١٧٤ ) من طريق يوسف بن الغرق عن شيخ له عنه . وإسناده ضعيف جداً . يوسف كذبه الأزدي وقال أبو علي النيسابورى : منكر الحديث . وتساهل ابن حبان فوثقه أيضا . وشيخه مبهم لا يُدرى من هو .

## ملحوظتان :

الأولى : أنه مما أستحسنى على إيراد حديث الترجمة أننى لما أطلعت أحد الإخوة الكرام على فكرة « تبيض الصحيفة » - وفيها هذا الحديث - فذكر لى أنه كان يظنه صحيحاً ، فهمت بإيراده فى القسم الأول منه ، لكن لم تتوافر لى مادة تخريجه ، حتى أنى نسيت قائله ، وهذا من لطف رنى الخفى ، فقد يسر الله عز وجل جميع طرقة المرفوعة والموقوفة ، ورزق شركتنا المباركة كتاب ابن أبى الدنيا القيم « إصلاح المال » نعم ، وانكشف وهأؤه عن وهب والحسن ، ف : ( ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ) .

الثانية : أن الحديث بتمامه بقيت له طرق لم أتعرض لها ، وإنما كان مدار البحث حول قطعة : « حسن السؤال نصف العلم » وحدها . والله أعلم .  
ثم وجدت فى « تاريخ دمشق » لأبى زرعة الدمشقى (٥٩٨) وعنه ابن عساكر (٦٤٥/٧) : « حدثنى محمود بن خالد قال : حدثنا مروان بن محمد أنه سمع سعيد بن عبد العزيز يقول : قال سليمان بن موسى : حسن المسألة نصف العلم » . وإسناده صحيح رجاله ثقات ، وسعيد ثقة إمام اختلط بأخرة ، لكنه هنا يحدث عن شيخه رأساً ، فلا يخشى من تغييره إن شاء الله .

## الحديث الثامن والستون :

« حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (٣٤٢/٥) وعنه الحاكم (٣١٠/٤) وعنه البيهقى فى « الشعب » (١٢٨/٣/٣) وابن أبى عاصم فى « الزهد » (١٥٨) والطبرانى فى « الكبير » (٢٩١/٣)<sup>(٨)</sup> و « مسند الشاميين » (٩٦٣) - كما قال محققه عن أبى عبيد الحضرمى - يعنى شريحا - أن أبى مالك الأشعري لما حضرته الوفاة ،

(٨) ولفظه فيه : « حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الآخرة حلوة الدنيا » وهذا تكرار لا معنى له ، فلا أدرى من المتسبب فيه ؟ .

قال : « يامعشر الأشعرين ، ليلغ الشاهد منكم الغائب ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « . فذكره . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي قال الألباني : « وهو كما قالا » . وقال الهيثمي (٢٤٩/١٠) : « رواه أحمد والطبراني ، ورجاله ثقات » . وقال السلفي : « حديث صحيح . رواه أحمد (٣٤٢/٥) والحاكم (٣١٠/٤) والبيهقي وابن عساكر . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال في المجمع ... » إلخ ، ولم يشر إلى الإشكال الذي في لفظ الطبراني .

وقال محقق « زهد ابن أبي عاصم » الشيخ عبد العلي الأعظمي وَحده : « شريح بن عبيد الحضرمي ، ثقة . قال ابن أبي حاتم ( الصواب : عن أبيه ، أو : قال أبو حاتم ) : روايته عن أبي مالك مرسله ... » .

قلت : وفي جميع ما تقدم نظر ، لا سيما قول مصححيه . نعم ، رجاله ثقات كلهم ، لكن رواية شريح بن عبيد أبي عبيد الحضرمي ظاهرة الانقطاع . قال أبو حاتم - كما تقدم - : « شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرسل » كما في « المراسيل » لابنه ( رقم ٣٢٧ ب ) . وذكر العلاءي في « جامع التحصيل » (٢٨٣) أبا مالك - في صحابة آخرين - رواية شريح عنهم مرسله . وفي ترجمة شريح من « تاريخ دمشق » (٦٣/٨) وحكاها الحافظ في « التهذيب » (٣٢٨-٣٢٩/٤) : « وسئل محمد بن عوف فقيل له : هل سمع شريح بن عبيد عن أبي الدرداء ؟ فقال : لا . فقيل له : فسمع من أحد أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : ما أظن ذلك ، وذلك أنه لا يقول في شيء : سمعت ، وهو ثقة » . وأورد الحافظ أيضا قول الآجري عن أبي داود : لم يدرك سعد ابن مالك ... حتى حكى قول ابن أبي حاتم عن أبيه : لم يدرك أبا أمامة ولا ... ولا ... ، وهو عن أبي مالك الأشعري مرسل . ثم قال : « وإذا لم يدرك أبا أمامة الذي تأخرت وفاته ، فبالأولى أن لا يكون أدرك أبا الدرداء ، وإني لكثير التعجب من المؤلف ( يعني : المزني ) كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى هنا ( يعني : سعداً والصعب بن حثامة وأبا ذر وكعب الأحرار ) ، ولم يذكر

ذلك في المقداد ، وقد توفي قبل سعد بن أبي وقاص وكذا أبو الدرداء وأبو مالك الأشعري وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم ، والله الموفق » يعنى بذلك قول المزى : « روى عن ثوبان وأبي الدرداء و ... وأبي مالك الأشعري ... وروى عن سعد بن أبي وقاص والصعب بن جثامة وأبي ذر الغفاري وكعب الأحمري ، ولم يدركهم » . مع العلم بأن أبا مالك رضى الله عنه توفي سنة ثمانى عشرة كما في « التقريب » ( ٨٣٣٦ ) أى قبل جميع الذين استثناهم المزى بكثير . وقد ذكر ابن عساكر ( ٦٤/٨ ) أنه وجدت شهادة شريح في كتاب قضاء تاريخه سنة ( ١٠٨ ) وحكاها عنه الحافظ في « التهذيب » أما الشيخ الألباني حفظه الله ، فتارة كان يتنبه لهذا الانقطاع ويتعقب من أغفله ، وتارة لا . فمن أمثلة الأول ، أنه أورد في « الضعيفة » ( ١٥١٠ ) حديث : « إن الله أجاركم من ثلاث خلال ... » الحديث ، من طريق شريح عن أبي مالك ، وقال : « قلت : وهذا إسناده رجاله ثقات ، لكنه منقطع بين شريح - وهو ابن عبيد الحضرمي المصري ( كذا ، والصواب : الحمصي أو : المقرئ ) وأبي مالك الأشعري ، فإنه لم يدركه كما حققه الحافظ في « التهذيب » ، فكأنه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال في « بذل الماعون » ( ١/٢٥ ) : « وسنده حسن ؛ فإنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن الشاميين ، وهي مقبولة » .

ومن أمثلة الثاني ، أنه أورد في « الصحيحة » ( ٢٢٥ ) حديث : « إذا ولج الرجل بيته ، فليقل : ..... » وقال : « وهذا إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات ... وشريح هو ابن عبيد الحضرمي الحمصي ، ثقة ، فالسند كله شامى حمصي » . وقال في « صحيح الجامع » ( ١٥٦/١ ) - تحت حديث : « إذا أصبح أحدكم فليقل : أصبحنا وأصبح الملك لله رب العالمين ، اللهم إني أسألك خير هذا اليوم : فتحه ، ونصره ، ونوره ، وبركته وهداه ... » الحديث : « حسن » ، مع أنه من طريق شريح عن أبي مالك الأشعري أيضا . وقد أرسلت إلى الشيخ رسالة مع الأخ على الحلبي أسأله عن تحسين هذا

الحديث ، وحديث خالد بن معدان عن أبي الدرداء مرفوعاً : « من صَلَّى عَلَيَّ حين يصبح عشراً وحين يمسي عشراً ، أدركته شفاعتي يوم القيامة » لأنني كنت تابعت الشيخ على هذا التحسين - وحسن الأول أيضاً : ابن القيم وعبد القادر الأرثووط - ثم رجعت عنهما لتحققى من الانقطاع في إسناديهما دون الاهتداء إلى ما يجبره ، فلم يجبنى أحد ، ولا أدري أوصلت الرسالة أصلاً إلى الشيخ أم لا ؟ .

( أما ) الشيخ حمدي السلفي - عفا الله عنه - فصحح الحديث ، وجاء عند حديث : « إذا ولج الرجل ... » ( ٢٩٦/٣ ) ، فقال : « فإن صح سماع شريح من أبي مالك ، فالحديث صحيح » مع أن الشيخ الألباني - وهو لا يكاد يخالف قوله - صححه كما تقدم . وترك - قبله - ثلاثة عشر حديثاً ، - وبعده - تسعة أحاديث بنفس الإسناد لم يذكر فيها هذا الاستثناء ، وإنما أعلها بمحمد بن إسماعيل بن عياش ، مع أن في الإعلال به نظراً وتفصيلاً ليس هذا محله . ( ويعلم ) الله عز وجل أنني - حتى وقت قريب جداً - كنت أعتقد صحة هذا الحديث لوقوفى على تصحيحه في عدة مراجع ، حتى قدر تبارك وتعالى أن أقرأ تخريجه في « الصحيحة » فإذا به مروى بهذا الإسناد ، ثم وجدته - بعد ذلك - موقوفاً ، فاهتبلت الفرصة لإيراده في هذه السلسلة المباركة إن شاء الله تعالى تنبيهاً للإخوان والأحباب وإفادة . نسأله تعالى التوفيق والقبول .

( فقد ) صح من قول طاووس بن كيسان اليمامي التابعي الجليل رحمه الله ، صاحب ابن عباس - رضى الله عنهما - كما رواه ابن أبي شيبة ( ٥٣٧/١٣ ) - وعنه أبو نعيم ( ١٢/٤ ) - : « حدثنا يحيى بن أبي بكير<sup>(٥)</sup> قال : حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن طاووس عن أبيه ، قال : « حلو الدنيا مُرُّ الآخرة ، ومر الدنيا حلو الآخرة » . وإسناده صحيح . والله أعلم .

٥ في الأصل : « يحيى بن بكير » وهو خطأ صوابه : « ابن أبي بكير » .

## الحديث التاسع والستون :

« خذوا للرأس ماءً جديداً » .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/٢٦٠-٢٦١) من طريق أسد بن عمرو عن دهثم بن قران عن نمران بن جارية عن أبيه مرفوعاً به . قال في « الضعيفة » (٩٩٥) : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، دهثم قال الحافظ ابن حجر : « متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١/٢٣٤) : « رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه دهثم بن قران ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . قلت : وذكره ابن حبان في « الضعفاء » أيضاً وقال (١/٢٩٠) : « كان ممن ينفرد بالناكير عن المشاهير ، ويروى عن الثقات أشياء لا أصول لها . قال ابن معين : لا يكتب حديثه » . قلت : وهذا معناه أنه متروك كما قال الحافظ ، وهو قول ابن الجنيد . ومثله قول أحمد : « متروك الحديث » . وقال النسائي : « ليس بثقة » . ونمران بن جارية مجهول لا يعرف كما قال الذهبي والعسقلاني ... » . وأسد بن عمرو - وهو البجلي الكوفي - مختلف فيه اختلافاً كثيراً ، والأشبه أنه صدوق في الحديث ، إنما طعنوا فيه من أجل الرأي .

( ويغنى ) عن هذا الحديث ، حديث عبد الله بن زيد - في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ، وفيه : « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه » . وهو حديث صحيح ، رواه مسلم وغيره . وفي رواية شاذة المتن : « فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي لرأسه » . وقد خرجهما الشيخ حفظه الله عقب الحديث المتقدم ، ولكن الأمر انقلب عليه ، فقال في الرواية التي قرر وأثبت أنها محفوظة وأورد لها متابعات : « فهو شاهد قوى لرواية الجماعة يؤكد شذوذ رواية الثلاثة ، وعليه ، فلا يصلح شاهداً لهذا الحديث الشديد الضعف ، ولا نعلم في الباب غيره ، على أنها لو كانت محفوظة لم تصلح شاهداً له ، لأنه أمر ، وهو بظاهره يفيد الوجوب بخلاف الفعل كما هو ظاهر ... » إلخ . هذا ، ولم أكن قد تفتنت لذلك إطلاقاً حين أردت أن أستعين بتخريج الشيخ لحديث

الترجمة ، فرأيت لزماً عَلَيَّ أن أبين الأمر<sup>(٩)</sup> .

( وقد ) صح هذا الكلام مقطوعاً على مصعب بن سعد رحمه الله ابن الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، فيما رواه ابن أبي شيبة ( ٢١/١ )  
وعبد الرزاق ( ١٠/٢ ) - واللفظ له - عن إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة قال :  
سمعت مصعب بن سعد - وسأله رجل فقال : أتوضأ وأغسل وجهي وذراعي  
فيكفيني ما في يدي لرأسي أو أحدث لرأسي ماء؟ - قال : « لا ، بل أحدث  
لرأسك ماءً » ولفظ ابن أبي شيبة - باختصار القصة - : « خذ لرأسك ماءً  
جديداً » . وأورد آثاراً فعلية عن جماعة من الصحابة . وروى عبد الرزاق عن  
ابن جريج قال : قلت لعطاء : بفضل وجهك تمسح رأسك؟ ( كذا ) . قال :  
لا ، ولكن أغمس يدي في الماء وأمسح بهما ولا أنفضهما ، ولا أنتظر أن يجف  
الذي فيهما من الماء ، وإني لحريص على بل الشعر » . وبالله التوفيق .

### الحديث السبعون :

« رَبُّ مَعْلَم حُرُوفِ أَبِي جَاد ، دَارِسٌ فِي النُّجُوم ، لَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَلَاقٌ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(١٠)</sup> .

(٩) ثم إن الشيخ استمر على هذا ، فبنى عليه تضعيف هذا الحديث الصحيح ، لحديث  
آخر حسنه عن الربيع بنت معوذ في « صحيح أبي داود » وفي تحسينه نظر ليس  
هذا محله .

(١٠) وروى بمشعل في « تاريخ واسط » ( ص ٢٠٦ ) عن قرّة المزني مرفوعاً : « تعلموا  
أبا جاد - وويل لعالم يجهل تفسير أبي جاد » . وهذا باطل ، فيه الحسن بن شبيب  
ابن ارشد المكتب ، قال ابن عدى : « حدث عن الثقات بالبواطيل ، وأوصل  
أحاديث هي مرسله » ، عن محمد بن زياد وهو اليشكري الطحان الميموني الرقي ،  
كذاب يضع الحديث . ثم وجدت في « فردوس الأخبار » ( ٢٠٦٨ ) عن ابن عباس  
مرفوعاً : تعلموا : أجد وتفسرها ، وويل لعالم جهل تفسيرها . ألف : الله وإلى الله  
وحرف من أسماء الله ، والباء ، فباء الله ، والجيم فجنة الله ، والذال فدين الله » .  
وقال الحافظ في « التسديد » : « أسنده عن ابن عباس » . وقال محققاه : « ذكره =

واه جدًّا ، كأنه موضوع . رواه الطبراني (٤١/١١) من طريق خالد بن يزيد العمرى نا محمد بن مسلم نا إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس مرفوعا به . وجزم الألباني حفظه الله بوضعه ، فقال في « الضعيفة » (٤١٧) : « قلت : خالد هذا كذبه أبو حاتم ويحيى ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الأثبات » . وقال الهيثمى في « المجمع » (١١٧/٥) بعد أن عزاه للطبراني : « وفيه خالد بن يزيد العمرى ، وهو كذاب » . قلت : ومع ذلك فقد أورد حديثه هذا السيوطى في « الجامع » ! وتعقبه المناوى بما نقلته عن الهيثمى . ثم قال : « ورواه عنه أيضا حميد بن زنجويه » اه . قلت : وعزاه - مع الطبراني - للدليمى أيضا . فكأن العمرى هذا وقع له الحديث موقوفا ، فتعمد رفعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما الصحيح وقفه .

( فقد ) رواه الخرائطى في « مساوىء الأخلاق » (٧٨١) والبيهقى في « السنن » (١٣٩/٨) من طريق محمد بن يوسف الفريابى عن الثورى عن ابن طاووس عن أبيه عنه - في قوم يكتبون أبا جاد<sup>(١)</sup> وينظر في النجوم - ، قال : « ما أرى لمن فعل ذلك عند الله تبارك وتعالى من خلاق » . وإسناده صحيح على شرط مسلم . والله أعلم .

= الكنانى في تنزيه الشريعة المرفوعة بزيادة : فيها الأعاجيب ( يقصدان : بعد : جهل تفسيرها ) قال : لم يبين علته ، وفيه محمد بن يزيد ( كذا والصواب : زياد كما فيه ) الشكرى ، ومن طريقه أيضا أخرجه ابن فنجويه في كتاب المعلمين ، إلا أنه جعله من حديث أنس ٢٢٦/١ اه . قلت : فهذا من تلون ذاك الوضاع ، مرة يرويه عن قررة ، ومرة عن ابن عباس ، ومرة عن أنس على أن راويه عنه - في حديث قررة - هالك أيضا . (١١) وأبو جاد ، من أجد . وهى أولى الكلمات الست ( أجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، سعفص ، قرشت ، التى جمعت فيها حروف الهجاء بترتيبها عند الساميين قبل أن يرتبها « نصر بن عاصم الليثى » الترتيب المعروف . أما ( نخذ ، ضنظغ ، فحروفها في أبجدية اللغة العربية . قاله محقق « تاريخ واسط » وأحال على « المعجم الوسيط » ( ١ : ١ ) .

## الحديث الحادى والسبعون :

« الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال . ولكن الزهادة فى الدنيا أن لا تكون بما فى يديك أوثق مما فى يدى الله ، وأن تكون فى ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب فيها لو أنها أبقيت لك » .  
ضعيف جداً . روى من حديث أبى ذر وأبى الدرداء .

أولاً : حديث أبى ذر :

رواه الترمذى (٢٣٤٠) - واللفظ له - من طريق محمد بن المبارك الصورى ، وابن ماجه (٤١٠٠) وابن عدى (١٧٦٩/٥) من طريق هشام بن عمار قالاً : ثنا عمرو بن واقد حدثنا يونس بن ميسرة بن حليس عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعاً به . وزاد ابن ماجه : « قال هشام : قال أبو إدريس الخولانى : يقول : مثل هذا الحديث فى الأحاديث ، كمثل الإبريز فى الذهب » .  
وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو إدريس الخولانى اسمه : عائذ الله بن عبد الله . وعمرو بن واقد منكر الحديث » اهـ . قلت : وقال الحافظ (٥١٣٢) : « متروك » .

ثانياً : حديث أبى الدرداء :

رواه الطبرانى فى « الأوسط » وعنه أبو نعيم (٣٠٣/٩) : « حدثنا موسى ابن عيسى بن المنذر ثنا محمد بن المبارك ثنا عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعاً بنحوه . وقال الهيثمى (٢٨٦/١٠) : « وفيه عمرو بن واقد وقد ضعفه الجمهور ، وقال محمد بن المبارك : كان صدوقاً ، وبقية رجاله ثقات » اهـ . قلت : وموسى بن عيسى بن المنذر - وهو الحمصى شيخ الطبرانى - واه . قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (١٢٦-١٢٧) : « وكتب النسائى عنه ، فقال : حمصى لا أحدث عنه شيئاً ، ليس هو شيئاً » .  
قلت : فكأن التخليط فى تسمية الصحابى من قبله هو ، فقد رواه الحافظ الدارمى رحمه الله عن محمد بن المبارك - عند الترمذى - فجعله من مسند

ى در كما تقدم . وهذا هو الأشبه ، وإلا فعمرو بن واقد هالك فى الضعف ، فلا يبعد من مثله أكثر من ذلك . وتعيين محل الخلل فى مثل هذه الحالة لا جدوى من ورائه ، فإن رفع الحديث وهم ، ( وإنما ) صح هذا الكلام من قول أبى مسلم الخولانى من رواية يونس بن حليس عنه ، ومن قول يونس نفسه أيضا .

١ - فراوى الإمام أحمد فى « الزهد » ( ص ١٨ ) من طريق خالد بن صبيح حدثنا يونس بن حليس قال : قال أبو مسلم الخولانى : « ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، إنما الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يدى الله أوثق مما فى يدىك ، وإذا أصبت بمصيبة كنت أشد رجاءً لأجرها وذخرها من أنها لو بقيت لك » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات . وخالد بن صبيح هو : خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح أبو هاشم الدمشقى قاضى البلقاء ، ثقة من رجال « التهذيب » .

٢ - وروى ابن الأعرابى فى « الزهد وصفة الزاهدين » ( ص ٢٠ ) وعنه لبيهى فى « الشعب » ( ١٥٦/٣/٢ ب ) عن أبى داود الحرانى وفى ( ١٠٢/٣/٣ ) من طريق ابن أبى الدنيا كلاهما عن أبى مسلم الحرانى ، قال : حدثنا مسكين بن بكير ، عن محمد بن المهاجر ، عن يونس قال : « ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ، ولا بإضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك ، وأن يكون حالك فى المصيبة ، وحالك إذا لم تصب بها سواء ، وأن يكون ذامك ومادحك فى الحق سواء » . وإسناده جيد رجاله ثقات ، وأبو مسلم الحرانى اسمه : الحسن بن أحمد بن أبى شعيب - من شيوخ مسلم - ومسكين بن بكير صدوق لكنه يخطئ فى حديث شعبة خاصة ( انظر الحديث الخمسين من هذا الكتاب ) . فإن لم يكن قصر فى إسناده ، فالأثر ثابت من قول يونس بن ميسرة ومن روايته عن أبى مسلم . وهما من أجلة تابعى أهل الشام ، إلا أن أبى مسلم - واسمه : عبد الله بن ثوب - قديم ، رحل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلم يدركه .

(والحديث) - مرفوعاً - ضعّفه الألباني جداً في « ضعيف الجامع » (٢٠١/٣) -  
 (٢٠٢) وأحال على « تخرّيج المشكاة » (٥٣٠١). وقال ابن عبد ربه الأندلسي  
 في « العقد الفريد » (٢٥٩/٢) - كما كان مقيداً عندي وفطنت إليه بعدُ :-  
 « العتبي يرفعه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما الزهد في  
 الدنيا ؟ قال : أما إنه ما هو بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهد  
 في الدنيا أن تكون بما في يد الله أغنى منك بما في يدك » . وهذا إسناد لا قيمة  
 له . معلق من أوله معضل في آخره ، والعتبي أخباري مشهور لم أجد فيه جرحاً  
 ولا تعديلاً سوى قول الذهبي في « السير » (٩٦/١١) : « وكان يشرب » .

### الحديث الثاني والسبعون :

« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

لم أقف له على أصل صحيح ولا ضعيف عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ، ولا موقوفاً على أحد من الصحابة أو التابعين ومتقدمي السلف  
 رضوان الله عليهم ، ولا رأيت أحداً من المصنفين في « الأحاديث المشهورة » تعرض  
 له بنفى أو إثبات ، على الرغم من اشتهاره جداً في أيامنا هذه . ومن طالع  
 الصحف الجادة بانتظام وجد كثيراً من المقالات قد صُدِّرَ بها هذا الكلام ،  
 وألصق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إصفاً بصيغة الجزم ! سواء من أصحاب  
 العمائم البيضاء أو غيرهم من أهل الفضل والصلاح ، ومن الذين يظن بهم أنهم  
 على قدر من الثقافة الإسلامية والتميز العلمي .

نعم ، المصدر الوحيد الذي وجدت فيه هذا الكلام ، هو « الرسالة القشيرية »  
 للإمام أبي القاسم القشيري رحمه الله إذ قال ( ص ٦٢ : باب الصمت ) :  
 « ... والسكوت في وقته صفة الرجال ، كما أن النطق في موضعه من أشرف الخصال .  
 سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول : من سكت عن الحق ، فهو شيطان أخرس » .  
 وأبو علي الدقاق هذا هو : « الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن

عبد الرحيم بن أحمد أبو علي الدقاق الأستاذ الشهيد كما قال الحافظ الجليل عبد الغافر ابن إسماعيل الفارسي كما في (المنتخب من السياق ترجمة ٤٨١) ، وقال : « لسان وقته ، وإمام عصره ، نيسابوري الأصل ، تعلم العربية ، وحصل علم الأصول ، وخرج إلى مرو ، وتفقه بها على الحضري ، وبرع في الفقه ، وأعاد على الشيخ أبي بكر القفال المروزي في درس الحضري . ولما استمع إلى ما يحتاج إليه من العلوم ، أخذ في العمل ، وسلك طريق التصوف ، وصحب الأستاذ أبا القاسم النصرايادي ، وكان لا يستند على شيء كأنه يعود نفسه ترك الرفاهية ... » إلى أن قال : « توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربعمائة » . وأورده ابن الجوزي في وفيات سنة (٤١٢) من « المنتظم » (٧/٨) ، وقال : « ... كان يعظ ويتكلم على الأحوال والمعرفة » ثم ساق له بعض أقواله وإشاراته . وقال الذهبي في « العبر » (٢١٢/٢) - وفيات (٤٠٦) - : « الزاهد العارف شيخ الصوفية » وله تراجم أو ذكر في كتب أخرى ذكرها مُحشي « المنتخب » ، منها : مرآة الجنان ، وطبقات الشافعية الكبرى ، وتبيين كذب المفتري - لابن عساكر - والشذرات والنجوم الزاهرة وتذكرة الحفاظ .

أقول : ولا عجب أن يُصير الناس كلام هذا الصوفي الزاهد وبعد قرابة ألف عام - حديثاً نبوياً ولا يملك أحدٌ أن يبرز له إسناداً أو يثبت له مصدراً من مصادر الحديث ، فقد افتريت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث شتى لا يعرف العلماء لها قائلاً - أصلاً - ولا إسناداً ، منها :

- \* خير الأسماء ما عبد وما حمد .
- \* الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم القيامة .
- \* لو أحسن أحدكم الظن بججر لنفعه !
- \* علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل .
- \* المغرب جوهرة فالتقطوها .
- \* لو اطلعت على الغيب لرضيتم بالواقع .
- \* قصوا اللحى ووفروا الشوارب !! إي والذي لا إله إلا هو .

\* إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج .

\* لا تسيدوني في الصلاة .

\* الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب . والبعض يقول :

كما تأكل الهيمة الحشيش .

\* حالفني الشباب وخالفني الشيوخ .

وغيرها كثير كثير . وطائفة منها ، قد ذكرها العلماء المصنفون في « الأحاديث المشتهرة على الألسنة » كالأئمة السخاوي والسيوطي والهيتمي المكي وابن الديبع والعجلوني وملا على القارى والفتنى وغيرهم . وكثير منها أيضا ظهر في الآونة الأخيرة ، ولم يُر في كتاب . نسأل الله السلامة . والأدهى والأمر أن بعض الخطباء وغيرهم ممن يعدون من دعاة السنة - يزعمون أن بعضها في « البخارى » أو « مسلم » ! لا أدري كيف ؟ فاللهم سلم سلم . وقد بلغنى عن أحدهم في كلام له عن مسألة : « السيادة » : « حديث : قولوا : اللهم صل على محمد ... إلخ ، وحديث : لا تسيدوني في الصلاة كلاهما في « البخارى » ... » !!! .

وصدق المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول : « يقبض العلم ، ويظهر الجهل ... » الحديث . وفي آخر : « إن بين يدي الساعة لأياما ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج » . وما أحسن قول أحدهم : « وجدت جميع العلوم في ازدياد إلا علم الدين ، فعلمت أنه المقصود في الحديث » أو كما قال رحمه الله . ولقد صرنا في زمان لا يدري فيه كثير من المسلمين معنى : « سواك » و « خمار » !! ويظن أكثر منهم أن ركعتي راتبة العشاء البعدية هي هي ركعتا الشفع !! ولقد فهم بعض المساكين من كلام للإمام النووى في القدح في صحة زيادة : « وبركاته » في التسليمة الأولى ، أن استعمالها يبطل الصلاة !! فلما ووجه بأن علماء آخرين صححوا الزيادة أصر ووقع فيهم ولم يرجع وزعم أنه متفقه في الدين ، فلما امتحنه الأخ الناصح أن يبين له معنى كلمة : « سور » في الفقه ، أجابه : هذه كلمة أنت اختلقتها من

عندك ، ولي كذا وكذا من السنين أتفقه أو قال : أصلى فلم أسمع بهذه الكلمة !!  
« يا حسرةً على العباد » . اللهم انفعنا بما علمتنا ، وعلمنا بما ينفعنا ، وارزقنا  
علماً تنفعنا به . اللهم إنا نسألك علماً نافعاً ، ونعوذ بك من علم لا ينفع .  
آمين<sup>(١٢)</sup> .

## الحديث الثالث والسبعون :

« الصائم في عبادة ما لم يغترب » .

ضعيف ، روى من حديث أبي هريرة ، وابن عباس ، وأنس ، وسلمان  
ابن عامر .

أولاً : حديث أبي هريرة :

رواه ابن عدى ( ١٩٢٢/٥ ) من طريق الحسين بن منصور (كذا) ، ثنا  
عبد الرحيم بن هارون أبو هشام الغساني ثنا هشام بن حسان عن محمد ( هو  
ابن سيرين ) عنه به . وقال الدارقطني في « العلل » - وحكاها عنه ابن الجوزي

---

(١٢) وفاجأني أحد الإخوة بأنه وجد حديث « الساكت عن الحق شيطان أخرس » في  
« الجواب الكافي » للإمام ابن القيم رحمه الله ، وأنه في « مسند الإمام أحمد » وأنه خرج  
من سنتين أثناء تحقيقه للكتاب ، وأن علته إما : « باذام أبو صالح » أو الانقطاع ، وذلك  
بعد أن أريته ما سطرت عن هذا الحديث ، فنزل عليّ قوله كالصاعقة . فكلفت أحد  
الكرام بإحضار الكتاب ، فإذا ابن القيم يقول : ( ص ١٣٦ ) - حكاية عن الشيطان  
أعاذنا الله منه - : « ثم يقول : قوموا على ثغر اللسان ، فإنه الثغر الأعظم ، وهو قبالة  
الملك ... » حتى قال : « ويكون لكم في هذا الثغر أمران عظيمان ، لا تبالون بأبيهم  
ظفرتم : أحدهما : التكلم بالباطل ، فإن المتكلم بالباطل أخ من إخوانكم ومن أكبر جندكم  
وأعوانكم . والثاني : السكوت عن الحق : فإن الساكت عن الحق أخ لكم أخرس كما  
أن الأول أخ ناطق ، وربما كان الأخ الثاني أنفع أخويكم لكم ، أما سمعتم قول الناصح :  
المتكلم بالباطل شيطان ناطق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ؟ ... » أسأل الله لي  
ولأخى هذا أن يغفر زلاتنا ، ويستر عوراتنا ، ويؤمن روعاتنا . إنه سميع عليم .

في « العلل المتناهية » (٨٨٧) : « روى عبد الرحيم بن هارون ... » فذكره  
بزيادة : « مسلماً أو يؤذيه » قال : « ووهم فيه . والصحيح عن هشام عن  
حفصة عن أبي العالية من قوله غير مرفوع » . قلت : وعبد الرحيم متروك  
يكذب كما قال الدارقطني كما في « سؤالات البرقاني له » (٣١٥) . وأسند أيضاً  
الديلمى عن أبي هريرة كما في « تسديد القوس » للحافظ رحمه الله . حكاها عنه  
محققاً « الفردوس » (٣٦٤١) .

وقال المناوى في « الفيض » (٢٣٢/٤) : « وفيه عبد الرحيم بن هارون .  
قال الذهبي في الضعفاء : قال الدارقطني : يكذب . والحسن بن منصور . قال  
ابن الجوزى في العلل : غير معروف الحال وقال ابن عدى : حديث منكر » .  
قلت : لعل ابن الجوزى قال ذلك في ابن منصور في غير هذا الحديث ، فإنى  
لم أر فيه سوى كلام الدارقطني المتقدم . ولفظ ابن عدى - بعد أن ساق  
لعبد الرحيم هذا سبعة أحاديث - « وهذه الأحاديث التي ذكرتها يحدث بها  
عبد الرحيم ، عن ابن أبي رواد وهشام بن حسان وعطية ، وله غير ما ذكرت ،  
ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم  
ثقات » اهـ . قلت : والظاهر أنه لم يبلغه قول أبى حاتم الرازى رحمه الله :  
« هو مجهول لا أعرفه » كما في « الجرح » (٣٤٠/٥) ، وفيه : « وكتب لأبى  
رحمه الله إبراهيم بن أورمة بخطه عن شيخ بسامرا يقال له إبراهيم بن جابر  
المروزى<sup>(١٣)</sup> عن عبد الرحيم بن هارون نحو ورقة ، فلم يأتها ولم يسمع منه »  
اهـ . ثم وجدت : « الحسن بن منصور » في « ذيل الميزان » (٢٩٥) : وأورد  
له الحديث من رواية ابن عدى ثم قال : « قال ابن القطان : الحسن بن منصور  
غير معروف الحال » .

---

(١٣) إبراهيم هذا ترجم له الخطيب (٥٢/٦) وأورد له عن عبد الرحيم حديثاً منكراً روى  
عن أبى الدرداء موقوفاً . وحكى عن أحمد بن الحسين الصوفى قوله : « وكان  
ثقة » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

ذكره الديلمي - الأب - في « الفردوس » ( ٣٦٤٢ ) بلفظ : « الصائم في عبادة من حين يصبح إلى حين يمسي ، إذا قام قام ، وإذا صلى صلى ، وإذا نام نام ، وإذا أحدث ، ما لم يغتب ، فإذا اغتاب خرق صومه » .

وقال الحافظ في « تسديد القوس » : « أسنده - يعنى ولده - عن ابن عباس » حكاه محققا « الفردوس » . وسكت عليه المناوى في « الفيض » . وتفرد الديلمي مظنة الضعف أو الوهاء ، لا سيما وفي هذه الرواية من الزيادات ما ليس في غيرها . فإله أعلم .

ثالثاً : حديث أنس :

ذكره في « الفردوس » ( ٣٦٤٠ ) ، بلفظ : « الصائم في عبادة ، وإن كان نائماً على فراشه » . وفي حاشيته عن « التسديد » : « أسنده من رواية موسى ابن جابان عن أنس » . وقال المناوى ( ٢٣١/٤ ) : « وفيه محمد بن أحمد بن سهيل ، قال الذهبي في « الضعفاء » : قال ابن عدى : ممن يضع الحديث » اهـ . قلت ولفظه في « الميزان » ( ٤٥٥/٣ ) : « قال ابن عدى : هو أبو الحسن المؤدب ، أصله واسطى ، كتبت عنه ، وهو ممن يضع الحديث » اهـ . وموسى ابن جابان لم أره إلا في « الإكمال » ( ١١/٢ ) للأمير الحافظ ابن ماكولا رحمه الله ، وقال : « وموسى بن جابان ، حدث عن لقمان بن عامر ، حدث عنه ميسرة بن عبد ربه ، وميسرة غير ثقة ، ولا يعرف موسى بن جابان إلا به » اهـ . فلا أدري أهو هذا أم لا ؟ ثم وجدت في « ذيل الميزان » ( ٢٤٣ ) : « جابان ، ويقال : موسى بن جابان . عن أنس بن مالك . قال الأزدي : متروك الحديث وروى له من حديث بقية ثنا محمد بن الحجاج ثنا جابان عن أنس مرفوعاً : خمس خصال تفطر الصائم ... إلخ ، قال : « أورده صاحب الحافل ، وقال : بقية ومحمد بن الحجاج كان يجب أن يخرج الموصلي من عهدتهما » اهـ .

قلت : لا عيب لبقية سوى التدليس وقد صرح بالسماع من شيخه، وصرح شيخه بالسماع من جابان . وما أظنه أسقط أحداً بين جابان وأنس ، فإنه يدلّس التسوية أحيانا . وشيخه هو الحمصي ، قال الأزدي - أيضاً - « لا يكتب حديثه » كما في « الميزان » ( ٣ / ٥١٠ ) .

رابعاً : حديث سلمان بن عامر :

رواه تمام في « فوائده » ( ١٧٢ / ١٨ - ١٧٣ ) : « أخبرنا أبو بكر يحيى بن عبد الله ابن الزجاج قال : ثنا أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا هاشم بن أبي هريرة الحمصي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً : « الصائم في عبادة ، وإن كان راقداً على فراشه » .

كما في « الضعيفة » ( ٦٥٣ ) . قال الشيخ الألباني حفظه الله : « وهذا سند ضعيف ، يحيى الزجاج ومحمد بن هارون لم أجد من ذكرهما . وبقية رجاله ثقات غير هاشم بن أبي هريرة الحمصي ، ترجمه ابن أبي حاتم ( ٤ / ٢ / ١٠٥ ) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . قال : « واسم أبي هريرة : عيسى بن بشير » . وأورده في « الميزان » وقال : « لا يعرف » . قال العقيلي : منكر الحديث » . ثم ذكره من رواية الديلمي عن أنس - بنحو ما تقدم - حتى قال : « وقد رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » ( ص ٣٠٣ ) من قول أبي العالية موقوفاً عليه بزيادة . « ما لم يغتصب » . وإسناده صحيح ، فلعل هذا أصل الحديث موقوف ، أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم » اهـ .

قلت : هاشم بن أبي هريرة مختلف فيه ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ( ٧ / ٥٨٥ ، ٩ / ٢٤٢ ) ، وقال في الموضوع الأول : « يروى عن ضمرة بن حبيب ، روى عنه عمرو بن الحارث » . وقال في الثاني : « يروى عن أبيه وضمرة بن حبيب . روى عنه أهل الشام وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي » . ومع ذلك ، فالأقرب في حقه ، قول العقيلي ، ولفظه - كما في « الضعفاء الكبير » له ( ٤ / ٣٤٣ ) - : « عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث . وهو

وأبوه مجهولان بالنقل « اهـ . لكن أبوه ، قال أبو حاتم : « صالح ، يكتب حديثه » كما في « الجرح » ( ٢٧٢/٦ ) ، وفيه : « عيسى بن بشر » . أما شيخ تمام - يحيى بن عبد الله بن الزجاج - ، فقد ترجم له ابن عساكر ( ١٤٧/١٨ ) ، وذكر روايته عن جماعة منهم : أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال ، وختم ترجمته بما رواه بإسناده إلى تمام أنا أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الحارث بن الزجاج الشيخ الثقة بحديث ذكره ( ولم يسق لفظه ولا بقية إسناده ) .

( وأما ) محمد بن هارون فهو ثقة معروف تكلمنا عنه عند الحديث السادس والستين بما يغنى عن أعادته ههنا . وبالله التوفيق .

( أما ) موقوف أبي العالية الذي صححه الشيخ حفظه الله ، فالذى في « الزهد » ( ص ٣٠٣ ) : « حدثنا عبد الله بن مندل أنبأنا فضيل بن عياض عن هشام بن ( كذا ، والصواب : عن ) حفصة عن أبي العالية قال : « فذكره . وفي هذا الإسناد إشكال - عندى - ، فإنى لم أقف على راوٍ يدعى : « عبد الله ابن مندل » ، وإنما ذكر الحافظ المزى رحمه الله في ترجمة عبد الله ابن الإمام أحمد من « تهذيب الكمال » ( ٢٨٧/١٤ ) - ضمن شيوخه - : « عبد الله بن صندل » ، وهذا لم أقف له على أثر في مكان آخر . فالله أعلى وأعلم ، ويكون سقط من الإسناد قول القطيعي : « حدثنا عبد الله » كما يتكرر في جميع الأسانيد . ثم وجدت الرجل في « تعجيل المنفعة » ( ص ٢٢٥ ) ، وتعقب الحافظ قول الحسيني إنه مجهول برواية جماعة عنه وإذن الإمام أحمد لابنه في الكتابة عنه وعلى كل ، ( فالأثر ) صحيح : قطعاً ، إذ رواه ابن أبي شيبه ( ٤/٣ ) من طريق سفيان الثوري - باختصار آخره - وعبد الرزاق ( ٣٠٧/٤ ) وهناد ( ١٢٠١ ) عن أبي أسامة ثلاثتهم عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية به . زاد عبد الرزاق : « فكانت حفصة تقول : يا حبذا عبادة وأنا نائمة على فراشي . قال هشام : وقالت حفصة : الصيام جنة ما لم يخرقها صاحبها ، وخرقها الغيبة » . وإسناده صحيح غاية . وقول حفصة - بنت سيرين - الأخير روى مرفوعاً ولم

يثبت ، ولعلى أتعرض له في موضع آخر إن شاء الله .  
( وروى ) عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن كعباً قال :  
« الصائم في عبادة ما لم يغترب » . ورجاله ثقات لكنه منقطع<sup>(١٤)</sup> .

### الحديث الرابع والسبعون :

« الصلاة خدمة الله في الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهي خداج .  
هكذا أخبرني جبريل عن الله - عز وجل - بكل إشارة درجة وحسنة » .

ضعيف جداً . رواه الديلمي ، قال الحافظ : « أسنده عن ابن عباس » كما  
في حاشية « الفردوس » ( ٥٦٣/٢ ) . وقال المناوي في « الفيض » ( ٢٤٧/٤ ) :  
« وفيه أحمد بن علي بن حسنويه شيخ الحاكم ، قال الذهبي : متهم بالوضع .  
وشابابة بن سوار أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال أحمد : كان داعية إلى  
الإرجاء . وورقاء اليشكري لينة القطان » اهـ .

قلت : لا يُعَلُّ إلا بابن حسنويه هذا ، قال الذهبي في « الميزان » ( ١٢١/١ ) :  
« قال الخطيب : لم يكن بثقة . قلت : قيل : حدث عنم لم يدركه كمسلم  
والقدماء . قال الحاكم : لو اقتصر على سماعته الصحيحة كان أولى به . حدث  
عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم ، ولا أعلم له حديثاً وضعه ، ولا إسناداً  
ركبه » . وزاد الحافظ في « اللسان » ( ٢٢٣/١ ) كلاماً للحاكم قال في آخره :  
« وهو في الجملة غير محتج بحديثه » . ومما زاده قول الأصم : هذا الحسنوي  
يدعى أنه سمع معي من الربيع وابن عبد الحكم ، والله ما رأيته عندهما قط  
ولا رأيته بمصر ، وإنما رأيته بعد رجوعي من مصر . وقول حمزة السهمي :  
« وسألت أبا زرعة محمد بن يوسف الجرجاني الكشي عنه ، فقال : هو

(١٤) أما حديث : « نوم الصائم عبادة » فضعيف . انظر « فيض القدير » ( ٢٩٠-٢٩١ )  
و « تخریج الإحياء » ( ٦٦٧ ) و « ضعيف الجامع » ( ١٧/٦ ) .

كذاب» قلت : فالرجل ضعيف جداً - على أحسن أحواله - ، وباليقيني ظفرت بإسناد الديلمي كله ، فقد يكون في الطريق إليه ما يوجب التوقف عن إصاق البلاء به . أما الإعلال بشبابة بن سوار ، وورقاء بن عمر المدائنين فغير جيد ولا صحيح ، فإنهما ثقتان حافظان ، قد يهمان في الشيء بعد الشيء كسائر البشر ، وإنما تُكلم في رواية وورقاء عن منصور خاصة ، والمناوى - عفا الله عنه - لم يبين لنا عن رواه . هذا ، وقد اختصر الحافظ كلام الحاكم في شيخه ابن حسنويه ، فلينظر بتامه في « الأنساب » ( ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ ) و « تاريخ دمشق » ( ٢٢١/٢ - ٢٢ ) .

( أما ) هذا المتن ، ففيه صنعة ظاهرة ، وقوله : « فمن صلى ولم يرفع يديه فهي خداج » ، يذكرني بحديث : « من رفع يديه في الصلاة ، فلا صلاة له ! » الذي وضعه أحد متعصبى الحنفية أخزاه الله . وقاتل الله العصبية والاحتراق للذين صيِّرا كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألعوبة في أيدي وأرجل هؤلاء الحمقى ، ومضغة في أفواههم . على أن الإشارة في الصلاة عند الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، من أنكرها فكأما أنكر الشمس في رابعة النهار ، ومن تركها فاته خير كثير ، وحسبه مخالفته لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . وقوله : « من توضعاً كما أمر ، وصلى كما أمر ، غفر له ما قدَّم من عمل » صححه ابن حبان .

( أما ) الشطر الأول من هذا الحديث ، فإنما هو ثابت من قول ثابت بن أسلم البناني التابعى الجليل الزاهد صاحب أنس رضى الله عنه ، فقد روى ابن نصر في « تعظيم قدر الصلاة » ( ١٤ ) والبيهقي في « الجعديات » ( ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ) - إلا أنه فرقه على الموضوعين بتقديم وتأخير - وأبو نعيم ( ٣٢٠/٢ ) من طرق عن سيار عن جعفر بن سليمان قال : سمعت ثابتاً يقول : الصلاة خدمة الله في الأرض ، ولو علم شيئاً أفضل من الصلاة ، ما قال : ﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلى في المحراب ﴾ . وإسناده حسن . ورواه ابن أبى حاتم في « تفسيره » ( ٤٥٥ : آل عمران ) من طريق عبد الله بن أبى بكر

المقدمى ، ثنا جعفر به نحوه . والمقدمى وإه . ورواه أيضا ابن المنذر - في « تفسيره » - كما في « الدر » ( ٢١/٢ ) .

و ( أما ) القطعة الأخيرة من الحديث ، فثبت معناها عن عقبه بن عامر الجهنى المصرى الصحابى الجليل رضى الله عنه ، فقد روى الطبرانى في « الكبير » ( ٢٩٧/١٧ ) من طريق أبى عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة حدثنى ابن هبيرة أن أبا المصعب مشرح بن هاعان المعافى حدثه أنه سمع عقبه بن عامر الجهنى يقول : « إنه يكتب في كل إشارة يشيرها الرجل بيده في الصلاة بكل إصبع حسنة أو درجة » . قال الهيثمى ( ١٠٣/٢ ) : « وإسناده حسن » اهـ . وقد استدلل به الإمام أحمد رحمه الله . انظر « التمهيد » ( ٩/٢٢٤-٢٢٥ ) وهو كما قال رحمه الله ، فإن أبا عبد الرحمن المقرئ - واسمه عبد الله بن يزيد - أحد العبادة - وهم أشهر قدماء أصحاب ابن لهيعة الذين حدثوا عنه قبل أن يكثر الوهم في حديثه ، وقبل احتراق كتبه على حد قول الحافظ الذهبى رحمه الله في « تذكرة الحفاظ » ( ٢٣٨/١ ) . وقد صرح ابن لهيعة أيضا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسه فيما ذهب إليه ابن حبان رحمه الله ، وهو ما لم يتحرر لى بعد . فالله أعلى وأعلم .

### الحديث الخامس والسبعون :

« طوبى لمن مات فى النائاة » .

لا يعرف مرفوعا . ذكره الديلمى فى « الفردوس » ( ٣٧٤١ ) عن أبى بكر الصديق بزيادة : « قيل : وما النائاة ؟ قال : جدة الإسلام وبدؤها » . وذكره محققاه عن الحافظ فى « تسديد القوس » أنه قال : « ابن ماجه عن أبى بكر الصديق » . وأن الديلمى - الابن - قال فى « المسند » : « هو من كلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه » . قلت : وكلامه بتمامه - كما حكاه عنه المتقى الهندى فى « كنز العمال » ( ٢٦٤/١١ ) : « رواه ابن ماجه - ثنا على بن محمد والحسين بن إسحاق قالا : حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبى خالد عن طارق ابن شهاب عن أبى بكر - انتهى . قال : « وليس فى النسخ الموجودة الآن من

« سنن ابن ماجه » ولا ذكره أصحاب الأطراف ، فلعله في بعض الروايات التي لم تصل إلى هذه البلاد أو في غير « السنن » من تصانيف ابن ماجه كالتفسير وغيره . اهـ .

قلت : المتضح أن أبا منصور الديلمي حكم على الحديث الذي أورده والده - مرفوعاً - ، بأنه من كلام الصديق رضى الله عنه - موقوفاً عليه - ولم يذكر ذلك بإسناده هو ، ولكن عزاه لابن ماجه بالإسناد المذكور إلى أبى بكر . فإن ثبت عنه ، فهو إسناد صحيح غاية . ثم إنه لا إشكال في خلو النسخ الموجودة من « سننه » منه ، لأنه أثر موقوف ليس من شرط الكتاب أصلاً ، فالظاهر أنه في تصنيف آخر له . والله أعلم .

( ثم ) إنه قد تابع وكيعاً على هذا الإسناد ، ثلاثة آخرون من الثقات الحفاظ فيما وقفت عليه ، هم :

١ - الإمام ابن المبارك في « الزهد » ( ٢٨١ ) قال : أخبرنا إسماعيل بن أبى خالد به . وزاد : « فسألت طارقاً عن النأنة ؟ قال : أراه عنى في جدة الإسلام . أو قال : بدء الإسلام » .

٢ - مروان بن معاوية الفزارى كما رواه أبو عبيد في « غريب الحديث » ( ٦/٢ ) عنه به ، إلا أنه عنعه . وهو قد رمى بالتدليس .

٣ - عبدة بن سليمان الكلابى الكوفى عند أبى نعيم ( ٣٣/١ ) من طريقه عن إسماعيل به ، ولفظه : « طوبى لمن مات في النانات ، قيل : وما النانات ؟ قال : جدة الإسلام » . وإسناده جيد .

فائدة : قال أبو عبيد : « أما المحدثون فلا يميزونه ؛ وقال الأصمعى : هى النأنة - مهموزة ، ومعناها : أول الإسلام ؛ قال : « إنما سمي بذلك لأنه كان قبل أن يقوى الإسلام ؛ ويكثر أهله وناصره ، فهو عند الناس ضعيف ، وأصل النأنة : الضعف ، ومنه قيل : رجل نأناً - إذا كان ضعيفاً ، وقال امرؤ القيس يمدح رجلاً :

لعمرك ما سعد بخُله آثم ولا نأناً عند الحفاظ ولا حصر

قال أبو عبيد : ومن ذلك قول علي رضي الله عنه لسليمان بن صرد - وكان تخلف عن يوم الجمل ثم أتاه بعد - ، فقال له علي : تنأنت وتربصت وتراخيت ، فكيف رأيت الله صنع . قوله : تنأنت - يريد : ضعف واسترخيت . قال الأموي عبد الله بن سعيد : يقال : نأنت الرجل - إذا نهته عما يريد وكففته عنه ، كأنه يعني أني حملته على أن ضعف عما أراد وتراخي . وقال غير هؤلاء من أهل العلم : إنما سمي أول الإسلام النأنة لأنه كان والناس ساكنون هادئون لم تهج بهم الفتن ولم تشتت كلمتهم ، وهذا قد يرجع إلى المعنى الأول ، يقول : لم يقو التشتت والاختلاف والفتن ، فهو ضعيف لذلك « اهـ .

قلت : وأثر على المذكور ، ذكر مُحشى « الغريب » إسناده ، فقال : « قال : حدثني ابن مهدي عن أبي عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر [ عن أبيه ] عن عبيد بن نضلة عن سليمان بن صرد . الحديث في الفائق ٦٠/٣ » اهـ قلت : وهذا إسناد صحيح جليل . والله أعلم .

### الحديث السادس والسبعون :

« غزوة في البحر خير من عشر غزوات في البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمتشحط في دمه » .

ضعيف ، روى من حديث عبد الله بن عمرو ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، وعائشة ، ومن مرسل علقمة بن شهاب القشيري .

أولاً : حديث ابن عمرو :

رواه الحاكم (١٤٣/٢) - واللفظ له - وابن شاهين في « الترغيب » (٤٣٦) والبيهقي في « السنن » (٣٣٤/٤ - ٣٤٥) و « الشعب » (١٥١/٨ - ١٥٢) وابن بشران في « الأمالي » (١/١١٧/٢٧) - كما في « الضعيفة » (١٢٣٠) -

من طرق عن عبد الله بن صالح حدثني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار ( وعند البيهقي : سعيد بن يسار ) عنه به . وزاد غير الحاكم - في أوله - : « حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خير من عشر حجج ، وغزوة ... » الحديث .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه » . وقال الذهبي ( خ ) يعنى : « على شرط البخارى » . وقال المنذرى في « الترغيب » ( ٥١٢/٢ ) : « وهو كما قال ، ولا يضر ما قيل في عبد الله بن صالح ؛ فإن البخارى احتج به » . وقال المناوى في « الفيض » ( ٣٧٤/٣ ) : « وسنده لأبأس به » . وقال الشيخ الألبانى حفظه الله في « صحيح الجامع » ( ٦٧/٤ ) : « صحيح » . وقال في تخرىج « فقه السيرة » ( ص ٢٢٨ ) : « حديث صحيح . أخرجه الحاكم ( ١٤٣/٢ ) من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : « صحيح على شرط البخارى » وواقفه الذهبي . وهو كما قال . وإعلان المناوى له تبعا لابن الجوزى بأن فيه خالد بن يزيد ، يروى الموضوعات عن الأثبات خطأ فاحش ، لأن خالداً هذا ، لا ذكر له في سند الحديث عند الحاكم ، فالظاهر أنه عند غيره ممن خرج الحديث . وبعد وروده من طريق آخر صحيح ، لا يضره رواية أحد المتهمين له » اهـ .

قلت : يعنى ما رواه ابن حبان في « المجروحين » ( ٢٨١/١ ) وعنه ابن الجوزى في « العلل » ( ٩٤٩ ) من طريق خالد بن يزيد العمري قال : نا الثورى عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن <sup>(١٥)</sup> يسار عن عبد الله بن عمرو مرفوعا به . وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، قال ابن حبان : خالد بن يزيد يروى الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : والعجب من المناوى عفا الله عنه ، إذ حكى كلام ابن الجوزى -

(١٥) تصحفت عند ابن الجوزى إلى : « عطاء بن دينار » .

عند رواية الحاكم - في « الفيض » (٤/٤٠١) . وقال - في رواية الطبراني والبيهقي من نفس الوجه - : « وسنده لا بأس به » كما تقدم . نعم ، العمرى كذاب<sup>(١٦)</sup> ، والثابت عن الثوري وقفه كما يأتي ، ولكن لم يتفرد برفعه وإن كان الرفع ضعيفا مرجوحاً . وقد تفتن الألباني لضعف الحديث ، فقال في « الضعيفة » - بعد أن أورد تصحيح الحاكم فمن بعده - : « وفي كل ذلك نظر ، فإن ابن صالح فيه كلام كثير ، وقد قال الحافظ فيه : « صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة » . قلت : وصفه بأنه : « ثبت في كتابه » ، فيه نظر . انظر للحافظ نفسه ، « هدى السارى » ( ص ٤٣٤ ) و « التهذيب » ( ٢٥٩/٥ - ٢٦٠ ) .

أما محقق « الشعب » ، فقال : « إسناده : لا بأس به وفيه من لم نعرفه » ! يقصد ما وقع له من تسمية الراوى عن عبد الله بن صالح : « محمد بن عمرو » قال الراوى عنه : « يعنى ابن نافع » ومحمد هذا ذكره المزى ضمن الرواة عن عبد الله بن صالح (١٥/١٠٠) ونسبه : « المَعْدَل » . وجاء في « السنن » بنفس الإسناد : « محمد بن عمرو بن خالد » وهو الحراني ، من شيوخ الطبراني ، ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل بل لم أعرف عنه سوى أن الطبراني روى عنه في « الصغير » وسائر « معاجمه » . فلعل قوله : « عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار » وهم منه أو من غيره . فإله أعلم .

ثانيا : حديث أبى الدرداء :

رواه ابن ماجه (٢٧٧٧) وابن عدى (٦/٢٣٩٩) من طريق هشام بن عمار ، ثنا بقیة عن معاوية بن يحيى ، عن ليث بن أبى سليم عن يحيى بن عباد عن أم الدرداء عن أبى الدرداء مرفوعا : « غزوة فى البحر مثل عشر غزوات

(١٦) والراوى عنه - أحمد بن عبد المؤمن المروزى نزىل مصر مختلف فيه ، فوثقه ابن حبان . وقال ابن يونس : رفع أحاديث موقوفة . وقال مسلمة : ضعيف جدا . وسكت عنه ابن أبى حاتم ، لكن إصااق البلاء بالعمرى أولى .

في البر ، والذي يسدر في البحر كالتمشحط في دمه في سبيل الله . قال  
الحافظ البوصيري في « مصباح الزجاجة » ( ٣٩٧/٢ ) : « هذا إسناد ضعيف  
لضعف معاوية بن يحيى وشيخه ليث بن أبي سليم » .

وقال الشيخ الألباني : « وهذا إسناد واهٍ مسلسل بالعلل :  
الأولى : ليث بن أبي سليم ، وكان اختلط .

الثانية : معاوية بن يحيى ، وهو الصدفي ، ضعيف .

الثالثة : بقية ، وهو ابن الوليد ، وكان يدلّس عن الضعفاء والمجهولين » اهـ .

قلت : يؤخذ عليهما - رحمهما الله - معاً أمر اشتركا فيه ، وهو الجزم بأن  
معاوية بن يحيى هو الصدفي ، كما صرح به الألباني ، وهو مقتضى إطلاق  
البوصيري أيضاً ، وإنما هو أبو مطيع الأطرابلسي الموثق لأمر :

الأول : أن الإمام ابن عدى إنما أورده في ترجمته من « الكامل » .

الثاني : أن الحافظ المزى رحمه الله ذكر في ترجمة ليث من « التهذيب »  
( ق ١١٥٥ ) رواية أبي مطيع عنه ، وذكر في ترجمة أبي مطيع ( ق ١٣٤٨ )  
روايته عن ليث ولم يفعل ذلك في الصدفي .

الثالث : أن الصدفي ذكر له المزى خمسة شيوخ فقط - على سبيل الحصر -  
ليس الليث أحدهم .

وأخص الشيخ الألباني عفا الله عنه بملاحظتين :

الأولى : سكوته عن هشام بن عمار - على خلاف عادته - ، أما البوصيري  
فلا تثريب عليه لأنه يمشيه .

الثانية : إعلال الإسناد بعننة بقية ، وقد صرح عند ابن عدى بالتحديث ،  
وشيخه ثقة . وكان من اليسير على الشيخ حفظه الله - بوسائل شتى - أن  
يعلم أن ابن عدى قد روى الحديث أيضاً . نعم ، احتمال تسوية بقية قائم ،  
لكن الشيخ لا يقصد إلا تدليس الإسناد .

ثالثاً : حديث أبي أمامة :

رواه أيضاً ابن ماجه (٢٧٧٨) والطبرانى (٢٠٠/٨-٢٠١) من طريق قيس بن محمد الكندى ثنا عفير بن معدان الشامى عن سليم بن عامر عنه مرفوعاً ، ولفظه : « شهيد البحر مثل شهيدى البر ، والمائد فى البحر كالمشحط فى دمه فى البر . وما بين الموجتين كقاطع الدنيا فى طاعة الله ، وإن الله عز وجل وكل ملك الموت لقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ... » الحديث . قال البوصيرى : « هذا إسناد ضعيف : عفير بن معدان المؤذن ضعفه أحمد وابن معين ودحيم وأبو حاتم والبخارى والنسائى وغيرهم » .

وقال الألبانى فى « الإرواء » (١١٩٥) - وقد ضعفه جداً - : « وهذا إسناد فيه علتان :

الأولى : عفير بن معدان ، قال ابن أبى حاتم (٣٦/٢/٣) عن أبيه : « ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالمناكير ، ما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته » . وأروده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « مجمع على ضعفه ، قال أبو حاتم : لا يشتغل به » . قلت : وبه أعله البوصيرى فى « الزوائد » (ق ١/١٧٣) ، وخفيت عليه العلة التالية : والأخرى : قيس بن محمد الكندى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى أنه لا يحتج به لا سيما فى روايته عن عفير فقال : « يعتبر حديثه من غير روايته عن عفير بن معدان » اهـ .

رابعاً : حديث عائشة :

رواه سعيد بن منصور فى « سننه » (٢٤٠٠) عن أبى الحريش القصار قال : أنا ابن أبى ليلى عن رجل عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لو كنت رجلاً لم أجاهد إلا فى البحر ، وذلك أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « من أصابه ميد فى البحر كالمشحط فى دمه فى البر » . وهذا إسناد ضعيف فيه :

١ - أبو الحريش القصار ، لم أرَ أحداً ذكره سوى السمعاني رحمه الله ، فقال : عند نسبة « القصار » من « أنسابه » (٥٠٧/٥) : « هذه النسبة إلى قصار ، والمشهور بها : أبو حريش القصار » . فلم يذكر عن اسمه ولا حاله شيئاً . نعم ، ترجم أبو أحمد الحاكم في « الكنى » ( ق ١٢٦ ب - ١٢٧ أ ) لأبي الحريش من روايته عن زيد بن محمد العمرى ، ورواية محمد بن الحسن الأسدى عنه ، فلا أدري أهو القصار . أم لا ؟ .

٢ - وابن أبى ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضى الكوفى ، صدوق سىء الحفظ جداً كما فى « التقريب » (٦٠٨١) .

٣ - وشيخه - الراوى عن عائشة - مبهم لا يُدرى من هو .

خامساً : مرسل علقمة بن شهاب القشبرى :

رواه عبد الرزاق (٢٨٦/٥) عن عبد القدوس عنه مرفوعاً : « من لم يدرك الغزو معى فليغز فى البحر ، فإن أجر يوم فى البحر كأجر شهر فى البر ، وإن القتل فى البحر كالقتل فى البر ، وإن المائد فى السفينة كالمشحط فى دمه ... » الحديث .

وإسناده واه جداً ، عبد القدوس هو ابن حبيب الكلاعى ، وهو متهم بالكذب ، وعلقمة وثقه ابن حبان ، وروى عنه أيضاً ابنه محفوظ وسعيد بن عبد العزيز . وقد رواه ابن المبارك فى « الجهاد » (١٩٦) وعنه ابن عساكر (٧٩٨/١١) وابن أبى شيبه (٣١٤/٥) عن وكيع كلاهما عن سعيد عن علقمة بغير هذا السياق ، وليس فيه : « المائد فى السفينة كالمشحط فى دمه » فهى منكورة من حديث علقمة مع ضعفه وإرساله .

(أما) الروايات الموقوفة ، فقد ثبت الأثر - بنحوه - عن عبد الله بن عمرو ، وكعب الأحبار ، وروى أيضاً عن مجاهد .

١ - أثر ابن عمرو ، وقد جاء من وجهين عن عطاء بن يسار عنه الأول :

علقه البيهقي عن الثوري ، ووصله عبد الرزاق (٢٨٥/٥) وابن أبي شيبة (٣١٥/٥) عنه عن يحيى بن سعيد قال : أخبرني مُخبر عن عطاء عنه قال : « غزوة في البحر أفضل من عشر غزوات في البر ، ومن جاز البحر فكأثما جاز الأودية ( زاد ابن أبي شيبة والبيهقي : كلها ) ، والمائد في السفينة ، كالمشحط في دمه » . وهو عند ابن أبي شيبة بهذا الإسناد مرفقاً على موضعين ، فقال في الأول : « عن يحيى بن سعيد عن سمع عطاء بن يسار » وفي الثاني : « أخبرني محرز ( كذا ، والصواب : مخبر ) عن عطاء بن يسار » ورجاله ثقات رجال الصحيح سوى الراوي عن عطاء ، فإنه مبهم . وذكره ابن عبد البر في « التمهيد » (٢٣٨/١) عن ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد عن عطاء به ، بإسقاط الواسطة - كالرواية المرفوعة . ورواية الثوري أصح بلا ريب . والله أعلم .

الثاني : رواه سعيد بن منصور (٢٣٩٥) عن ثقتين عن أبي حازم عن عطاء به . ولفظه : « غزوة في البحر تعدل عشرًا في البر ، والمائد في البحر كالمشحط في دمه في البر » . وإسناده صحيح ، فزيادة : « ومن جاز البحر فكأثما جاز الأودية كلها » تظل على ضعفها ، لانتفاء شاهد لها في هذه الرواية الصحيحة .

٢ - أثر كعب : رواه سعيد (٢٣٩٩) عن إسماعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن أبيه عن تبيع عنه قال : « إذا وضع الرجل رجله في السفينة خلف خطاياه خلف ظهره كيوم ولدته أمه ، والمائد فيه كالمشحط في دمه في سبيل الله ، والصابر فيه كالملك على رأسه التاج » . وإسناده حسن . والظاهر أنه - وسابقه - متلقى من صحف أهل الكتاب ، فإن ابن عمرو رضى الله عنهما صح عنه أنه أصاب زاملتين من صحفهم يوم اليرموك ، فكان يحدث بها .

٣ - أثر مجاهد : رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد : « غزوة

في البحر تعدل عشراً في البر ، والمائد في البحر كالمشطح بدمه في سبيل الله .  
وإسناده منقطع ، ابن جريج قال البرديجي : « لم يسمع من مجاهد إلا حرفاً  
واحداً » كما في « التهذيب » (٤٠٥/٦) .

تنبيهان : الأول : قوله - في رواية غير الحاكم لحديث ابن عمرو - : « حجة  
لمن لم يحج خيراً من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خيراً من عشر  
حجج » . لم أستوف طرق هذه اللفظة ، لأن المقصد الأصلي كان متعلقاً بلفظ  
الترجمة وحده .

الثاني : أن ما رواه الحميدى (٣٤٩) وأبو داود (٧/٢) وعنه البيهقي (٣٣٥/٤)  
وابن عبد البر وغيرهم من طريق مروان بن معاوية الفزاري ثنا هلال بن ميمون  
الرملي ، عن يعلى بن شداد ، عن أم حرام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال : « المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد ، والغرق له  
أجر شهيدين » . ولفظ الحميدى : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ، غزاة البحر ، للمائد أجر شهيد ، وللغرق أجر شهيدين ، قالت :  
فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : اللهم اجعلها منهم .  
فغزت البحر فلما ركبت دابتها فسقطت فماتت » . فرواته ثقات ، لكن يغلب  
على الظن عدم اتصاله ، فإن يعلى بن شداد بن أوس من الثالثة كما في « التقريب »  
(٧٨٤٣) - وهي طبقة أواسط التابعين . وأم حرام رضی الله عنها استشهدت  
في خلافة عثمان سنة سبع وعشرين ، فهي قديمة الوفاة ، ثم إن لها حديثاً في  
الغزو في البحر - متفق عليه - بغير هذا اللفظ . وأظن أبا حاتم رحمه الله تكلم  
في هلال بن ميمون من أجل روايته للحديث بهذا السياق ، فقال ابنه  
عبد الرحمن : « سألت أبي عن هلال بن ميمون الفلسطيني ، فقال : ليس  
بالقوى ، يكتب حديثه » كما في « الجرح » (٧٦/٩) .

بلى ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائي : ليس به بأس . والرجل

مقل - فيما يظهر - فتفرده بهذه اللفظة المخالفة للثابت عن أم حرام رضى الله عنه ، يوجب التوقف عن حديثه هذا ، مع مراعاة ما فى اتصاله من النظر . والله أعلم .

## الحديث السابع والسبعون :

« قُتت فى صلاة الصبح ، قال ( القائل : أنس ) : فسمعتُه يدعو فى قنوته على الكفرة . قال : وسمعتُه يقول : « واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر » .

منكر . رواه البزار ( ٥٥٨ ) وأبو يعلى ( ٢٦٨/٧ - ٢٦٩ ) - واللفظ له - من طريق حماد بن زيد ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » ( ٢٤٤/١ ) - مختصراً - من طريق الحارث بن عبيد ، حدثنا حنظلة بن عبد الله السدوسى عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره .

وقال البزار : « لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من حديث حنظلة » . وقال أهيشمى فى « كشف الأستار » : « قلت : القنوت فى « الصحيح » خلا الدعاء » . وقال فى « المجمع » ( ١٣٩/٢ ) : « رواه أبو يعلى والبزار ، وفيه حنظلة بن عبد الله ( فى الأصل : عبيد الله ) السدوسى ، ضعفه أحمد وابن المدينى وجماعة ، ووثقه ابن حبان » .

قلت : والصواب قول الجمهور . قال على بن المدينى : سمعت يحيى بن سعيد - وذُكر حنظلة السدوسى - ، فقال : قد رأيتُه وتركته على عمد . قلت ليحيى : كان قد اختلط ؟ قال : نعم . وقال الميمونى عن الإمام أحمد : ضعيف الحديث . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حنظلة السدوسى ، فقال : حنظلة - ومد بها صوته - ثم قال : ذاك منكر الحديث ، يحدث بأعاجيب ، حدّث عن أنس ، قيل : يا رسول الله : أينحنى بعضنا لبعض ، وعن أنس : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو فى القنوت ، وعن شهر عن

ابن عباس ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر . وضعفه . وقال ابن معين : تغير في آخر عمره . وقال أيضا : ضعيف . وفي رواية ابن الدورقي عنه : ليس حديثه بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بقوى . وقال النسائي : ضعيف . وتناقض ابن حبان ، فذكره أيضا في « المجروحين » (٢٦٧/١) ، وقال : « اختلط بأخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ، تركه يحيى القطان » .

( ثم ) وجدت للحديث لفظا آخر عن حنظلة ، فرواه الحارث بن أبي أسامة ( زوائده : ١٧٥ ) حدثنا العباس بن الفضل ثنا عبد الوارث عنه عن أنس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة قنت بعد الركوع . فكان من دعائه : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يجادون رسلك ، ويصدون عن سبيلك ، وألّقي بينهم العداوة والبغضاء » . والعباس بن الفضل - شيخ الحارث - هو البصرى العبدى الأزرق ، وهو هالك . قال البخارى وأبو حاتم : ذهب حديثه . وقال ابن معين : كذاب خبيث . وضعفه ابن المدينى جداً . وساهل ابن حبان ، فأدخله في « الثقات » (٥١٠/٨-٥١١) ، وقال : « يخطيء ويخالف » . ثم وجدته من حديث شعبة عن حنظلة عن أنس عند الخطيب (١٧٣/٨) بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على هؤلاء » . والمتن ثابت ، واستغربه الخطيب من حديث شعبة عنه ، وفيه الكيدى وهو متهم .

( والصحيح ) - في هذا الحديث - وقفه على يحيى بن وثاب التابعى الثقة الجليل - رحمه الله - كما رواه ابن أبى شيبة (٤٤٣/١٠) عن أبى معاوية عن الأعمش عنه ، قال : سمعته يقول في قنوته : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب . اللهم اجعل قلوبهم على قلوب نساء كوافر » . وإسناده صحيح . ورواية الأعمش عن يحيى في « الأدب المفرد » و« جامع الترمذى » و« سنن ابن ماجه » . كما في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش من « تهذيب الكمال » (٨٠/١٢) . ( وقوله ) - في رواية الحارث - : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب ... » إلخ .

ثابت أيضا عن الفاروق عمر رضى الله عنه في قنوته كما رواه عبد الرزاق (١١٠/٣-١١١) وابن أبي شيبة (٣١٤/٢-٣١٥) والطحاوى (٢٤٩/١-٢٥٠) والبيهقى (٢١٠/٢-٢١١) من طرق أكثرها صحيح - مطولة ومختصرة - ، أسوق اثنتين منها :

الأولى : رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أنه سمع عبيد ابن عمير يأثر عن عمر بن الخطاب في القنوت أنه كان يقول : « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ، وأصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم . اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ، ويقاتلون أولياءك ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل أقدامهم ، وأنزل بهم بأسك الذى لا ترده عن القوم المجرمين . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك . بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفار ملحق<sup>(١٧)</sup> » اهـ .

الثانية : روايته أيضا عن معمر عن على بن زيد بن جدعان عن أبى رافع قال : صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح ففقت بعد الركوع ، قال : فسمعته يقول : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، ونرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفارين ( وفى النسخة ص : بالكفار ) ملحق . اللهم عذب الكفرة ، وألق فى قلوبهم الرعب ، وخالف بين كلمتهم ، وأنزل عليهم رجزك وعذابك ، اللهم عذب كفرة

(١٧) آثرت لفظ عبد الرزاق لأن ابن جريج صرح بالتحديث عن عطاء ، فقد رواه ابن أبى شيبة - مختصراً - والبيهقى من طريقه ، ولم يصرح عندهما .

أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ، ويقاتلون أوليائك ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم ، وألف بين قلوبهم ، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة ، وثبتهم على ملة نبيك ، وأوزعهم أن يوفوا بالعهد الذى عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق . واجعلنا منهم » وعلى بن زيد بن جدعان ضعيف كما فى « التقريب » ( ٤٧٣٤ ) لكنه ثابت من مجموع طرقه .

وقد قال الإمام النووى رحمه الله فى « الأذكار » ( ص ٤٩ ) : « قال أصحابنا : وإن قنت بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان حسناً ، وهو أنه قنت فى الصبح بعد الركوع فقال : » فذكره بنحو الرواية الثانية . ثم قال : « واعلم أن المنقول عن عمر رضى الله عنه : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب » ، لأن قتالهم فى ذلك الزمان كان مع كفرة أهل الكتاب ، وأما اليوم فلاختيار أن يقول : « عذب الكفرة » ، فإنه أعم . وقوله : نخلع : أى نترك ، وقوله : يفجرك ، أى : يلحد فى صفاتك ، وقوله : نخفد - بكسر الفاء - ، أى : نسارع ، وقوله : الجدد - بكسر الجيم - ، أى : الحق ، وقوله : ملحق بكسر الحاء على المشهور ، ويقال : بفتحها ، ذكره ابن قتيبة وغيره وقوله : ذات بينهم أى : أمورهم ومواصلاتهم ، وقوله : والحكمة ، هى كل مانع من القبيح ، وقوله : وأوزعهم : أى : ألهمهم ، وقوله : واجعلنا منهم ، أى : ممن هذه صفته ... » إلخ .

قلت : وكذلك قال البيهقى ( ٢/٢١١ ) : « وروينا عن أبى عمرو بن العلاء أنه كان يقرأ فى دعاء القنوت : إن عذابك بالكفار ملحق - يعنى بخفض الحاء » . وكذلك قال ابن الأثير رحمه الله فى « النهاية » ( ٤/٢٣٨ ) - مادة ( لحق ) - : « فى دعاء القنوت « إن عذابك بالكفار ملحق » الرواية بكسر الحاء : أى من نزل به عذابك ألحقه بالكفار . وقيل : هو بمعنى لاحق ، لغة فى لحق . يقال : لحقته وألحقته بمعنى ، كتبعته وأتبعته . ويروى بفتح الحاء

على المفعول : أى أن عذابك يُلحق بالكفار ويصابون به « اه . وفيه ردٌ على الذين لا تستسيغ أذواقهم وعقولهم رواية اللفظة بكسر الحاء ، تعللاً بأن : « المُلحق » هو الله عز وجل ! .

( وقد ) ورد دعاء عمر مرفوعاً من طريق ضعيفة ومرسلة ، ففي « مراسيل أبى داود » ( ٨٩ ) و « سنن البيهقي » ( ٢١٠ / ٢ ) من طريق معاوية بن صالح ، عن عبد القاهر ، عن خالد بن أبى عمران قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل ، فأوماً إليه أن اسكت ، فسكت ، فقال : يا محمد ، إن الله لم يبعثك سبأاً ولا لعاناً ، وإنما بعثك رحمة ، ولم يبعثك عذاباً ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون ﴾ قال : ثم علمه هذا القنوت : اللهم إنا نستعينك ... » الحديث ، حتى قوله : « ملحق » . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : جهالة عبد القاهر ، وهو ابن عبد الله ، ويقال : أبو عبد الله . قال الحافظ ( ٤١٤٣ ) : « مجهول » .

الثانية : الإرسال ، بل الإعضال فى غالب الأمر ، فإن خالد بن أبى عمران - وهو أبو عمر التجيبى التونسى قاضى إفريقية - ، لم يذكر له المزى فى « التهذيب » ( ١٤٢ / ٨ ) رواية عن أحد من الصحابة سوى عبد الله بن الحارث ابن جزء ، وسائر حديثه عن التابعين أمثال سالم بن عبد الله بن عمر ، وسليمان ابن يسار وعروة وعكرمة ونافع وغيرهم . نعم ، ذكر روايته عن عبد الله بن عمر ، لكن قال : « ولم يسمع منه »<sup>(١٨)</sup> .

( ١٨ ) وهى رواية ابن المبارك ( ٤٣١ ) وعنه الترمذى ( ٣٥٠٢ ) وغيره عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن خالد عن ابن عمر مرفوعاً بدعاء القيام من المجلس وهى رواية مرجوحة ، فقد رواه بكر بن مضر - وهو ثقة ثبت - عن ابن زحر ، ورواه ابن لهيعة عن خالد ، وأبو صالح عن الليث عن خالد به - بإثبات نافع بين خالد وابن عمر ، وهو الصحيح . ويحيى بن أيوب صدوق حسن الحديث ، له بعض الأوهام =

والثابت في نزول هذه الآية : ما رواه البخارى (٤٥٥٩) من طريق سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول : « اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا » بعدما يقول : « سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » فأنزل الله ﴿ ليس لك من الأمر شيء - إلى قوله - فإنهم ظالمون ﴾ . وروى أيضا (٤٥٦٠) من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع ، فربما قال ، إذا قال : « سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » : « اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبى ربيعة . اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها سنين كسنى يوسف » يجهر بذلك . وكان يقول في بعض صلواته في صلاة الفجر : « اللهم العن فلانا وفلانا - لأحياء من العرب - حتى أنزل الله ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ الآية . وقد أورد الحافظ ابن كثير رحمه الله هذين الحديثين - بنحوهما - وغيرهما عند تفسير آل عمران (٩٩) من « تفسيره » (٤٠٢/١-٤٠٣) وذكر عقب ذلك مناسبة أخرى لنزول الآية ، فانظره إن شئت .

ملاحظات مختصرة :

الأولى : أن القنوت في النوازل من السنن المؤكدة عند أهل الحديث وجمهور الفقهاء .

الثانية : أنه لا يختص بصلاة الصبح وحدها ، فقد ثبت ذلك - كما رأيت - وثبت أيضا في الصبح والظهر والعشاء . فعله أبو هريرة ثم قال : « لأننا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وثبت أيضا في الصبح والمغرب .

= والمناكير . والله أعلم .

رواه مسلم وغيره عن البراء . وثبت في الصلوات الخمس جميعها . رواه أبو داود والدارقطنى وغيرهما عن ابن عباس ، وإسناده جيد .

الثالثة : أن قنوت عمر - رضى الله عنه - يسمى الشطر الثانى منه : السورتين - سورتى الخلع والحفد - قال ميمون بن مهران رحمه الله : « فى قراءة أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد . نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق » . وكذلك قال حماد بن سلمة رحمه الله : قرأنا فى مصحف أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ... الأثر بنحوه . وأخرج ابن نصر عن ابن إسحاق قال : قرأت فى مصحف أبى بن كعب بالكتاب الأول العتيق : بسم الله الرحمن الرحيم قل هو الله أحد - إلى آخرها - بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق - إلى آخرها - بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الناس - إلى آخرها - بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... الأثر وبوب على ذلك وغيره كثير ، الإمام السيوطى رحمه الله فى « الدر » : ( ذكر ما ورد فى سورة الخلع وسورة الحفد ) ( ٦ / ٤٢٠ : ٤٢٢ ) فانظره . وللقنوت بالسورتين شأن عظيم عند كثير من السلف كما تراه فى مصنفى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق و « قيام الليل » لابن نصر مع ما أحلنا عليه القارىء من نقول السيوطى . وبالغ بعض أهل الحديث فى شأنه ، فقال عبد الله بن داود الخريزى الكوفى - رحمه الله - : « من لم يقنت به بالسورتين ، فلا يصلى خلفه » كما فى « بداية المجتهد » لابن رشد رحمه الله ( ١ / ٩٦ ) .

الرابعة : أن الدعاء فى قنوت النازلة لا يكون بالتشهى ، ولا كيفما اتفق ، بل باتباع الوارد الثابت - قدر الاستطاعة - ويتضمن لزاما الدعاء لقوم والدعاء على آخرين . لقول أبى هريرة فى حديث البخارى المتقدم ، وفى رواية ابن حبان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقنت فى صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو يدعو على قوم » . ولقول أنس رضى الله عنه : « أن النبى

صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعى لقوم أو دعى على قوم .  
قال صاحب « التنقيح » : « وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص في أن  
القنوت مختص بالنازلة » . وصححهما أيضا الحافظ رحمه الله في « الدراية » .  
انظر « الضعيفة » ( ٣ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ) .

الخامسة : أن قنوت عمر رضى الله عنه ، ورد عن غيره من الصحابة كعثمان  
وعلى بأسانيد لا تثبت .

( وبعد ) فإن مما يؤسف له أن كثيراً من الناس لا يفتنون - ومنهم من  
ينكر أن يكون المسلمون في نازلة الآن ! والنوازل قد حاقت بالعالم الإسلامي  
أجمع ، فلم تكذب بقعة منه تسلم . والمستمسكون بجبل الله ينالهم النصيب الأوفى  
من العذاب والتنكيل والتشريد والاعتقال والإبادة كما لا يخفى على أحد .

فالدعاء لهؤلاء المستضعفين من المسلمين في السجود وقيام الليل والقنوت  
من أجلهم من أدنى الواجبات التي بمقدور الجميع أن يقدمها لهم فهي أخف  
على النفوس التي يضمن أصحابها أن يشروها لبارئها تبارك وتعالى ظفراً بجواره  
في جنة الخلد ، فماذا بقى إذا لم نبخل به ؟! وقد قال المعصوم صلى الله عليه  
وآله وسلم : « إنما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها ، بصلاتهم ودعوتهم  
وإخلاصهم » . وقال : « ابغوني في ضعفائكم فإنما ترزقون وتنصرون  
بضعفائكم » . والمشاهد أن المسلمين الآن قد ألهتهم مطالب الحياة وتحصيل الدنيا  
والسعى من أجلها ، واللهو واللعب فيها - بل قد ألهوا عمداً بناء على تخطيط  
خبث كما يعلم الفطناء - عن التفكير في فك رقابهم - أولاً - واستنقاذ إخوانهم  
المنكوبين بالدعاء والدعوة والبذل ، فمتى نفلح ونحن لا نعيش إلا من أجل  
أنفسنا ؟ نسأل الحق تعالى أن يرزقنا الإيثار والكد لصالح هذا الدين والقنوت  
من أجل المعذنين المزلزلين في أرجاء الأرض من أجل العقيدة وفي سبيل الحق  
العلی الكبير . آمين .

## الحديث الثامن والسبعون :

« كان يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ غَيْرَ الْمُقْتَتِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ » .

منكر . رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ مِنْ نَفْسِ الْوَجْهِ .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الإمام أحمد (٢/٢٥، ٢٩، ٥٩، ٧٢، ١٤٥) وأبو عبيد في « الغريب » (١/٢٢٦-٢٢٧) وابن أبي شيبة ( الجزء المفقود ص ٣٩٨) والترمذى (٩٦٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن فرقد السبخى عن سعيد بن جبير عنه مرفوعاً به . وعند أبي عبيد : « عن الحسن أو سعيد بن جبير » . وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخى عن سعيد بن جبير ، وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد السبخى ، وروى عنه الناس » . وكذلك أورده الذهبى في « الميزان » (٣/٣٤٦) في جملة ما استنكر عليه . وهو ضعيف ، ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن معين - في رواية - وتكلم فيه في عدة روايات عنه . وقال الحافظ في « التقريب » (٥٣٨٤) : « صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

رواه أبو نعيم (٣/٤٩) والبيهقى (٥/٥٨) من طريقين عن حماد بن سلمة به ، عن ابن عباس . وقال البيهقى : « ورواه الأسود بن عامر شاذان عن حماد ابن سلمة عن فرقد عن سعيد عن ابن عمر » . قلت : كأنه يجعل الاختلاف فيه من أبي سلمة الخزاعى - راويه عن حماد عنده - ، وهو ثقة حافظ إمام ، والأشبه أنه ممن دونه ، فقد رواه الإمام أحمد - في أحد المواضع المذكورة - عنه عن حماد كرواية الجماعة . أما راويه عن حماد عند أبي نعيم ، فهو مسلم ابن إبراهيم الفراهيدى ، رواه من ثلاث طرق عنه ، فجعله أيضاً من مسند

ابن عباس ، ومسلم ثقة حافظ لكن الوهم لا ينفك عنه بشر، لا سيما والجماعة هي رواية ابن جبير عن ابن عباس ، ثم وجدته في « الأخلاق » لأبي الشيخ (ص ١٥٠) من طريق مسلم عن حماد به على الصواب . على أن الحمل على فرقد أولى لأنه ضعيف كما تقدم . (والصحيح ) عن سعيد بن جبير وقف الحديث على ابن عمر رضى الله عنهما ، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضا عن وكيع قال : ثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير عنه : « أنه كان يدهن بالزيت عند الإحرام » . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما . ثم وجدته اليوم عند البخارى (١٣٥٧) - بزيادة - ، فرواه عن محمد بن يوسف ( وهو الفريابي ) حدثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال : « كان ابن عمر رضى الله عنهما يدهن بالزيت » فذكرته لإبراهيم ( القائل : منصور ) قال : ما تصنع بقوله ؟ حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو محرم » .

ثم روى (١٥٣٩) من طريق الإمام مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » . وهو في « الموطأ » (٣٢٨/١) وقال الحافظ في « الفتح » (٤٦٥/٣) - عند قوله في الأثر : « يدهن بالزيت » : « أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه<sup>(١٩)</sup> الترمذى من وجه آخر عنه مرفوعاً ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال : « لأن أظلى بقطران أحبب إلي من أن أتطيب ثم أصبح محرماً » . وفيه إنكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فإنه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتى ، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله

(١٩) واستدل على هذا الشرط - عفا الله عنه - دون أن يبين ضعف رواية الترمذى وإعلائها بفرقد مع مخالفته للثقات . فقد يفهم البعض من قوله : « وهو أصح » أنها ثابتة .

ابن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : « لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام » قال : فدعوت رجلاً وأنا جالس بجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسولى فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصعب ما بدالك . قال : فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : « أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة « فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحق أن تتبع » . وقال - فى قول إبراهيم لمنصور : « فقال : ما تصنع بقوله » يشير إلى ما بينته ، وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفرع فى النوازل إلى السنن وأنها مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع » . وانظر شرحه - رحمه الله - لحديث عائشة ، وجوابه عن شبهات المخالفين له وتأويلاتهم حتى ( ص ٤٦٧ ) . وانظر أيضا روايات شتى لحديث عائشة فى « جامع الأصول » لابن الأثير الجزرى رحمه الله ( ٣/٣١ : ٣٥ ) بتعليقات الشيخ عبد القادر الأرنبوط حفظه الله . وانظر أيضا « التمهيد » للحافظ ابن عبد البر ( ١٩/٢٩٦ : ٣٠٩ ) .

### الحديث التاسع والسبعون :

« لأن أمشى على جمرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إليَّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

ضعيف . رواه ابن ماجه ( ١٥٦٧ ) من طريق المُحَارِبِيِّ ، عن <sup>(٢٠)</sup> الليث

(٢٠) هكذا بالنعنة عنده ، وجاء فى « مصباح الزجاجة » : « حدثنا الليث بن سعد » . وما أراه صوابا .

ابن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني ، عن عقبة بن عامر مرفوعاً به . وهو في « الجامع الصغير » ( ٧٢٠٧ ) مرموزاً له بالضعف ، وهو الحق ، صح الرمز عن الإمام السيوطي أم لم يصح ، فهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، لكن عبد الرحمن بن محمد المحاربي مدلس ، وقد عنعنه . وقد أورده الحافظ رحمه الله في « طبقات المدلسين » ( ٨٠ ) في المرتبة الثالثة ، وقال : « وصفه العقيلي بالتدليس » . وقال في « التقريب » ( ٣٩٩٩ ) : « لا بأس به وكان يدلس ، قاله أحمد » .

قلت : والأعدل في حقه قول الحافظ الذهبي رحمه الله في « الكاشف » ( ١٦٣/٢ ) : « ثقة يغرب » ، فإنه أشبه بمجموع كلام النقاد فيه . ولكن الذي يخشى أن يكون قد دلسه عن مجروح مرغوب<sup>(٢١)</sup> عنه ، ولم يسمعه هو من الليث ، فإن طريق : « الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر رضى الله عنه » ، مذكور عند أهل العلم بالحديث في : « أصح الأسانيد » ، وخصَّه بعضهم بالمصريين . فيبعد - بعد ذلك - أن يكون هذا الحديث من صحيح حديث الليث رحمه الله ثم يرغب عنه الشيخان ، بل الأئمة الثلاثة : أبو داود والنسائي والترمذي ، بل ابن حبان في « صحيحه » والحاكم في « مستدركه » ، بل الإمام أحمد في « مسنده » ، بل الطبراني في « معجمه الكبير » - مع أنه جمع فيه أحاديث عقبة ، فأوعى ! وبعد ذلك يتفرد به ابن ماجه في « سننه » وهي أدنى الكتب الستة مرتبة ، وأكثرها ضعيفاً . وغرائب ومناكير . أما احتمال فواته جميع الأئمة المتقدم ذكرهم ، فهو من البعد بمكان ! نعم ، صحح الحديث غير واحد جرياً على ظاهر حال رجاله .

---

(٢١) ومن أجل التدليس ، أورد له العقيلي في « الضعفاء » ( ٣٤٧/٢ - ٣٤٨ ) حديثين أولهما رواه عن معمر ، فأنكر الإمام أحمد أن يكون سمع منه ، واستفطع الحديث . والثاني عن عاصم الأحول ، واحتمل أن يكون المحاربي قد دلسه عن سيف بن محمد - ابن أخت سفيان - ، وكان كذاباً .

١ - فقال الحافظ المنذرى رحمه الله في « الترغيب » (٧٢١/٤) : « رواه ابن ماجه بإسناد جيد » .

٢ - وقال الحافظ البوصيرى رحمه الله في « مصباح الزجاجه » (٥١٢/١) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات : محمد بن إسماعيل ( يعنى ابن سمرة شيخ ابن ماجه ) وثقه أبو حاتم والنسائى وابن حبان ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين ، فقد احتجا بجميع رواته . ولم يتفرد به محمد بن إسماعيل بن سمرة ، فقد رواه أبو يعلى الموصلى في « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلوانى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، فذكره بزيادة . وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه مسلم والنسائى وابن ماجه . ورواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من حديث أبى مرثد الغنوى » اهـ .

قلت : الحديثان المذكوران فى الجلوس على القبر لا المشى عليه ، ولا يشهدان لسائر الحديث .

أما حديث أبى هريرة ، فلفظه عند مسلم (٦٢/٣) : « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له من أن يجلس على قبر » .  
وأما حديث أبى مرثد ، فلفظه عنده : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » . وفى رواية : « لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا إليها » . ولفظ الحديثين فى « السنن » بنحو هذا أيضا . والشيخان - وإن احتجا برجال هذا الإسناد باستثناء شيخ ابن ماجه - إلا أنهما لم يخرجوا للمحاربى<sup>(٢٢)</sup> عن الليث

---

(٢٢) ثم اكتشفت أنهما لم يحتجا به . قال الحافظ فى « الهدى » ( ص ٤٣٩ ) : « ليس له فى البخارى سوى حديثين متابعة قد نهنا على أحدهما فى ترجمة زكريا بن يحيى أبى السكين وعلى الثانى فى ترجمة صالح بن حيان . وروى لم الجماعة » . قلت : لم أجد له سوى حديث واحد رواه له مسلم فى « البيوع » (٤٤/٥-٤٥) متابعة أيضا .  
فإنه أعلم .

ابن سعد شيئاً . والله أعلم .

٣ - وقال الشيخ الألباني حفظه الله في « صحيح الجامع » (٦/٥) :  
« صحيح » وقال في « أحكام الجنائز » ( ص ٢٠٩ ) : « رواه ابن أبي شيبة  
(٢٢٣/٤) وابن ماجه ... » كذا قال ، وسيأتى أنه عند ابن أبي شيبة موقوفا  
على عقبه ، لا مرفوعا كما يفهم من ظاهر صنيعه عفا الله عنه .

أما في « الإرواء » (٦٣) - فأورد إسناد ابن ماجه كله وقال : « وهذا سند  
صحيح رجاله كلهم ثقات ، والمحاربي اثنان : عبد الرحمن بن محمد ، وابنه  
عبد الرحيم ، وهو المراد هنا . وكلاهما ثقة إلا أن الأب وصفه أحمد بالتدليس .  
والحديث قال المنذرى في « الترغيب » (٤/١٨٩) : « إسناده جيد » . وقال  
البوصيرى في « الزوائد » : « إسناده صحيح » اهـ<sup>(٢٣)</sup> وفيه أمور :

الأول : أن عطفه رواية ابن ماجه على رواية ابن أبي شيبة يوهم أن الحديث  
عندهما معاً مرفوعا أو موقوفاً ، وليس الأمر كذلك . وهو عين ما أخذه على  
الحافظ ابن حجر رحمه الله عند كلامه على حديث : « إياكم وهاتين  
الكعبتين » ... المتقدم في الرقم (٦١) ، وتقدم لذلك وهم مماثل عند  
حديث : « الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها » المخرج في القسم الأول  
من الكتاب (٢٠) .

الثاني : قوله : « والمحاربي اثنان عبد الرحمن بن محمد وابنه عبد الرحيم ،  
وهو المراد هنا » . ولا أدري ما حجته في ترجيح أن المحاربي المراد في هذا الإسناد  
هو عبد الرحيم الابن لا عبد الرحمن الأب مع أن كل الدلائل تشير إلى ضد  
ذلك ، فمنها :

---

(٢٣) ثم وجدت الحافظ الذهبي رحمه الله رواه في ترجمة المحاربي من « السير » (١٣٨/٩) من  
طريق علي بن حرب الموصلي عنه ، وقال : « إسناده صالح » اهـ فهذا دليل على أنه معروف  
بتفرده بهذا الحديث .

أن نسبة الحارثي إذا أطلقت لتبادر إلى الأذهان أنه : « عبد الرحمن بن محمد » وهو أشهر من ابنه بكثير عند المحدثين .

\* وأن محمد بن إسماعيل بن سمرة - شيخ ابن ماجه - وعبد الرحيم بن عبد الرحمن الحارثي رغم تباعد سنتي وفاتيهما إلا أن كليهما من العاشرة . ومن المستبعد عادة أن يكون الرجل وشيخه من طبقة واحدة .

\* وأن الناظر في ترجمة ابن سمرة من « تهذيب الكمال » ( ق ١١٧٤ ) يجد أن الحافظ المزي رحمه الله ذكر روايته عن عبد الرحمن الحارثي لا ابنه .  
\* وأنه في ترجمة عبد الرحيم ( ق ٨٢٨ ) لم يذكر له رواية عن الليث ، ولا رواية لابن سمرة عنه .

\* وأنه في ترجمة الليث بن سعد ( ق ١١٥٣ ) لم يذكر لعبد الرحيم رواية عنه .  
\* وأن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال في ترجمة عبد الرحيم من « التهذيب » ( ٣٠٧/٦ ) : « وعنه البخاري . وروى ابن ماجه عن أنى كريب عنه ، وأبو بكر بن أبي شيبة ... » فذكر جماعة على وجه الاستقصاء ، لم يذكر فيهم ابن سمرة .

\* وأن الحافظ البوصيري رحمه الله - بصدد بيان أن ابن سمرة لم يتفرد به عن شيخه - قال : « ... فقد رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلواني حدثنا عبد الرحمن بن محمد الحارثي ، فذكره بزيادة » كما تقدم عنه .

فكأن الشيخ - حفظه الله - استبعد أن يروى عبد الرحمن الحارثي ( وهو من التاسعة ، توفي ١٩٥ ) عن الإمام الليث ( من السابعة ، توفي ١٧٥ ) مع قصر المدة بين وفاتيهما ، فاكتفى بذلك . والحق أن أمر مراعاة الوفيات غير مطرد ، فإن الشيخ قد يُعَمَّر فتتقارب سنة وفاته من سني وفيات الرواة عنه . فالعبرة بالطبقات ، وأن يكون بين الرجل وشيخه طبقتان في المعتاد ، والأمر وهنا كذلك . على أن الشيخ - حفظه الله - قد توقف عن تصحيح حديث

فيه عنعنة المحاربي ، وقال : « فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به » كما في « الصحيحة » (٤٦٩) . وصدق عفا الله عنه .

وبعد ، ( فالثابت ) - إن شاء الله - أن هذا الحديث إنما هو من قول عقبه ابن عامر رضى الله عنه موقوفا عليه - لا من حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - كما رواه ابن أبى شيبة (٣٣٨/٣) بإسناد كالشمس عن شبابة (وهو ابن سوار المدائني ) عن الليث به ، ولفظه : « لأن أظأ على جمره أو على حد سيف حتى يخطف ( كذا ) رجلى أحب إلي من أن أمشى على قبر رجل مسلم . وما أبالي أفي القبور قضيت حاجتي أم في السوق بين ظهرانيه والناس ينظرون » . ثم أعاده (٣٣٩/٣) مختصراً ، مقتصراً على الشطر الثاني . وهذا إسناد صحيح متصل ليس فيه شبهة انقطاع أو تدليس ، وشبابة رجحه الحافظ رحمه الله في « التقريب » (٢٧٣٣) على المحاربي إذ قال فيه : « ثقة حافظ ، رمى بالإرجاء » بينما قال في المحاربي : « لا بأس به » التي لا تفيد أكثر من أن من قيلت فيه حسن الحديث ، مع أرجحية قول الذهبي فيه كما تقدم والإسناد على شرط مسلم ، فقد أخرج - رحمه الله - لشبابة عن الليث كما في « تهذيب الكمال » (٣٤٤/١٢) ، فإن كان احتجاجاً ، فهو كما ذكرت . فهذا ما أدانى إليه حبي وشغفى وفهمي لهذا العلم الشريف فإنما احتكمت إلى قواعده وأصوله ، وإذا ظهر لطالب علم صغير مثلى ما خفى على هؤلاء الشُّمَّ العوالى ، فكان ماذا؟! اللهم إن كان هذا حقاً فبفضلك وحدك لا شريك لك . وإن كانت الأخرى فإني أتوب إليك لا إلى فلان وفلان ، فلك الملك ، ولك الحمد .

### الحديث الثمانون :

« للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يبضله ، وكافر يقاتله » .

ضعيف جداً . رُوِيَ من حديث أبي هريرة - من وجهين عنه - ، وابن عمر ، وأنس بنحوه بزيادة .

أولاً : حديث أبي هريرة :

الوجه الأول : رواه الديلمي من طريق صخر بن محمد الحاجبي أبي حاجب حدثنا خالد الواسطي عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عنه مرفوعاً به . أفاده محققاً « الفردوس » ( ٣/٣٦٧ ) وصخر هذا هالك . قال الخليلي وابن طاهر : كذاب . وقال ابن عدى : حَدَّثَ عن الثقات بالبواطيل . وقال الدارقطني : متروك الحديث . وقال - في موضع آخر - : يضع الحديث على مالك والليث ونظرائهما من الثقات . وبنحو ذلك قال الحاكم وأبو نعيم والنقاش . والحديث ، قال في « ضعيف الجامع » ( ٥/٢٩ ) : « ضعيف جداً » . وأحال على « فيض القدير » . وفيه ( ٥/٢٩٢-٢٩٣ ) : « وخالد الواسطي مجهول ، وحصين بن عبد الرحمن ، قال الذهبي : نسي وشاخ . وقال النسائي : تغير » . قلت : خالد هو ابن عبد الله ثقة حافظ<sup>(٢٤)</sup> ، فالمنأوى رحمه الله ذهب وهمه إلى خالد بن يزيد الواسطي الذي قال فيه أبو حاتم : مجهول ، وليس هو الراوى عن حصين .

الوجه الثاني : رواه تمام في « فوائده » ( الروض البسام : ٢١ ) من طريق السرى بن عاصم : نا إبراهيم بن هراسة - وكان يحيى بن معين يقول : ثقة - نا أبو معشر المدني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه مرفوعاً به ، ولفظه : « المؤمن موكل به أربعة : منافق يؤذيه ، وفاسق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان يكيد » . قال محققه - حفظه الله - : « هذا حديث موضوع ، السرى بن عاصم كذبه ابن خراش ، وقال ابن معين : يسرق الحديث . واتهمه النقاش ( لسان الميزان : ٣/١٢ ) ، وإبراهيم تركه البخاري ، وأبو حاتم

(٢٤) وهو ممن سمعوا من حصين قبل تغيره كما نص عليه الحافظ في « الهدى » ( ص ٤١٧ ) .

والنسائي ، وكذبه أبو داود والعجلي ( اللسان : ١٢١/١ - ١٢٢ ) . ولم أر من ذكر توثيق ابن معين له ، وأظنه من أكاذيب السري ، والحديث لا ينفك عن وضع أحدهما . وأبو معشر اسمه ، نجيح بن عبد الرحمن ، ضعيف كما في التقريب ، والقاسم ( يعني ابن موسى بن الحسن بن موسى شيخ شيخَي تمام ) ذكره الخطيب في « تاريخه » ( ٤٣٥/١٢ ) ولم يحك فيه جرحا ولا تعديلا « اه .

قلت : وأعاد ترجمته أيضا في ( ٤٤٤/١٢ ) . وترجم له ابن عساكر ( ٣٧٥-٣٧٤/١٤ ) وهم الخطيب في جعله اثنين . وترجم له أيضا أبو الشيخ في « الطبقات » ( ٧٧/٣ ) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » ( ١٦٠-١٥٩/٢ ) إلا أن أبا الشيخ رحمه الله سماه : « القاسم بن محمد بن الحسن بن موسى » . وهو هو . والظاهر أنه صدوق لكثرة شيوخه والرواة عنه ، وتعدد رحلاته ، ووصف أبي محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر الفرغاني في « تاريخه » إياه بقوله : « وكان من أهل العلم ، قد كتب عنه بالشام والجبل وديار ربيعة ومضر ... » إلخ ، كما حكاه عنه ابن عساكر . والله أعلم .

ثانياً : حديث ابن عمر :

قال الحافظ العراقي رحمه الله في ترجمة : « أحمد بن محمد السماعي » من « ذيل الميزان » ( ١٥١ ) : « ... وروى أحمد بن نصر بهذا الإسناد ( يعني : عن موسى بن عيسى بن يزيد بن حميد عنه عن عمران بن زياد عن أبي قرّة موسى بن طارق عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : للمؤمن أربعة أعداء ... » الحديث . قال الدارقطني : هذا باطل » . وذكر له الحافظ رحمه الله في « اللسان » ( ٣٠٢-٣٠٣ ) حديثاً آخر - أورده العراقي أيضاً - عن السماعي بهذا الإسناد ، وقال : « قال الدارقطني في « الغرائب » : هذا منكر باطل لا يصح عن مالك ولا عن أبي قرّة . والسماعي وعمران بن زياد مجهولان » اه .

ثالثاً : حديث أنس :

علقه السمرقندى فى « تنبيه الغافلين » ( ص ٢٢٥ ) ، فقال : « وللمؤمن أيضاً أعداء سوى الشيطان كما روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : المؤمن بين خمس شدائد : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وعدو يقاتله ، وشيطان يضله ، ونفس تغويه » . وقال الحافظ العراقى : « رواه أبو بكر بن لال فى « مكارم الأخلاق » من حديث أنس بسند ضعيف » . وقال ابن السبكى فى « طبقات الشافعية » ( ٦/٣٣٣ ) : « لم أجد له إسناداً » ، كما فى « تخرىج الإحياء » ( ٢٤٥٠ ) . قلت : بل إسناده ضعيف جداً ، فقد ذكره المتقى الهندى فى « كنز العمال » ( ١/١٦١ ) بنحوه ، بلفظ : « وكافر يقاتله ، ونفس تنازعه ، وشيطان يضله » ، وقال : « رواه ابن لال عن أبان عن أنس » . وأبان هو ابن أبى عياش البصرى العبدى ، وهو متروك كما فى « التقريب » ( ١٤٢ ) ، وكان شعبة يرميه بالكذب . ولا نأمن أن يكون فى الطريق إليه من هو مثله أو شر منه . فهذا مثال للأحاديث الواهية الكثيرة التى أجمل الحافظ العراقى - رحمه الله - فيها القول .

( والثابت ) وقف هذا الحديث على أبى أمامة - صدّى بن عجلان - الباهلى رضى الله عنه - كما رواه الفريابى فى « صفة النفاق » ( ٦٩ ) من طريق أسد ابن موسى الأموى ، وابن عساكر ( ٨/٣٠١ ) - واللفظ له - من طريق عمار ابن عبد الجبار المروزى قالوا : حدثنا الفرّج بن فضالة عن لقمان بن عامر أنه سمع أبا أمامة الباهلى يقول : « المؤمن فى الدنيا بين أربعة : بين مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان قد توكل به » . وإسناده حسن . والفرّج مستقيم الحديث فى الشاميين خاصة . راجع الحديث المتقدم فى الرقم ( ٥٤ ) فقيه تفصيل فى هذا الأمر .

( وروى ) الرافعى رحمه الله فى « التدوين » ( ٣/٤١٦ ) من طريق أبى معين

الرازي الحافظ ثنا صفوان بن صالح ثنا هشام بن يزيد قال : « يغدو المؤمن بين أربعة : كافر يجاهده ، ومؤمن يحسده ، ومنافق ييغضه ، وشيطان يضلّه » . وهشام هذا كأنه شامي ، لكنني لم أجد له ترجمة حتى الساعة ، ولم يذكره الحافظ المزى ضمن شيوخ صفوان بن صالح الدمشقي في « التهذيب » ، ومظنة ترجمته « تاريخ دمشق » لكن أكثر التراجم المبدوءة بحرف « الهاء » واقعة في الجزء الساقط من النسخة الظاهرية الموجودة حالياً . ولعله مرَّ عليّ عن هشام هذا في غير « التدوين » . فالله أعلى وأعلم .

### الحديث الحادي والثمانون :

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

ضعيف . روى من حديث عبد الله بن عمرو ، وواثلة بن الأسقع ، وأبي هريرة ، وعائشة .

أولاً : حديث ابن عمرو ، من ثلاث وجوه عنه :

الأول : من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنه به . رواه البزار (١٦٦) من طريق قيس بن الربيع عن هشام به ، وقال : « لا نعلم أحداً قال : عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو الإقيس ، ورواه غيره مرسلًا » . قلت : كأنه - رحمه الله - يعنى : موقوفاً ، فقد وجدت لذلك نظائر في كلام غير واحد من الأئمة منهم البخارى وابن النجار وكذلك يستخدمون لفظة : « موصول » بمعنى : « مرفوع » . انظر آخر الحديث الحادي والخمسين عن أبي حاتم الرازي . وستأتى روايتان إحداهما موقوفة على ابن عمرو ، والأخرى على عروة من رواية جمع من الثقات وغيرهم عن هشام عنه به . وقيس بن الربيع ضعيف ، قال الحافظ رحمه الله في « التقريب » (٥٥٧٣) : « صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به » . وقال الهيثمي

(١٨٠/١) : « رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ، وثقه شعبة والثوري ، وضعفه جماعة . وقال ابن القطان : هذا إسناد حسن » . قلت : بل ضعيف أو واه . الثاني : من رواية الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عنه . رواه ابن ماجه (٥٦) : « حدثنا سويد بن سعيد ثنا ابن أبي الرجال عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ... » فذكره وهذا إسناد ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف سويد بن سعيد ، قال الحافظ (٢٦٩٠) : « صدوق في نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » . ويستثنى من هذا الإطلاق ، رواية أبي زرعة الرازي عنه ، وكل من ثبت أنه كان يتتبع أصوله . وكان الإمام أحمد ينتخب لابنه عبد الله من حديثه . فما هو حجة ولا مطرّح بإطلاق . والله أعلم .

الثانية : الاختلاف في شيخه عبد الرحمن بن أبي الرجال . فوثقه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال البرذعي : قلت - يعنى لأبي زرعة - : حارثة وعبد الرحمن ابنا أبي الرجال ؟ فقال : عبد الرحمن أشبه ، وحارثه واه ، وعبد الرحمن أيضا يرفع أشياء لا يرفعها غيره . وقال أبو داود : ليس به بأس . وقال أيضا : أحاديث عمرة يجعلها كلها عن عائشة . وقال أبو حاتم : صالح ، هو مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم<sup>(٢٥)</sup> . وقال ابن حبان في « الثقات » : « ربما أخطأ » . وقال الحافظ (٣٨٥٨) : « صدوق ، ربما أخطأ » .

الثالثة : الانقطاع . قال الحافظ المزى رحمه الله في « تحفة الأشراف » (٣٦٠/٦) : « عبدة بن أبي لبابة أبو القاسم الكوفي - نزيل دمشق - ، عن

---

(٢٥) مع العلم بأن أبا حاتم قال في ابن زيد بن أسلم : « ليس بقوى الحديث ، كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً ، وضعفه علي بن المديني جداً » كما في « الجرح » (٢٣٣/٥-٢٣٤) . وختم ابنه الترجمة بقوله : « سئل أبي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن أبي الرجال ، فقال : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحب إلي من ابن أبي الرجال » اهـ فتأمل .

عبد الله بن عمرو - ولم يلقه . ثم ذكر له هذا الحديث . ووهم الحافظ البوصيرى عند إعلاله الحديث ، فقال في « مصباح الزجاجة » ( ١ / ٥٤ ) : « هذا إسناد ضعيف لضعف ابن أبي الرجال ( في الأصل : أبي الرجال ) واسمه حارثة ابن محمد بن عبد الرحمن » اهـ فإن الذى فى الإسناد أخوه عبد الرحمن ، وهو الذى يروى عن الأوزاعى ويروى عنه سويد . أما سويد ، فإنه يحسن حديثه إلا أنه فى موضع قال : إسناده حسن إن كان سويد حفظه . وفى آخر قال : إسناده حسن فإن سويداً لم يتفرد به .

الثالث : من رواية نوح بن دراج عن هشام بن عروة عن محمد بن عبد الله ابن عمرو عن أبيه مرفوعاً . رواه الطبرانى عن سعيد بن عبدويه الصفار عن محمد بن حسان الضبى عن نوح به . قاله محققاً « الفردوس » ( ٣ / ٥٠٠ ) جزأهما الله خيراً . ولا أدرى كيف اطلعنا على إسناده ، فإن أحاديث ابن عمرو - خاصة - وقعت فى القسم المفقود من « المعجم الكبير » ، ففعل الديلمى هو الذى عزاه للطبرانى بهذا الإسناد ، أو لعله فى « المعجم الأوسط » أو غيره ، فالله أعلم . أما الديلمى - الأب - ، فعزاه إلى وائلة ، وسيأتى فى محله . وإسناده - من هذا الوجه - ضعيف جداً ، نوح بن دراج - وهو النخعى الكوفى القاضى - قال الحافظ ( ٧٢٠٥ ) : « متروك وقد كذبه ابن معين » . وشيخ الطبرانى ترجم له الخطيب ( ٩٧ / ٩٨ - ٩٧ ) برواية ثلاثة عنه - أحدهم الطبرانى - ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثانياً وثالثاً : حديث وائلة وأبى هريرة - من وجهين عنه - فحديث وائلة رواه ابن بطة فى « الإبانة » ( ٨٠٠ ) عن أبى صالح محمد بن أحمد بن ثابت قال : نا أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح قال : نا جبارة بن المغلس قال : نا حماد ابن يحيى الأبح قال : نا مكحول عنه مرفوعاً بلفظ : « لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى كثرت فيهم أولاد السبايا ، ففاسوا ما لم يكن بما كان ، فضلوا وأضلوا » وإسناده ضعيف جداً . ابن بطة ضعيف كما قال الحافظ الذهبى ،

وشيخه ترجم له الخطيب (٢٨٤/١) فلم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يذكر له راوياً سواه وجبارة وإيه كان يقبل التلقين . ( وقد ) خولف ، فرواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١٧٩/١) من طريق محمد بن أحمد بن يحيى العطشى - وهو ثقة مأمون - نا محمد بن صالح بن ذريح ، نا جبارة ، نا حماد ابن يحيى قال : حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وابن حزم في « الإحكام » (٢٢٠/٦) من طريق الحافظ الآجري عن محمد بن الليث عن جبارة به أيضاً . ولفظه : « تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تعمل بعد ذلك بالرأى ، فإذا عملوا بالرأى ضلوا » . وإسناده واه من أجل جبارة أيضاً . والخلل البين - في الإسناد والمتن - إن لم يكن منه ، فلا ينفك عن ابن بطة أو شيخه ، فالله أعلم .

والوجه الثاني عن أبي هريرة - ودلني عليه الشيخ السيد صقر حفظه الله ، محقق « المعرفة » للبيهقي ، - هو ما رواه الدارقطني في « سننه » (١٤٦/٤) من طريق مروان بن سالم عن الكلبي عن أبي صالح عنه مرفوعاً بلفظ : « إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فوضعوا الرأى ، فضلوا » . وإسناده واه جداً ، كأنه موضوع : ومروان بن سالم هو الغفاري الجزري ، متروك ، ورماه الساجي وغيره بالوضع كما في « التقريب » (٦٥٧٠) وشيخه الكلبي هو محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكوفي المفسر المشهور ، متهم بالكذب ورمى بالرفض كما فيه (٥٩٠١) وأبو صالح - هنا - هو باذام مولى أم هانئ ، قال الحافظ (٦٣٤) : « ضعيف يرسل » ولا شك أن الحمل في هذا الحديث على أحد الرجلين دونه .

رابعاً : حديث عائشة : رواه الخطيب في « الفقيه » (١٨٠/١) من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عنها ، ولفظه : « ما هلكت بنو إسرائيل حتى كثر فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فأخذوا في

دينهم بالمقاييس ، فهلكوا وأهلكوا » . وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة هالك ! قال أبو حاتم : « هو متروك الحديث ، ضعيف الحديث جداً » . وقال ابن حبان : « كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه » .

ثم وجدت محقق « الإبانة » ذكر أن الهروي رواه في « ذم الكلام » من حديث عروة بن الزبير عن أبيه مرفوعاً ( ق ١١ / ١ ) وكذا رواه نصر المقدسي في « الحججة » ( ص ٥٨ ) . ولم يتكلم على إسناده بشيء . وما أراه إلا من نفس البابة . والله أعلى وأعلم .

( أما ) الروايات الموقوفة ، فصح عن عروة بن الزبير ، ورؤى عن عبد الله ابن عمرو ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى بمعناه . ولنبدأ بأثر الصحابي :

١ - فقد رواه ابن أبي شيبة ( ١٥ / ١٧٧ ) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عنه به . وإسناده صحيح على شرطهما ، ولكن أخشى أن يكون وهماً ، فقد رواه جماعة من الثقات وغيرهم عن هشام به ، فلم يجاوزوا عروة كما يأتي بإذن الله . وأيضاً روى جماعة من الثقات عن وكيع بهذا الإسناد مرفوعاً بحديث : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » . من هؤلاء :

١ - الإمام أحمد رحمه الله في « مسنده » ( ٢ / ١٩٠ ) ، وهذا لفظه .

٢ - أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه عند ابن حزم في « الإحكام » ( ٦ / ٢١٠ ) .

٣ - الحافظ أبو خيثمة زهير بن حرب في « العلم » ( ١٢١ ) ، وعنه مسلم في « صحيحه » ( ٨ / ٦٠ ) مقروناً بابن أبي شيبة نفسه ، فلا أدري أكان وكيع

يرويه تارة مرفوعا ، وتارة موقوفا باللفظ المتقدم ، أم هو ممن دون الحافظ ابن  
أبي شيبة ؟ الله أعلم .

٢ - أثر عروة : رواه عنه ابنه هشام ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن  
ابن نوفل المعروف بـ : « يتيم عروة » . ورواه عن هشام :

١ - سفيان بن عيينة عند ابن عبد البر في « الجامع » (١٣٨/٢) والبيهقي  
في « المدخل » (٢٢٢) و « معرفة السنن والآثار » (١١١/١) والخطيب في  
« تاريخه » (٣٩٤-٣٩٥/١٣) . وقد ذكر ابن عيينة عقبه - عند الخطيب -  
كلاما يسيء إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله وغيره ، أثرت الإمساك عنه .

٢ - يحيى بن أيوب الغافقي المصري عند ابن عبد البر (١٣٦/٢) . وهو  
صدوق حافظ ، ربما وهم .

٣ - إسماعيل بن عياش الحمصي - عند الخطيب - ، وهو ضعيف في غير  
الشاميين لكنه متابع كما ترى .

٤ - علي بن مسهر عند الدارمي (٥٠/١) لكنه أدخل : « محمد بن  
عبد الرحمن بن نوفل » بين هشام وأبيه ، ولم ينفرد بذلك ، بل توبع عليه من غير  
رواية هشام ، فرواه عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد قال :  
سمعت عروة بن الزبير يقول : فذكره بنحوه . وهذه عند ابن حزم (٢٢٣/٦) .  
والحاصل أن الأثر صحيح ثابت من طريقه عن عروة رحمه الله ، ويشبه أن  
يكون قد تلقاه من الإسرائيليات ، فالله أعلم .

٣ - أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله : رواه البيهقي في « المعرفة »  
(١١٠/١) من طريق الإمام الشافعي رحمه الله ، قال : سمعت عبد الله بن المؤمل  
الخزومي يحدث عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِن ، عن عمر بن عبد العزيز  
أنه قال : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف ، الخزومي قال الحافظ (٣٦٤٨) :  
« ضعيف الحديث » .

٤ - أثر الحسن رحمه الله : قال ابن عبد البر (١٣٧/٢) : « وروى الحسن ابن واصل عن الحسن قال : إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق ، فتركوا الآثار وقالوا في الدين برأيهم ، فضلوا وأضلوا » . وإسناده - مع كونه معلقاً - واه ، الحسن بن واصل هو ابن دينار أبو سعيد التميمي . أحد الهلكى . قال البخارى : تركه يحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ووكيع . وقال ابن معين وأبو داود : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب . وقال النسائى : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

( وبعد ) فأقر بأن اجتماع هذه الطرق لى إنما هو من فضل الله تبارك وتعالى - وَحَدَهُ - عَلَيَّ ، متبرئاً من كل حول وقوة لى . والله لولا الله ما أهدتنا لولاه ما صمنا ولا صلينا ومن ظن بأخٍ له مسلمٍ غير الحق ، فالله تعالى حسيه ، وهو معامل كل امرئ بما يستحق ، وأسأله تعالى أن يرزقنى لسانا صادقا ، وقلبا سليما . ربِّ تقبل توبتى ، واغسل حوبتى ، وأجِبْ دعوتى ، واهد قلبى ، وسدد لسانى ، واسلل سخيمة قلبى . اللهم اجعلنى خيراً مما يظنون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واغفر لى ما لا يعلمون .

### الحديث الثانى والثمانون :

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته ، حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

ضعيف . رُوى من حديث أبى فاطمة الإيادى ، ومن مرسل محمد بن الحنفية .

أولاً : حديث أبى فاطمة :

رواه ابن الأثير رحمه الله فى « أسد الغابة » (٢٤٢/٦) عن محمد بن أبى بكر المدينى ( وهو الحافظ أبو موسى ) بإسناده إلى عثمان بن سعيد الدارمى ،

أخبرنا محمد بن بكار ، أخبرنا عنبة بن عبد الرحمن ، عن أبي عمران الجوني عنه به . وإسناده واه جداً . عنبة بن عبد الرحمن هو ابن عنبة بن سعيد الأموي ، متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع كما في « التقریب » ( ٥٢٠٦ ) . فعله من وضعه ، فإن المعروف أنه أثر مقطوع كما يأتي في محله . ولو صح إسناده إلى أبي فاطمة هذا لما دل على صحة صحبته ، فإنه لم يصرح بسماعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولم أرَ الحافظ رحمه الله أوردته في الأقسام الأربعة من « كنى الإصابة » ، فالله أعلم .

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في « المقاصد » ( ٩١٢ ) : « وقد علم له الديلمي في الهامش : أبو فاطمة الإيادي المصري ( كذا ) » . قال الشيخ الغماري في حاشيته : « يعني أنه مروى من حديث أبي فاطمة ، لكن لم نقف عليه » ! وقال المعلق على « آداب البيهقي » : « أخرجه الحاكم في « تاريخه » والبيهقي في « السنن » عن أبي فاطمة الإيادي مرفوعاً ... » كذا قال ، وإنما رمز السيوطي للحديث في « جامعه » ( ٧٥٩٣ ) : « هب » ، وهو رمز البيهقي في « شعب الإيمان » كما يعلم طالب العلم المبتدئ . وبين الحافظ المناوي ( ٣٦٤/٥ ) أن البيهقي رواه من طريق الحاكم مصرحاً به ، فكان العزو إليه أولى ، وحكى عن الثاني قوله : « لم نكتبه إلا بهذا الإسناد ، وإنما نعرفه عن محمد ابن الحنفية من قول الحاتم » . كذا في « الفيض » ، ولم أفهم معنى اللفظة الأخيرة ، فإن كان صوابها « الحاتم » ، وكان معناها أن الحديث معروف عن ابن الحنفية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا ، فسيأتي أن رفع الحديث وهم ، وما أظن يخفى على الحاكم أن خلقاً من الثقات قد رَووه عن ابن المبارك بسنده إلى ابن الحنفية مقطوعاً وقد رواه هو كذلك كما يأتي في كلام للذهبي ، فالظاهر أنه يرجح الرفع مطلقاً ، وإن كان الإعلال بالوقف أو الإرسال أظهر من الشمس في كبد السماء : وهو مذهب تنباه بعض المبتدئين في أيامنا هذه ، فالله المستعان .

ثانياً : مرسل محمد بن الحنفية : رواه الحاكم - في تاريخه - وعنه الديلمي كما في « المقاصد » و « حاشية الفردوس » ( ٤٥٣/٣ ) قال الديلمي : « أخبرناه أحمد بن خلف رحمه الله كتابةً قال : حدثنا الحاكم حدثنا محمد بن صالح بن هانيء حدثنا أبو سعيد الحسين بن عبد الصمد ( الصواب : الحسن ) حدثنا عبد الله بن إبراهيم الشنقاصي ( الصواب : الشيباني ، كما في المقاصد ) حدثنا ابن المبارك حدثنا الحسن بن عمرو ... ( بياض لعل محله : الفقيمي ) عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية رضى الله عنه قال : قال ( في الأصل : قال ، ثلاث مرات ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحديث . وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، وعبد الله بن إبراهيم الشيباني - راويه عن ابن المبارك - لم أجد له ترجمة ، ولعل الحاكم ترجم له في « تاريخ نيسابور » ، والحسن بن عبد الصمد صحح له الحاكم بعض أحاديث في « المستدرک » ، ولم أجد له في موضع آخر ، إلا أن يكون في التاريخ المذكور أيضاً . فالله أعلم . ولا ريب أن رفع هذا الكلام وهم ممن دون ابن المبارك ، فإن الثابت عنه بهذا الإسناد وقفه على ابن الحنفية ، وقد رواه عنه هكذا :

١ - الحسن بن عرفة في « جزئه » ( ١٦ ) ومن طريقه ابن المقرئ في « معجمه » ( ٣٣٥ ) والخطابي في آخر « العزلة » ( ص ٢٤٠-٢٤١ ) والبيهقي في « الآداب » ( ٢٢٤ ) وابن عساكر ( ٧٣١/١٥-٧٣٢ ) وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » ( ١٤٦/٣ ) والذهبي في « السير » ( ١١٧/٤ ) و « معجم الشيوخ » ( ٤٠٥ ) ، وقال : « رواه الحاكم في « تاريخ بلده » عن الخطابي عن الصفار ، فوقع بدلاً عالياً .

٢ - الحسين بن الحسن المروزي عند ابن عساكر ( ٧٣١/١٥ ) ولم أره في « الزهد » .

٣ - بشر بن محمد السخيتاني المروزي عند البخاري في « الأدب » ( ٨٨٩ ) .

٤ - محمد بن حميد الرازي عند أبي الشيخ كما علقه عنه الديلمي ، وكذا ابن أبي الدنيا في « الحلم » (٨٧) .

٦،٥ - أحمد بن جميل المروزي وداود بن عمرو الضبي البغدادي عند ابن أبي الدنيا .

٧ - عبيد الله بن محمد بن عائشة عند أبي نعيم (١٧٥/٣) .

٨ - أحمد بن منيع عند أبي نعيم أيضا (١٦٢/٨) ، وزاد قول ابن المبارك - عَقِبَهُ - : « هذا مثلي ومثلكم » .

٩ - عمرو بن زياد الباهلي الثوباني عند الحكيم الترمذي وعنه الديلمي ، وزاد : « قال ابن المبارك : يوم سمعت ذلك الحديث صمت ذلك اليوم وتصدقت بدينار . قال ابن المبارك : لولا هذا الحديث ما جمعني الله وإياكم على حديث » . والباهلي هذا وضَّاع ، وكأنه يريد أن يظهر براعته في الوضع والسجع ، وأبي أن يسعه ما وسع الناس ! وإسناد هذا الأثر صحيح غريب ، تفرد به ابن المبارك - كما هو بيِّن - ، وقال عنه السخاوي : « قال شيخنا : والموقوف هو المعروف » . وقال الحافظ العلاءي : « هذا - يعني المرفوع - إنما هو من كلام ابن الحنفية » كما في « الفيض » . والله أعلى وأعلم .

### الحديث الثالث والثمانون :

« ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها » ، ولفظ أكثرهم : « ليس على المرأة حرم ... » الحديث .

منكر . رواه العقيلي (١١٦/١) والطبراني في « الكبير » (٣٧٠/١٢) و « الأوسط » وابن عدى (٣٤٩/١) و عنه وعن غيره البيهقي (٤٧/٥) والخطيب (٩/٧-١٠) من طرق عن عبد الله بن رجاء ثنا أيوب بن محمد

أبو الجمل ( زاد في رواية : ثقة ) ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به . وإسناده ضعيف ، أيوب هذا ، قال العقيلي : « بهم في بعض حديثه » . وقال ابن عدى : « لا أعلمه يرفعه عن عبيد الله غير أبي الجمل هذا » . وقال البرقاني ( شيخ الخطيب ) : « قال الدارقطني : لم يرفعه غير أبي الجمل وكان ضعيفاً ، وغيره يرويه موقوفاً » . وقال البيهقي : « وأيوب بن محمد أبو الجمل ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، فقد ضعفه يحيى بن معين وغيره . وقد روى هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعا ، والمحفوظ موقوف » . وقال الهيثمي ( ٢١٩/٣ ) : « رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه أيوب بن محمد اليمامي ، وهو ضعيف » .

قلت : وله عن ابن عمر - موقوفا - طريقان :

الأولى : عند البيهقي من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه ، ولفظه : « إحصاء المرأة في وجهها ، وإحصاء الرجل في رأسه » وقال : « هكذا روى الدراوردي وغيره موقوفا على ابن عمر » . وعند العقيلي من طريق سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن عبيد الله به ، بلفظ : « الذن من الرأس فلا تغطه » . وقال : إحصاء المرأة في وجهها ، وإحصاء الرجل في رأسه » . وعلقه ابن حزم في « المحلى » ( ٩٢/٧ ) عن سعيد بن منصور به . وإسناده صحيح .

الثانية : قال ابن حزم ( ٩١/٧ ) : « روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن محمد بن المنكدر قال : رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها - وهي محرمة - ، فقال لها : اكشفي وجهك ، فإنما حرمة المرأة في وجهها » . وإسناده صحيح أيضا .

وليس في ذلك إيجاب كشف المحرمة لوجهها أمام الرجال بحال . قال ابن حزم رحمه الله : « مسألة : ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك ، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من

على رأسها على وجهها . أما أمر المرأة ، فلأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهاها عن النقاب ؛ ولا يسمى السدل نقاباً ، فإن كان البرقع يسمى نقاباً لم يحل لها لباسه . وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحل لها ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا نهيتكم عن شيء فدعوه » ، وقال تعالى : ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ . فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فباح ، وما لم ينه عنه فحلال ، وبالله تعالى التوفيق . وقد صح في ذلك خلاف . روينا من طريق الحجاج ... فذكر ما تقدم . قال : « وصح خلاف هذا عن غيره كما روينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي محرمة . وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت : سئلت عائشة أم المؤمنين : ما تلبس المحرمة ؟ فقالت : لا تنتقب ، ولا تلثم ، وتسدل الثوب على وجهها . وعن عثمان أيضاً كذلك ، فكان المرجوع في ذلك إلى ما منع منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وسلم فقط . وأما الرجل ... » إلخ ، فكان مما ذكره - رحمه الله - : « ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال : المحرم يغطي ما دون الحاجب ، والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها » . وبالله التوفيق ، وهو تعالى أعلى وأعلم .

### الحديث الرابع والثمانون :

« ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء » .

ضعيف جداً . رواه الطوسي الرافضي في « أماليه » ( ص ٣١٦ ) من طريق أبي عبد الله محمد بن علي بن خلف البلخي ، والدليمي في « مسند الفردوس » - كما في حاشيته « الفردوس » ( ٤٦٦/٣ ) - واختصرت بعض إسناده - من طريق محمد بن علي بن الحسين الجباخاني حدثنا الحسن بن علاء بن القاسم الدهان

حدثنا مكى بن إبراهيم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره . وقد قال الديلمي - قبل ذلك - : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمثل أحيانا بأبيات هذا أحدها ، وربما قاله من غير تعمد للشعر فجاء موزوناً . أخبرناه أبو إسحاق المراغى ... » . فذكره . وهذا إسناد ضعيف جداً ، كأنه موضوع على مكى ابن إبراهيم رحمه الله ، ففيه :

١ - الحسن بن العلاء بن القاسم الدهان ، قال الحافظ رحمه الله في « اللسان » (٢/٢٢١) : « عن يزيد بن هارون . وعنه محمد بن علي بن الحسين ابن الفرج البلخي . أشار أبو عثمان الصابوني في كتاب « المائتين » إلى كذبه ( في الأصل : كتبه ) ، وقد ذكرت ذلك في ترجمة الراوى عنه » .

٢ - محمد بن علي بن خلف البلخي ، والظاهر أنه : « الجباخاني » الذي في إسناده الديلمي ، فإن اسمه : « محمد بن علي بن الحسين ( في اللسان : الحسن ، والتصويب منه في الموضع الذي أشار إليه الحافظ ) بن الفرج بن خلف ابن عبد الله بن .... البلخي كما في « اللسان » (٥/٣١٦) وكذا الأنساب (٢/١٤) - إلا أنه أسقط خلفاً من اسمه - ، وقال : « الجباخاني البلخي الحافظ ، من جباخان بلخ ... » حتى قال : « وكان يحفظ ، غير أن الثقات تكلموا فيه ، ولم يكن في الحديث بذاك ... » . ثم حكى كلاماً للحاكم يقول في آخره : « والغالب على رواياته المناكير » . وقال الحافظ « ... قال أبو عثمان الصابوني أول الجزء الثالث من كتاب « المائتين » بعد أن أورد عن كامل ( يعنى الراوى عنه ) بهذا السند حديثاً صحيحاً من يزيد فصاعداً : إنما أخرجه شيخنا في « فوائده » عن شيخه هذا عن شيخه لأنه لم يجده عالياً من طريق يزيد إلا من هذا الوجه ، وفي حالهما نظر » اهـ .

قلت : وهذا ما أوماً إليه الحافظ في ترجمة « الحسن بن العلاء » ، لكنه

أفرد : « محمد بن علي بن الحسين البلخي بترجمة مستقلة في (٣٠٣/٥-٣٠٤) وذكر فيها كلام الحاكم وغيره ، وأورد له حديثاً من مناكيره ، قال عقبه : « قال الذهبي في « التجريد » : هذا موضوع » . قلت : فأيا كان الأمر ، فكلاهما - إن كانا اثنين - مطعون فيه .

وهذا التردد منى في كون : « الحمدين » واحداً أو اثنين كاد يلفتني عن إيراد هذا الحديث أصلاً ، لكن شاء الله عز وجل لي الإقدام ، والنتيجة في خاتمة الأمر واحدة ، وبقيت علة .

٣ - وهي عنعنة ابن جريج - مع براءته من هذا الحديث في غالب الظن - ، فإنه مدلس قبيح التدليس كما قال الحافظ الدارقطني رحمه الله ، وقد ذكرنا شيئاً من هذا عند الحديث الستين . أما روايته عن عطاء بن أبي رباح بصيغة : « قال عطاء » - خاصة - فتدل على السماع كما صرح هو بذلك<sup>(١٦)</sup> .

( والحديث ) أورده محقق « فوائد ابن الصواف » ( ص ٦٣ ) - في الحاشية - وعزاه للطوسي ، قال : « وإسناده فيه نظر ، وهو بهذا اللفظ بيت شعر مشهور لعدي بن الرعاء الغساني ( الخزانة ٤/١٨٧ ) وحامسة ابن الشجري ٥١/ كما قال صاحب حاشية الحيوان للجاحظ ٦/٥٠٧ ) اهـ .

( والصحيح ) أن الذي كان يتمثل بهذا البيت هو الحسن بن أبي الحسن البصرى التابعى الجليل الزاهد شيخ الإسلام رحمه الله ، وقد تعددت إليه الأسانيد بذلك :

١ - فروى ابن أبي شيبة (٥١٧/٨) عن ابن فضيل عن عاصم ( وهو الأحول ) قال : ما سمعنا الحسن يتمثل ببيت من شعر قط إلا هذا البيت :

(٢٦) فقد روى عنه يحيى بن سعيد ، قال : « إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت » . قاله أبو بكر بن أبي خيثمة حدثنا إبراهيم بن عرعة عن يحيى به ، كما في « التهذيب » (٤٠٦/٦) . وإسناد هذا الأثر صحيح .

فذكره ، ثم قال : « وصدق والله ، إنه ليكون حيا وهو ميت القلب » . وإسناده صحيح . وهذا إخبار من عاصم - عفا الله عنه - بمبلغ علمه ، وإلا فقد روى ابن أبي شيبة (٥٢٤/٨) عن ابن فضيل - أيضا - عن ابن شبرمة قال : سمعت الحسن يتمثل بهذا البيت :

يسر الفتى ما كان قدم من ثقى إذا عرف الداء الذى هو قاتله

وإسناده صحيح أيضا ، والمتبع قد يجد آثاراً عن الحسن سوى هذا .

٢ - وروى عبد الرزاق (٢٢٠/٣) عن معمر قال : أخبرني من سمع الحسن يقص ، يقول في قصصه : « صدق الذى يقول : فذكره » . وإسناده ضعيف لإبهام شيخ معمر .

٣ - ورواه أبو نعيم (١٤٣/٢) - فى آخر أثر طويل جداً - من طريق أبى عبيدة سعيد بن زرى قال : سمعت الحسن يعظ أصحابه ، يقول : إن الدنيا دار عمل ، من صحبها بالبغض لها والزهادة فيها سعد بها ونفعتة صحبتها ... » إلى أن قال : ثم قال : فذكره . وسعيد بن زرى واه . والعمدة على الطريق الأولى .

فائدة جليلة : روى أبو نعيم (٢٧٤/١-٢٧٥) من طريق عبد الرزاق ثنا بكار بن عبد الله حدثنى خلاد بن عبد الرحمن أن أبا الطفيل حَدَّثَهُ أنه سمع حذيفة يقول : يا أيها الناس ، ألا تسألونى ؟ فإن الناس كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، ألا تسألون عن ميت الأحياء ؟ فقال<sup>(٢٧)</sup> إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فدعا الناس من الضلالة إلى الهدى ، ومن الكفر إلى الإيمان ، فاستجاب له من استجاب ، فحىي بالحق من كان ميتا ، ومات بالباطل من كان حيا . ثم ذهبت

(٢٧) كذا فى « الحلية » بدون جواب القوم .

النبوة ، فكانت الخلافة على منهاج النبوة ، ثم يكون مُلكاً عضوضاً ؛ فمن الناس من ينكر بقلبه ويده ولسانه ، والحق استكمل . ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه كافاً يده ، وشعبةً من الحق ترك . ومنهم من ينكر بقلبه كافاً يده ولسانه ، وشعبتين من الحق ترك . ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه ، فذلك ميت الأحياء . وإسناده قوى متصل ، وفيه - من اللطائف الإسنادية - صحابيان يروى أحدهما عن الآخر . ورواه مختصراً ابن أبي شيبة (١٧٢/١٥-١٧٣) وأبو بكر الشافعي في « الغيلانيات » (٤١٥) وابن الصواف في « فوائده » ( الجزء الثالث : ٢٢ ) والبيهقي في « الشعب » ( ١٨٧/٣/٣ ) من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل قال : « سئل حذيفة : ما ميت الأحياء ؟ قال : الذي لا ينكر بيده ولا لسانه ولا قلبه » . ورجاله ثقات لكن حبيباً مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ في « طبقات المدلسين » ( ٦٩ ) ، ولكن تقبل عننته خاصة فيما رواه عن أدركهم - بواسطة - ، كروايته عن طاووس وسعيد ابن جبير عن ابن عباس ، ومجاهد عن ابن عمر - على سبيل المثال - ، فقد أدرك ابنا عباس وعمر رضى الله عنهم ، فلو أراد أن يدلس لأسقط الوساطة وقد قال شيء من ذلك الحافظ رحمه الله في موضع لا أستحضره الآن وكذلك رواية شعبة عنه ، وعن شيوخه المدلسين جُملةً ، محمولة على السماع ، فإنه - رحمه الله - كان لا يقبل من شيوخه تدليساً ، بل كان - في غالب الأمر - يوقفهم على السماع كما هو مقرر في محاله من كتب الرجال . وبالله التوفيق ، وهو - سبحانه - أعلى وأعلم .

### الحديث الخامس والثمانون :

« ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشتري » .

ضعيف ، مُعلَّل بالوقف والمخالفة في الإسناد .

قال ابن أبي حاتم - رحمهما الله - في « علل الحديث » (٣٩٤/١) :  
« سألت أبا عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن  
سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره ( وتصحفت :  
« حيا » إلى : « جما » ) . قال أبا : هذا خطأ ، إنما هو الزهري عن حمزة  
ابن عبد الله عن أبيه » اهـ . قلت : ولم أقف على الحديث من طريق حاتم بن  
إسماعيل - ولا غيره - مرفوعاً في مكان آخر . وحاتم ثقة حافظ ، أشار الإمام  
أحمد رحمه الله إلى بعض اللين فيه ، فقال أبو بكر الأثرم عنه : حاتم بن إسماعيل  
أحبُّ إلى من الدراوردي ، زعموا أن حاتم كان فيه غفلة ، إلا أن كتابه صالح .  
وكذلك ابن المديني رحمه الله بقوله : « روى عن جعفر - يعني ابن محمد -  
أحاديث مراسيل ، أسندها » . وقد خالفه جماعة عن الأوزاعي في هذا الحديث ،  
فأوقفوه ، ورواه غير الأوزاعي عن الزهري ، فأوقفه أيضا .

وقد علق البخاري رحمه الله في « صحيحه » (٩٠/٣) الحديث - موقوفاً على  
ابن عمر - ، فقال : « باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو  
مات قبل أن يقبض ، وقال ابن عمر رضي الله عنهما : « ما أدركت الصفقة حياً  
مجموعاً ، فهو من المتاع » . ووصله الحافظ رحمه الله في « تغليق التعليق »  
(٢٤٢/٣-٢٤٣) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعي ، ومن طريق محمد  
ابن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه  
به ، وقال : « لفظ الوليد ، تابعه يونس ، عن الزهري : أخرجه ابن وهب  
في « جامعه » عنه ، وهذا موقوف صحيح الإسناد » . ومن طريق الوليد بن  
مسلم ، رواه الدارقطني (٥٣/٣-٥٤) . ومن طريق ابن وهب رواه الطحاوي  
في « شرح معاني الآثار » (١٦/٤) ، ورواه أيضا بشر بن بكر عن الأوزاعي  
به . وجميع هذه الأسانيد صحيحة سوى طريق محمد بن كثير - وهو  
المصيبي - فإنه ضعيف ، لكنه متابع . وأما الخلاف الفقهي في المسألة ، فقد  
بسطه الحافظ أيضا في « الفتح » (٤١٣/٤) ، فليطالعه من شاء . والله أعلى وأعلم .

## الحديث السادس والثمانون :

« ما أمر حاج قط » .

ضعيف . روى من حديث ابن المنكدر - من طرق عنه - عن جابر ،  
ومن مرسل ابن المنكدر .  
أولاً : حديث جابر :

رواه البزار (١٠٨٠) من طريق أبي عاصم - الضحاك بن مخلد النبيل -  
والبيهقي في « الشعب » (٧٤/٨) من طريق شريك كلاهما عن محمد بن أبي حميد  
عن محمد بن المنكدر عنه به ، وزاد البيهقي<sup>(٢٨)</sup> : « فقييل لجابر : ما الإعمار ؟  
قال : ما افتقر » . وقال : « محمد بن أبي حميد ضعيف » . وقال البزار : « تفرد  
به محمد بن أبي حميد ، وعنده أحاديث لا يتابع عليها ، لا أحسب ذلك من  
تعمده ، ولكن من سوء حفظه ، فقد روى عنه أهل العلم » .

قلت : وقد اختلف فيه على شريك ، فقد أورد الشيخ الألباني حفظه الله  
الحديث في « الضعيفة » (٢٠٠٠) ، وقال : « ضعيف . رواه الطبراني في  
« الأوسط » (٢/١١٠/١) عن شريك عن محمد بن زيد عن محمد بن المنكدر  
عن جابر بن عبد الله مرفوعاً ، وقال : « لم يروه عن ابن المنكدر إلا محمد  
ابن زيد » . قلت : وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ وهو ثقة ، لكن  
الراوى عنه شريك هو ابن عبد الله القاضى ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك أخرج  
له مسلم متابعة ، فلا تغتر بقول من أطلق فقال : « ورجاله رجال الصحيح » ،  
كالمندري (١١٤/٢) ، والهيثمي (٣٠٨/٣)<sup>(٢٩)</sup> ومن قلدهما كالمناوى والغمارى ،

---

(٢٨) والظاهر أنها أيضاً عند الطبراني في « الأوسط » ، فقد ذكرها المنذرى والهيثمي بعد عزو  
الحديث له وللبزار .

(٢٩) لفظهما - رحمهما الله - : « رواه الطبراني في « الأوسط » والبزار ، ورجاله رجال  
الصحيح » فإن كانا يقصدان رجال البزار ، فهو أولى بالتعقب ، فإن ابن أبي حميد - =

فإنه ذكر الحديث في « كنزه » ولم يتفرد به محمد بن زيد ، فقد أخرجه ابن عساكر (٢/٣٢٧/٥) من طريق محمد بن خالد بن عثمان : نا عبد الله بن محمد ابن المنكدر عن أبيه به . وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الحافظ في الرواة عن أبيه ، وإنما ذكر ابنه يوسف والمنكدر فقط . وفي الطريق إليه جماعة لا يعرفون . وعلى بن أحمد بن زهير التميمي . قال الذهبي : « ليس يوثق به » اهـ .

قلت : فهذه الطريق واهية ، وما قبلها ضعيفة ، ومحمد بن أبي حميد - في الأولى - ضعفه شديد كما بينته في القسم الأول من الكتاب (٢٣) . وليت الشيخ - حفظه الله - ذكر لنا راويه عن شريك عند الطبراني ، فإن في أمر شريك شيئاً من التفصيل وليس هو ضعيفاً بإطلاق .

قال ابن حبان رحمه الله في « الثقات » (٤٤٤/٦) : « وكان في آخر أمره يخطيء فيما يروى ، تغير عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسطة ليس فيه تخليط ، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة » . وقال الحافظ في « التهذيب » (٣٣٧/٤) : « وقال العجلي - بعد ما ذكر أنه ثقة - إلى آخره : وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعد ما ولى القضاء ، ففي سماعه بعض الاختلاط » . ولم أجد به هذا السياق في « ثقات العجلي » ولا في « تاريخ بغداد » أو غيره ، فالله أعلم .

وقال صالح جزرة : صدوق ، ولما ولى القضاء اضطرب حفظه . وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إسحاق - يعني الأزرق - وعباد بن العوام ويزيد كتبوا عن شريك بواسطة من كتابه ، كان قدم عليهم في حفر نهر .

---

= على وهائه - ليس من رجال الصحيح ، بل روى له الترمذي وابن ماجه . وإن كانا يقصدان الطبراني ، فمتعقب بكلام الشيخ .

قال : كان شريك رجلاً له عقل ، فكان يحدث بعقله ، فقال أحمد : سماع هؤلاء أصح عنه ، قيل : إسحاق الأزرق ثقة ؟ فقال : إى والله ثقة . كما في « تاريخ بغداد » ( ٦ / ٣٢٠ - ٣٢١ ) .

وقال البغوي في « الجعديات » ( ٢٥٢٢ ) : « حُدِّثت عن أبى نعيم ، قال : ما كتبت عن شريك بعد ما ولى القضاء إلا حديثاً واحداً » .

قلت : وراوى الحديث عند البيهقي هو سعيد بن سليمان الواسطي ، وهو - وإن لم ينص عليه الإمام أحمد خاصة - لكن لا شك أن رواية الواسطيين<sup>(٣٠)</sup> عن شريك أصح من رواية الكوفيين ، فأخشى أن تكون رواية شريك عن محمد ابن زيد لا عن محمد بن أبى حميد من رواية من سمع منه بعد تغير حفظه وتوليه القضاء ، أو يكون شيخ الطبراني فيه من شيوخه - غير القليلين - الذين لا يُعرف فيهم جرح ولا تعديل . و« المعجم الأوسط » موجود كله الآن لكن البحث فيه متعذر جداً لأننى لا أعرف عمّن رواه ، فنظرة إلى ميسرة . فلو صح أحد الاحتمالين المذكورين ، تكون هذه الرواية معلولة لا يعتد بها في الاقتصار على تضعيف الحديث .

وهناك ملاحظة أخرى على كلام الألبانى حفظه الله ، أعنى قوله : « وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة » . وهو معذور في ذلك ، فإن عبد الله هذا مقل جداً ، لذلك لم يذكره كبير أحد . قال الحافظ مسعود بن على السجزي في « سؤالاته للحاكم » ( ٣٢٦ ) - رحمهما الله - : « وسمعت يقول : قد حَدَّثت من ولد محمد بن المنكدر ثلاثة ، يوسف ، وعبد الله ، والمنكدر ،

(٣٠) إلا أن يزيد بن هارون - خاصة - يتوقف في روايته عن شريك ، فقد روى الخطيب في « الكفاية » ( ص ٥١٥ ) عنه : قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس ، إلا مسعر بن كدام وشريكا . وفي إسناده أبو الفتح الأزدي لكنه يمشى في مثل ذلك . والظاهر أن يزيداً سمع منه أيضاً بالكوفة ولا ندرى أكان قد ولى القضاء أم لا ، فالله أعلم .

وعبد الله أعزهم حديثاً . وأحال محققه - جزاه الله خيراً - على « طبقات ابن سعد » ( القسم المتمم لتابعي أهل المدينة : ١٨٨ ) ، وفي هذه الصفحة ترجمة محمد بن المنكدر (٧٢) ، وفيها : « محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مُرَّة ، وأمّه أم ولد ، ويكنى أبا عبد الله<sup>(٣١)</sup> ، فولد محمد بن المنكدر : عمر ، وعبد الملك ، والمنكدر ، وعبد الله ، ويوسف ، وإبراهيم ، وداود لأم ولد ... » إلخ .

ثانياً : مرسل محمد بن المنكدر : رواه الفاكهي في « أخبار مكة » (٨٧٣) من طريق ابن أبي عدى عن محمد بن أبي حميد - أيضاً - عنه مرفوعاً مرسلًا . فإن كان ابن أبي عدى - وهو ثقة حافظ وثقوه ، وقال أبو حاتم - مرة - : « لا يحتج به » . وهذه ذكرها الذهبي في « الميزان » (٦٤٧/٣) ، فإن كان حفظه هكذا ، فالاختلاف من ابن أبي حميد ، ولم يصب في رفعه لا مرسلًا ولا موصولًا ، ( فالصحيح ) إيقافه على محمد بن المنكدر نفسه - رحمه الله - كما رواه ابن أبي شيبة (٩٦/٤) ، قال : « نا ابن عيينة عن ابن المنكدر قال : ما أمر حاجٌ قط . يعنى : ما افتقر » . وهذا إسناد جليل صحيح على شرط الشيخين ، وابن عيينة من أجل الرواة عن ابن المنكدر ، وهو عالم به وبغيره من الحجازيين . قال ابن مهدي : « كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز » . كما في « التهذيب » (١٢١/٤) . وابن المنكدر تابعي فاضل ومن خيار التابعين . قال ابن عيينة عنه : « كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ، ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه » . وقال ابن حبان : « كان من سادات القراء ، لا يتألك البكاء إذا قرأ

(٣١) هذه الكنية تنبه المطلع عليها إلى أن له ولدًا اسمه : « عبد الله » ولكن ما شاء الله كان . وفي هذه المسألة من العبرة أنه « لا يصح الاكتفاء في إثبات الرواة أو تفهيم بما يورده الحافظ المزى رحمه الله في شيوخ كل راوٍ والرواة عنه من « تهذيب الكمال » ، فقد فاته الكثير الكثير .

أحد حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الذهبي في « السير »  
(٣٥٣/٥) : « الإمام الحافظ القدوة ، شيخ الإسلام أبو عبد الله القرشي التيمي  
المدني ... » .

## الحديث السابع والثمانون :

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (١٣٨٧/٤) وعنه البيهقي في « الشعب »  
(٢٥٤) (٣/١) ق ١٢ ب - ١٣) والخرائطي في « مساوىء الأخلاق » (٢٥٤)  
والطبراني في « الأوسط » - كما عزاه إليه الديلمي في « المسند » (ق : ٢١٩)  
كما في حاشية « الفردوس » (٣٧٠/٤) بزيادة : « بالغضب »<sup>(٣٢)</sup> ، من طريق  
صالح بن موسى الطلحي حدثنا معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن  
عائشة رضى الله عنها مرفوعا به . وإسناده ضعيف جداً كما في « ضعيف الجامع »  
(٨٨/٥) ، فقد قال الهيثمي في « المجمع » (١٤٧/٨) : « وفيه صالح بن موسى ،  
وهو متروك » . ورواه أيضا ابن مردويه كما في « الجامع الصغير » (٧٨٥٤) .

(والصحيح) عن معاوية بن إسحاق إيقافه على عروة بن الزبير - رحمه الله  
ورضى عن أبيه - ، كما رواه ابن أبي شيبة (٣٥٥/٨) وهناد في « الزهد »  
(٩٧٥) كلاهما عن وكيع ، والخرائطي (٢٥٣) ، وعنه ابن عساكر  
(٥٨٢/١١) من طريق الفريابي والمجازي ثلاثهم عن سفيان الثوري عن معاوية  
عنه به ، ولفظه : « ما بر والده من شد إليه الطرف » . وإسناده صحيح .  
( ووقع في إسناده الخرائطي اختصار وبياض صوته من « تاريخ دمشق » ) .

(٣٢) في إسناده الطبراني - بهذه الزيادة - : شيخه : « الهيثم بن خالد المصيصي » ، ضعفه  
الدارقطني ، وسكت عليه الهيثمي . وليست الزيادة في رواية الآخرين ، ولا في الأثر  
الموقوف .

وقد رواه ابن حبان في « الثقات » (٢٧/٨) من طريق شعيب بن حرب عن الثوري ، فأوقفه عليه . وإسناده صحيح . فإما أن يكون شعيب أو أحد ممن دونه قَصَّرَ به ، أو أن الثوري رحمه الله كان يسنده إلى عروة تارة ، ويذكره من قبل نفسه أخرى ، فالله أعلم . وفي معناه ما رواه ابن أبي شيبة (٣٥٣/٨) عن ابن علي عن عمارة أبي سعيد ، قال : « قلت للحسن : إلى ما ينتهي العقوق ؟ قال : أن تحرمهما وتهجرهما وتحذ النظر إلى وجه والديك ، يا عمارة ! كيف البر لهما ؟ » . وإسناده صحيح . ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في « زوائد الزهد » ( ص ٢٦٣ ) من طريق حزم - وهو ابن أبي حزم القطعي عن عمارة بنحوه - بزيادة ونقص - وفي آخره : « قال : أما علمت أن نظرك في وجه والديك أو والدتك عبادة ؟ » . وإسناده صحيح أيضا .

تنبيه : أما حديث : « من أحزن والديه فقد عقهما » ، فكذب موضوع ، رواه الخطيب في « جامعه » (١٦٩٩) عن علي مرفوعا ، وفيه : محمد بن محمد ابن الأشعث الكوفي ، وهو رافضي يضع الحديث . وضع كتابا كاملاً بأسانيد مسلسلة بآل البيت ، سماه « السنن » ، وقد ذكرت له حديثا في حاشية « البدائل » (٥١/١) . وسأعيد ذكره عند الحديث السادس والتسعين بإذن الله . ولم يطلع العلامة الألباني حفظه الله على إسناده ، فقال في « ضعيف الجامع » (١٥٢/٥) : « ضعيف » ، استناداً إلى قاعدة الحافظ السيوطي رحمه الله في ضعف كل ما تفرد به جماعة من المخرجين ، منهم الخطيب في « جامعه » ، فلزم التنبيه .

### الحديث الثامن والثمانون :

« من اقترب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ، ويخزن العمل ، ويُقرأ بالقوم المشاة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل :

وما المشاة؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل .

ضعيف . رواه الحاكم (٥٥٤/٤) من طريق هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة حدثني عمرو بن قيس السكوني قال : كنت مع أبي الفوارس ( كذا ، ولعل الصواب : مع أبي في الوفد كما في الرواية الأخرى له ) وأنا غلام شاب ، فرأيت الناس مجتمعين على رجل . قلت : من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن عمرو ابن العاص ، فسمعتة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فذكره ، وهذا إسناد لين ، رجاله كلهم ثقات سوى هشام بن عمار ، وهو صدوق مقرأء كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح ، كما في « التقريب » . قلت : ويستثنى من ذلك رواية الإمام البخارى ومن سمعوا منه قبل ذلك . ورواه عند الحاكم هو إبراهيم بن يوسف الهسنجاني - وهو ثقة حافظ توفى ٣٠١ - فيبعد أن يكون متقدم السماع من هشام ، والله أعلم . والحديث رواه أيضا الطبراني في « الكبير » بنحوه ، وقال الهيثمي (٣٢٦/٧) : « ورجال رجال الصحيح » . قلت : وأحاديث ابن عمرو وقعت في القسم المفقود من « المعجم » ، ولكن يغلب على الظن أنه رواه من طريق هشام بن عمار أيضا ، فإنه من شيوخ البخارى كما تقدم .

( وقد ) خالف هشاماً جماعة من الثقات ، فأوقفوه على عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، وهم : الإمام الأوزاعي ، وإسماعيل بن عياش ، ومعاوية بن صالح الحضرمي ، ومحمد بن حمير .

١ - فقد روى الحاكم (٥٥٤-٥٥٥) - عقب ما تقدم - من طريق محمد ابن كثير الصنعاني ثنا الأوزاعي عن عمرو بن قيس السكوني قال : « خرجت مع أبي في الوفد إلى معاوية فسمعت رجلاً يحدث الناس ، يقول : « إن من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ، وأن يخزن الفعل والعمل ويظهر القول ، وأن يقرأ بالمشاة في القوم ليس فيهم من يغيرها أو ينكرها . فقيل :

وما المثناة؟ قال : ما اکتبت سوى کتاب الله عز وجل .

قال : فحدثت بهذا الحديث قوما ، وفيهم إسماعيل بن عبيد الله ، فقال : أنا معك في ذلك المجلس ، تدرى من الرجل ؟ قلت : لا . قال : عبد الله بن عمرو .

وقال : « هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً ، ولم يخرجاه . » وقال الذهبي : « صحيح » . قلت : بل محمد بن كثير المصيصى صدوق كثير الغلط كما في « التقريب » ، لكن المتابعات الآتية تؤكد صحة روايته إن شاء الله تعالى .

٢ - ورواه أبو عبيد في « الغريب » (٢/٣٢٨-٣٢٩) ، قال : « حدثناه إسماعيل بن عياش قال : حدثني عمرو بن قيس السكوني ... » فذكره . وإسناده صحيح .

٣ - ورواه ابن أبي شيبة (١٥/١٦٥-١٦٦) عن زيد بن الحباب قال : أخبرنا معاوية بن صالح قال : أخبرني عمرو بن قيس الكندي ... فذكره وإسناده جيد ، ومعاوية ثقة حافظ .

٤ - ورواه نعيم بن حميد في « الفتن » (٦٧٦) من طريق محمد بن حمير عن عمرو بن قيس به أفاده محقق « المصنف » جزاه الله خيراً . وابن حمير صدوق . فظهر من مجموع هذه الطرق ، أن رواية هشام بن عمار - على لينها - مَعْلَةٌ بالوقف . والله أعلى وأعلم .

فائدة : قال أبو عبيد - عقب هذا الأثر - : « فسألت رجلاً من أهل العلم بالكتب الأول قد عرفها وقرأها عن المثناة ، فقال : إن الأحبار والرهبان من بنى إسرائيل بعد موسى وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله تبارك وتعالى ، فسموه بالمثناة ، كأنه يعنى أنهم أجلوا فيه ما شاعوا وحرموا

فيه ما شاعوا على خلاف كتاب الله تبارك وتعالى . فهذا عرفت تأويل حديث عبد الله بن عمرو أنه إنما كره الأخذ عن أهل الكتب ( كذا ) لذلك المعنى ، وقد كانت عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك ، فأظنه قال هذا لمعرفة بما فيها ، ولم يرد النهي عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته ، وكيف ينهى عن ذلك ، وهو أكثر الصحابة حديثاً عنه ؟ » اهـ . والله والمستعان ، ولا حول ولا قوة إلا به .

### الحديث التاسع والثمانون :

« من استرضى فلم يرضَ فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » .

لا أصل له مرفوعاً . قال الحافظ السخاوى فى « المقاصد » ( ١٠٧٩ ) : « ليس فى المرفوع ، وإنما هو فيما أورده البيهقى فى « الشعب » من جهة جعفر ابن محمد الصادق قال : من لم يغضب عند التقصير ، لم يكن له شكر عن المعروف ، ومن طريق الربيع ، وفى « مناقب الشعب » ( كذا ) من جهة أحمد ابن سنان كلاهما عن الشافعى من قوله بزيادة : « ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » . وذكره عنه الشوكانى رحمه الله فى « الفوائد المجموعة » ( ص ٢٩٥ ) باختصار الكلام عن طريقه .

وقال الشيخ ملا على القارى فى « المصنوع » ( ٣١٠ ) : « من كلام الشافعى » . وذكره العلامة محمد الأمير الكبير المالكى فى « النخبة البهية » ( ٣٧٧ ) وقال : « وفى رواية جبان » . وقال : « ليس بحديث ، بل من قول الشافعى » . قلت : رواه البيهقى فى « مناقب الشافعى » ( ٢٠٢/٢ ) من طريق أحمد بن محمد بن الحسين المصرى عن الربيع به . ورواه ابن عساكر ( ٣٢/١٥ ) من طريق البيهقى أيضا - بإسناد آخر - عن أبى بكر بن إسحاق عن الزبير

ابن عبد الواحد عن محمد بن ... عن الربيع به ( كذا في النسخة الظاهرية ببياض في اسم أبي الراوى عن الربيع ) وفي الطريق الأولى : أحمد بن محمد بن الحسين المصرى ، ترجم له الذهبى فى « السير » ( ١٥ / ٥٤١ : ٥٤٣ ) ، فقال : « الشيخ الكبير ، مسند وقته ، أبو الفوارس أحمد بن محمد بن الحسين بن السندى ، المصرى الصابونى ... » حتى قال : « وهو صدوق فى نفسه . وليس بحجة ، وقد أدخل عليه حديث باطل فرواه » . ثم روى بإسناده إليه عن محمد بن حماد الطهرانى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة مرفوعا : « النظر إلى وجه عليّ عبادة » .

وقال : « فهذا أدخل على أبي الفوارس » . وقال فى « الميزان » : « صدوق إن شاء الله ، إلا أنى رأيت قد تفرد بحديث باطل عن محمد بن حماد الطهرانى كأنه أدخل عليه » . وقال فى « العبر » ( ٢ / ٨٠ ) : « وفيها - يعنى سنة ٣٤٩ - : أبو الفوارس الصابونى ، ... الثقة المَعْمَر ، مسند ديار مصر ... » .

وقال الحافظ فى « اللسان » ( ١ / ٢٩٦ ) : « وكان ينبغى ذكر ذلك الحديث ليُجتنب ، وسأبحث عنه إن شاء الله ، ثم رأيت عن الماليتى أن ابن المنذر قال : هو كذاب . فأورد ( كذا ) له الدارقطنى فى « غرائب مالك » حديثاً رواه عن العباس بن العباس بن الفضل بن عون التنوخى عن سودة بن إبراهيم الأنصارى عن مالك عن نافع عن ابن عمر فى تجاوز الله عن الخطأ والنسيان ، الحديث ، وقال عقبه : لا يصح ، ومن دون مالك ضعفاء . قلت : مات فى شوال سنة تسع وأربعين وثلاث مائة ، وقد جاوز المائة ... » إلخ .

قلت : فالرجل غير ثقة ، على أنه قد توبع عند ابن عساكر إلا أن اسم متابعه لم يأت كاملاً كما تقدم ، وقد ذكر الحافظ المزى فى « تهذيب الكمال » ( ٩ / ٨٨ ) ثلاثة من المحدثين يروون عن الربيع ما منهم إلا ثقة حافظ هم : أبو إسماعيل الترمذى - محمد بن إسماعيل - والأصم - محمد بن يعقوب -

والروياتي - محمد بن هارون - ، فأرجو أن يكون أحدهم . كذلك ذكر ابن عساكر (٣٤٠/٦) في ترجمة الزبير بن عبد الواحد جماعة من شيوخه المحمدين منهم : محمد بن إسحاق بن خزيمة ومحمد بن إسحاق السراج ومحمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلاني وغيرهم ممن يحتمل أن يكون لهم رواية عن الربيع . وأياً كان الأمر ، فقد تابع الربيع : أحمد بن سنان - وهو الواسطي أحد الثقات الحفاظ - كما تقدم عن السخاوي رحمه الله .

وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله نسبة هذا الأثر إلى الإمام الشافعي رحمه الله عليه ، إذ عقد الفصل السابع من كتابه « توالي التأسيس » في سياق شيء من بليغ كلامه نظماً ونثراً . وقال : « ذكر شيء من منشور كلامه » . قال : « وهو كثير لو جمع لكان جزءاً كبيراً ، وقد اقتصرته منه على ما ساقه الآبري ، وأبو نعيم ، والبيهقي بأسانيدهم الثابتة إليه محذوف الأسانيد » ، فذكره ( ص ١٣٦ ) .

أما رواية : « ومن استغضب فلم يغضب فهو جبان » ، فلم أقف عليها بعد ، ولا وجدت أحداً أشار إليها سوى الأمير المالكي ، فلعلها من تزييدات وتحريفات العامة في عصره بعد أن جعلوها حديثاً ، فردّ هو ذلك ، والله أعلى وأعلم .

### الحديث التسعون :

« من صلى صلاة في جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة » .

لا يعرف مرفوعاً . ذكره الغزالي رحمه الله في « الإحياء » (١٤٨/١) كحديث ، قال العراقي : « لم أجده مرفوعاً ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب ، رواه محمد بن نصر في كتاب « الصلاة » اهـ .

قال الزبيدي : « قلت : ووجدت في « العوارف » ما نصه : ومن أقام

الصلوات الخمس في جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة . وقال ابن السبكي في « طبقات الشافعية » ( ٢٩٤/٦ ) : « لم أجد له إسناداً » اهـ . كما في « تخریج الإحياء » ( ٣٧٦ ) .

( أما ) الموقوف على سعيد بن المسيب ، فقد رواه ابن نصر ( ٣٤٩ ) : « حدثنا يحيى بن يحيى ... » ، والحكيم الترمذی في « أسرار الصلاة » ( ص ٤٥ ) : « حدثنا صالح بن محمد ... » ، وأبو نعیم ( ١٦٢/٢ ) من طريق قتيبة بن سعيد ثلاثهم قالوا : ثنا عطف بن خالد عن ( وعند الحكيم : حدثنا ) عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد به ، واختلفت ألفاظهم ، فلفظ ابن نصر : « من حافظ على الصلوات الخمس ، فقد ملأ اليدين والنحر من عبادة الله » . ولفظ الحكيم : « من صلى الخمس في جماعة ، فقد ملأ البرين والبحرين عبادة » .

ولفظ « الحلية » : « من حافظ على الصلوات الخمس في جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة » . وإسناده حسن ، رجاله كلهم موثقون ، وفي عطف وابن حرملة كلام لا ينزل حديثهما عن مرتبة الحُسن سوى ما استنكر عليهما ، وسيأتي مزيد كلام عند الحديث التاسع والتسعين إن شاء الله . والله أعلم .

### الحديث الحادي والتسعون :

« من فتح له باب خير فلينتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد والرقائق » ( ١١٧ ) وعنه الإمام أحمد في « الزهد » أيضا ( ص ٣٩٤ ) : أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم الغساني ، قال : حدثنا حكيم بن عمير ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فذكره . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن حكيم بن عمير - وهو أبو الأحوص الحمصي - تابعي . وهو صدوق كما قال الحافظ الذهبي في « الكاشف » ( ٢٤٩/١ ) ، ومثله في « التقريب » ( ١٤٧٦ ) ، وزاد : « بهم »<sup>(٣٣)</sup> .

الثانية : ضعف ابن أبي مریم واختلاطه . انظر الحديث المتقدم في الرقم (٦٦) ، ووجدنا هناك بإيراد هذا الحديث له .

وله طريق أخرى موصولة عن حذيفة ، فقد عزاه المتقى الهندي رحمه الله في « كنز العمال » ( ٩٧١/١٥ ) إلى ابن شاهين من طريق عبد الله بن أبان بن عثمان بن خليفة بن أوس عن أبيه عن جده عنه به . وعبد الله وأبوه وجده لم أجد لأحدهم ترجمة ولا ذكر ، والذين بين ابن شاهين وبينهم يحتاج إلى النظر فيهم ، لعل فيهم ضعيفاً أو متروكاً ، ولم أجد الحديث في « الترغيب في فضائل الأعمال » له ، فالله أعلم .

( والصحيح ) أن هذا من كلام خالد بن معدان الكلاعي الحمصي - التابعي الجليل العابد - كما رواه الإمام أحمد في « الزهد » ( ص ٣٨٤ ) وعنه أبو نعيم ( ٢١١/٥ ) عن أبي المغيرة حدثنا حريز عنه به ، ولفظه : « إذا فتح لأحدكم باب خير ، فليسرع إليه ، فإنه لا يدري متى يغلق عنه » . وإسناده صحيح . والله أعلى وأعلم .

## الحديث الثاني والتسعون :

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .

(٣٣) ولم أر من وصفه بضعف ولا وهم . فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وكذلك ابن خلفون . وقال ابن سعد : « كان معروفاً قليل الحديث » . وقال ابن عساکر : « بلغني أن محمد بن عوف سئل عن الأحوص بن حكيم ، فقال : ضعيف ، وأبوه شيخ صالح » . انظر « الجرح » ( ٢٠٦/٣ ) و « تهذيب الكمال » ( ٢٠٠/٧ ) و « التهذيب » ( ٤٥٠/٢ ) .

ضعيف . رُوِيَ من أربعة أوجه عن ابن مسعود ، كلها ضعيف أو معلول .  
الوجه الأول :

رواه الطيالسي (٣١٥) والإمام أحمد (١/٣٩٤-٣٩٥، ٤٢١) وابن أبي شيبة (٤٠٥/٥) وأبو يعلى (٢٢١/٩) وعنه ابن حبان في « المجروحين » (٣/١٥٠) - بإسناد آخر - والطبراني (١٣٠/١٠) من طرق عن داود بن أبي الفرات عن محمد بن زيد عن أبي الأعين العبدى عن أبي الأحوص قال : بينما ابن مسعود يخطب ذات يوم فإذا هو بحية تمشى ، فقطع خطبته ثم ضربها بقضيه حتى قتلها ، ثم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من قتل حية ، فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حَلَّ دمه » . وإسناده ضعيف جداً ، أبو الأعين العبدى ، قال الحافظ في « تعجيل المنفعة » ( ص ٤٦٤-٤٦٥ ) : « ضعفه يحيى بن معين . وقال أبو حاتم : مجهول وقال ابن حبان : كان يأتي بأشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : لفظه في « المجروحين » : « كان ممن يأتي بأشياء مقلوبة وأوهام معمولة ، كأنه تعمدها ، لا يجوز الاحتجاج به ، وهو الذى روى عن أبى الأحوص ... » فذكر الحديث ، حتى قال : « فى نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد ، ما لشيء منها أصل يرجع إليه » . ومحمد بن زيد مختلف فيه ، قواه أبو حاتم وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وذكره الدارقطنى فى « الضعفاء » (٤٦٩) ساكتاً عنه ، فهو عنده متروك . وفى رواية ابن أبى خيثمة عن ابن معين ، قال - عن أبى الأعين - : « ضعيف ، ولا يعرف » كما فى « الجرح » (٣٣٥/٩) فالبراء لا ينفك عن أحدهما . والله أعلم .

الوجه الثانى :

رواه البزار (١٢٢٩) من طريق شريك عن أبى إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبىه عن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » . وفي إسناده شريك ، تقدم الكلام فيه في الحديث السادس والثمانين . وهذا من رواية يزيد بن هارون عنه ، وهي متوقف فيها كما تقدم . ولو مُشِّيت ، فقد خالف شريكا رجل من أثبت الناس في أبي إسحاق السبيعي ، وهو حفيده إسرائيل<sup>(٣٤)</sup> كما يأتي .

وقال البزار : « لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا » . ورواه أبو داود (٦٥٣/٢) والطبراني (٤١٠/٩) من طريق إسحاق الأزرق عن شريك به ، بلفظ آخر ، وهو : « اقتلوا الحيات كلهن ، فمن خاف ثأرهن فليس مني » وإسحاق أصح حديثاً عن شريك من يزيد بن هارون ، ومن أعلمهم بشريك . وهذا إسناد رجاله ثقات - كما قال الهيثمي - ، والمتن صحيح له طرق . ولكن سيأتي عن ابن عبد البر ما يقضى عليه بالنسخ .

الوجه الثالث :

رواه البزار (١٢٣٠) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن حبيب بن أبي ثابت عن عبدة - يعنى ابن أبي لبابة - عن زر عنه مرفوعاً : « من قتل حية أو عقرباً ، فقد قتل كافراً ، أو : فكأنما قتل كافراً » . ورجاله ثقات لكن حبيباً كثير التدليس والإرسال ، وقد عنعنه . وقد تقدم شيء عنه في الحديث الرابع والثمانين . وقد خولف إسرائيل بن موسى عن إسرائيل في إسناده - مع الوقف - ، وخولف إسرائيل عن منصور أيضاً كما يأتي وأجمل الهيثمي القول في هذه الطرق ، فقال (٤٦/٤) : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار بنحوه والطبراني في « الكبير » مرفوعاً وموقوفاً ، قال البزار في حديثه ، وهو مرفوع : من قتل حية أو عقرباً ، وهو في موقوف الطبراني . ورجال البزار

---

(٣٤) اختلف في تقديم إسرائيل على شريك في أبي إسحاق ، فلم أشأ حكاية الخلاف لأن المقام لا يحتمله ، مع ملاحظة أن الذين قدموا شريكا راعوا قدم سماعه من أبي إسحاق - حسب - مع علمهم بتغير حفظ شريك ، فكان إطلاقهم مقيد بما حدث به في الصحة . والله أعلى وأعلم .

رجال الصحيح .

الوجه الرابع :

رواه الخطيب (٢٣٤/٢) من طريق فضالة بن الفضل التميمي قال : نبأنا أبو داود الحفري عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعاً : « من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » . وفي رواية بالإسناد : « قتل كافراً » وقال الخطيب : « هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبي داود مرفوعاً . ورواه سلم بن جنادة عن أبي داود موقوفاً ، لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ .

قلت : وفضالة ، قال أبو حاتم : صدوق . ووثقه النسائي وابن حبان ، ولكن قال : « ربما أخطأ » . وهذا مما أخطأ فيه ، فقد خالفه سلم بن جنادة ، وهو ثقة ربما خالف كما في « التقريب » (٢٤٦٤) ، والإمام الحافظ الثبت أبو بكر بن أبي شيبة ، فأوقفاه على ابن مسعود رضى الله عنه .

( فالصحيح ) في هذا الحديث الوقف عليه ، وثبت أيضاً عن علقمة ومجاهد . وله عن ابن مسعود خمس طرق :

الأولى : عند ابن أبي شيبة (٤٠٣/٥) عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم<sup>(٣٥)</sup> عنه ، قال : « من قتل حية ، قتل كافراً » . وإسناده صحيح جداً

---

(٣٥) ورواه مغيرة عن إبراهيم عنه ، بلفظ : « اقتلوا الحيات كلها إلا الجان الأبيض الذي كأنه قضيب فضة » عند أبي داود (٦٥٥/٢) وعنه ابن عبد البر في « التمهيد » (٣٠/١٦) . وإسناده ضعيف ، مغيرة ثقة ، لكنه كثير التدليس عن إبراهيم وقد عنعنه . ولذلك ضعفه الإمام أحمد في إبراهيم خاصة . وأعله الحافظ المنذرى رحمه الله بغير علته ، فقال في « مختصر السنن » (١١٠/٨) : « هذا منقطع . إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود » . وقال ابن عبد البر : « وقد روى عن ابن مسعود في هذا الباب قول غريب حسن » فساقه بإسناده إلى أبي داود .

وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود أصح من إسناده . وقد تعرضت لهذه المسألة في الحديث الحادى والثلاثين من الكتاب .

الثانية : عنده أيضا (٤٠٥/٥) عن أبى داود الحفرى عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنه قال : فذكره . وإسناده صحيح ، وقد أخرج مسلم لأبى داود الحفرى - واسمه : عمر بن سعد الكوفى - عن الثورى ، فإن كان احتجاجا فهو على شرطه . وهو الراجح عن أبى داود .

الثالثة : عند الطبرانى من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق عن القاسم عن أبيه عنه ، قال : « من قتل حية أو عقربا ، قتل كافرا » . ورواه أيضا من طريق أبى نعيم ثنا المسعودى عن القاسم قال : قال عبد الله ، فذكره بنحوه . وأسقط : « عن أبيه » من إسناده .

الرابعة : عند عبد الرزاق (٤٣٦/١٠) عن معمر فى « جامعه » عن بعض الكوفيين أن ابن مسعود قال : « من قتل حية ، فكأنما قتل كافرا ، ومن قتل عقربا فكأنما قتل كافرا » . وإسناده ضعيف ، فيه جهالة وانقطاع .

الخامسة : عند ابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٣/١٦) من طريق ابن وضاح قال : ثنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير عن منصور عن حبيب بن أبى ثابت عن زر بن حبيش عنه ، قال : « من قتل حية أو عقربا ، قتل كافرا » . وفيه عنعنة حبيب بن أبى ثابت . وقد روى عن حبيب مرفوعا ، بإدخال عبدة بن أبى لبابة بينه وبين زر كما تقدم . وإسرائيل - فى غير أبى إسحاق - غيره أثبت منه . والله أعلم .

( وأما ) عن علقمة ، فرواه ابن أبى شيبه (٤٠٤/٥) عن وكيع عن سفيان عن أبى قيس عنه قال : « ما يضر أحدكم قتل حية أو قتل كافرا ، إلا الذى كأنه مئيل ، فإنه جئها » وإسناده حسن .

( وأما ) عن مجاهد ، فرواه أيضا عن ابن عليه عن ابن أبى نجيح عنه ،

قال : « من قتل حية ، فقد قتل عدواً كافراً » . وإسناده صحيح . رجاله رجال الشيخين ، فإن كانا احتجا بهذا الإسناد ، فهو على شرطهما .

## د فائدة :

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله في « التمهيد » ( ١٦ / ٢٣ : ٣٠ ) : « اختلف العلماء في قتل الحيات جملة ، فقال منهم قائلون : تقتل الحيات كلها في البيوت والصحارى ، في المدينة وغير المدينة - لم يستثنوا منها نوعاً ولا جنساً ، ولا استثنوا في قتلها موضعاً ؛ وسنذكر اختلافهم في إذنها بالمدينة وغيرها في باب صيفى - إن شاء الله . ومن حججهم حديث عبد الله ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال : فذكره وغيره مرفوعاً . قال : « ومن حججهم أيضاً ما مضى من الأحاديث فيما سلف في هذا الباب في قتل الحية في الحل والحرم » ثم ذكر أثر ابن مسعود - مرفوعاً وموقوفاً - وأحاديث أخرى . قال : « قالوا : ففي هذه الأحاديث قتل الحيات جملة : ذى الطفتين وغيره وكذلك الأحاديث التي قبلها لم يخص شيئاً دون شيء . وقال آخرون : لا يقتل من الحيات ما كان في البيوت بالمدينة خاصة إلا أن ينذر ثلاثاً ، وما كان في غيرها فيقتل في البيوت وغير البيوت - ذا الطفتين كان أو غيره . ومن حججهم حديث أبي سعيد الخدرى من رواية صيفى عن أبي السائب عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إن نفرأ من الجن بالمدينة أسلموا ، فإذا رأيتم أحداً منهم فحذروه ثلاثة أيام ، ثم إن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه . وروى أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه بمعناه . ومن حديث سهل بن سعد أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئاً فتعودوا منه ، فإن عاد فاقتلوه . وهذا يحتمل أن يكون إشارة إلى بيوت المدينة - وهو الأظهر ، ويحتمل أن يكون إلى جنس البيوت - والله أعلم ؛

وسياتى ذكر حديث أبى سعيد الخدرى ، وحديث سهل بن سعد فى تخصيص حيات المدينة بالإذن فى باب صيفى من هذا الكتاب - إن شاء الله . وقال آخرون : لا تقتل حيات البيوت بالمدينة ولا غيرها حتى تؤذن ، فإن عادت قتلت ، ومن حجهم ... » فذكر حديث أبى ليلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن حيات البيوت ، فقال : إذا رأيتم منهن شيئاً فى مساكنكم فقولوا : أنشدكم<sup>(٣٦)</sup> العهد الذى أخذ عليكم سليمان أن تؤذونا ، فإن عدن فاقتلوهن . قال : « فلم يخص فى هذا الحديث بيوت المدينة من غيرها ، وهو - عندى - محتمل للتأويل ، والأظهر فيه العموم . وقال آخرون : لا تقتل ذوات البيوت من الحيات بالمدينة أو بغير المدينة ، واحتجوا بظاهر حديث أبى لبابة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن قتل الجنان التى فى البيوت - لم يخص بيتاً من بيت ، ولا موضعاً من موضع ، ولم يذكر الإذن فيهن . وقال الآخرون : يقتل من حيات البيوت ، ذو الطفتين والأبتر - خاصة بالمدينة وغيرها من المواضع دون إذن ولا إنذار ، ولا يقتل من ذوات البيوت غير هذين الجنسين من الحيات . واحتجوا بما حدثناه ... » فذكر بإسناده إلى الإمام مالك ، عن نافع عن أبى لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل الجنان التى تكون فى البيوت ، إلا أن يكون ذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يخطفان البصر ، ويطرهان ما فى بطون النساء . قال : « ومن حديث نافع عن سائبة - مثل هذا سواء ، وسياتى فى موضعه من كتابنا هذا - إن شاء الله . وحدثنا ... » فذكر بإسناده إلى الإمام أحمد قال : محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن عبد ربه ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يأمر بقتل الحيات كلها ، فقال له أبو لبابة : أما بلغك أن رسول الله

(٣٦) الحديث رواه من طريق أبى داود ، وهو عنده بلفظ : « أنشدكن العهد الذى أخذ عليكم نوح ، أنشدكن العهد ... » الحديث . وفى إسناده ابن أبى ليلى ، وهو صدوق سىء الحفظ جدا .

صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل ذوات البيوت ، وأمر بقتل ذى الطفتين والأبتر ؟ قال : « هذا نص رواية القعنبي في المتن ، ورواية ابن وهب في الإسناد ، وقد أجمع العلماء على جواز قتل حيات الصحارى صغاراً كن أو كباراً أى نوع كان الحيات ؛ وأما قتلهن في الحرم فقد مضى فيما سلف من كتابنا هذا - وبالله توفيقنا » . قال : « ترتيب هذا الأحاديث كلها المذكورة في هذا الباب وتهذيبها ، استعمال حديث أبى لبابة والاعتماد عليه ، فإن فيه بياناً لنسخ قتل حيات البيوت ، لأن ذلك كان بعد الأمر بقتلها جُملة ، وفيه استثناء ذى الطفتين والأبتر ، فهو حديث مفسر لا إشكال فيه لمن فهم وعلم - وبالله التوفيق . ومما يدل على ذلك أن ابن عمر كان قد سمع من النبي - عليه السلام - الأمر بقتل الجنان جملة ، فكان يقتلهن حيث وجدهن حتى أخبره أبو لبابة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى بعد ذلك عن قتل عوامر البيوت منهن ، فاتمى عبد الله بن عمر ، ووقف عند الآخر من أمره صلى الله عليه وآله وسلم على حسبما أخبره أبو لبابة ، وقد بان ذلك في رواية أسامة بن زيد وغيره عن نافع - على حسبما تقدم في الباب . وحدثنا .. » فذكر بإسناده إلى أبى داود حديث سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتلوا الحيات وذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يلتمسان البصر ، ويسقطان الجبل . قال : وكان عبد الله يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابة أو زيد بن الخطاب - وهو يطارد حية - فقال : إنه قد نهى عن ذوات البيوت . وحدثنا ... » فذكر طريقاً أخرى إلى سفيان عن الزهري عن سالم به . قال : « قال سفيان : كان الزهري يشك فيه زيد أو أبو لبابة » . قال : « هو أبو لبابة صحيح - لم يشك فيه نافع وغيره ، وقد رواه بكير ( تصحيف إلى بكر ) ابن الأشج عن سالم ، فاستثنى من ذوات البيوت ذا الطفتين والأبتر ، وهو موافق لرواية عبد ربه بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر . ولرواية القعنبي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ وهو الصواب في هذا الباب ، وعليه يصح

ترتيب الآثار فيه - والحمد لله . وقد روى عن ابن مسعود في هذا الباب قول غريب حسن ... » فذكر ما تقدم من رواية مغيرة عن إبراهيم عنه . وانظر حديث صيفى الذى أشار إليه مراراً في نفس الجزء ( ص ٢٥٧ : ٢٧٠ ) ، ففيه فوائد طيبة وآثار عجيبة هذا ، وقد فسر - رحمه الله - ذا الطفتين والأبتر بقوله - قبل حكايته الخلاف في المسألة رأساً - : « يقال إن ذا الطفتين حنش يكون على ظهره خطان أبيضان ، ويقال : إن الأبتر : أفعى . وقيل إنه حنش أبتر كأنه مقطوع الذنب ، وقال النضر بن شميل : الأبتر من الحيات : صنف أزرق مقطوع الذنب ، لا تنظر إليه حامل إلا ألفت ما فى بطنها - والله أعلم » .

### الحديث الثالث والتسعون :

« من نسى شيئاً من نسكه أو تركه ، فليهرق دمأً » .

ضعيف . رواه ابن حزم - كما فى « اللسان » ( ٢٢٢/١ ) و « التلخيص » ( ٢٤٤/٢ ) من طريق على بن الجعد عن ابن عيينة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً به . قال الحافظ : « وأعله بالراوى عن على بن الجعد : أحمد بن على بن سهل المروزى ، فقال : إنه مجهول ، وكذا الراوى عنه : على ابن أحمد المقدسى ، قال : هما مجهولان » اهـ . ثم إنه - رحمه الله - ذهل عن ذلك ، فأعاد الحديث فى « التلخيص » ( ٢٧٥/٢ ) ، وقال : « هذا لم أجده مرفوعاً ، وقد تقدم من قول ابن عباس فى باب المواقيت » اهـ .

قلت : والحديث ليس فى « المحلى » ، بل فى كتاب آخر لابن حزم ، وذلك ، لجملة أمور :

الأول : أننى تصفحت ( كتاب الحج ) من « المحلى » - من أوله إلى آخره - فلم أجده مرفوعاً ، بل ذكره فى موضع واحد منه ( ٢٥٦/٧ ) موقوفاً ، فقال :

« فَإِنْ ذَكَرُوا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالنَّخَعِيِّ أَنْ مِنْ تَرَكَ مِنْ نَسَكِهِ شَيْئاً فَلْيَرْقِ دَمًا ، قَلْنَا : أَنْتُمْ أَوْلُ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ لِأَنَّكُمْ تَجْعَلُونَ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ صَدَقَةً لَا دَمًا ، وَلَا عَجَبٌ أَعْجَبَ مَنْ يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ يَرَاهُ حَقًّا ، ثُمَّ هُوَ أَوْلُ مَنْ خَالَفَ لَهُ .. » إلخ .

الثانى : أن صاحبى كتاب « تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً » أوردا : « أحمد بن على بن سهل المروزى » (٦) ، فأحالا على « اللسان » (٢٢٢/١) ، ولم يذكر موضع ذكره من « المحلى » ، وهذا يدل على أنهما لم يجدها فيه .

الثالث : أن فى إسناد الحديث أيضا : على بن الجعد - وهو الجوهري أحد الحفاظ الأثبات - ، وقد لينه ابن حزم (٢٢٦/٥) ، فقال : « على بن الجعد ليس بالقوى » ، فلو كان الحديث فى « المحلى » لكان الظاهر أن يعله به ابن حزم أيضا فى غير الموضع الأول بطبيعة الحال .

( أما ) إعلال ابن حزم الحديث بعلى بن أحمد المقدسى فلا غبار عليه ، فإنى لم أجد للمقدسى هذا ترجمة فيما بين يدي من كتب الرجال ، وفات الحفاظ إيراده فى « اللسان » مع أنه حكى تجهيل ابن حزم له كما تقدم . أما تجهيله لأحمد ابن على بن سهل ، فهو بناء على عادته فيمن لا يعرفهم - كما قال الحفاظ فى بعض من جهلهم ابن حزم ، كابن حسنويه فى الحديث الرابع والسبعين - وإلا فالرجل ترجم له الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٣٠٤/٤) ، وقال : « روى عنه عبد الله بن جعفر بن الورد المصرى ، و .. ، و ... ، و ... ، و ... أحاديث مستقيمة » . فالبلية - فى رفع هذا الحديث - ممن دون على بن الجعد ، فقد رواه عن سفيان الثورى - لا سفيان بن عيينة - موقوفا ، لا مرفوعا كما يأتى . ولعل هذا المقدسى - أو غيره - وجدا الأثر عن على عن سفيان ، فظنه ابن عيينة ، ثم رفعه وهما أو عمدا ، فالله أعلم ، وهو - تعالى - حسيننا .

( والصحيح ) إيقاف الحديث على ابن عباس رضى الله عنهما ، كما رواه جماعة من الثقات الأثبات - وغيرهم - عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه به ، وهم :

١ - الإمام مالك رحمه الله في « الموطأ » ( ٤١٩/١ ) ، ولفظه : « من نسى من نسكه شيئاً أو تركه ، فليهرق دماً » . قال أيوب : « لا أدري ، قال : ترك ، أو : نسى » . ورواه البيهقي ( ١٥٢/٥ ) من طريق ابن بكير عن مالك ، وفيه : « قال مالك : لا أدري قال : ترك أم نسى » .

قلت : إن كان ابن بكير تفرد بذلك ، فسماعه للموطأ مطعون فيه ، لأنه كان برواية حبيب كاتب مالك ، وهو كذاب مخلط ، وإنما هذا قول أيوب - شيخ الإمام مالك - كما تقدم من رواية يحيى بن يحيى عن مالك .

٢ - ويحيى بن سعيد .

٣ - وإسماعيل بن أمية .

٤ - وابن جريج ، ثلاثهم عند الدارقطني ( ٢٤٤/٢ ) من طريق أبي صالح كاتب الليث نا يحيى بن أيوب عنهم به . وأبو صالح ضعيف - على تفصيل للحافظ في أمره - ، ولا بأس به في الشواهد .

٥ - وسفيان الثوري ، علقه عنه الدارقطني والبيهقي في « سننهما » ، ووصله عنه علي بن الجعد ، وعنه أبو القاسم البغوي في « الجعديات » . ( ١٨٢٥ ) .

٦ - وعبيد الله بن عمر العُمري ، الحافظ الثبت .

٧ - وأحمد عبد الله ، وهو لين الحديث - كلاهما عند الدارقطني . والآثر - من رواية مالك والثوري - صحيح على شرط الشيخين . والله أعلى وأعلم .

## الحديث الرابع والتسعون :

« المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » .

منكر . روى من حديث أبي هريرة ، وابن عمر .

أولاً : حديث أبي هريرة :

رواه ابن عدى في « الكامل » (١٣٢٧/٤) من طريق يحيى بن إسحاق ، ثنا شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » . وقال : « وهذا - بهذا اللفظ - لا يروى إلا عن شريك من رواية يحيى بن إسحاق عنه ، وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر هو قوله : « الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » اهـ . قلت : فهو معدود في مناكير شريك بهذا اللفظ ، وأوماً البيهقي إلى عدم صحته ، فقال في « سننه » (١٩/٢) - عقب روايته موقوفاً على علي بن أبي طالب - : « ورؤى عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً ، وليس بمحفوظ » اهـ .

ثانياً : حديث ابن عمر : قال الحافظ رحمه الله في « التلخيص » (٢٢٢/١) - بعد الإشارة إلى حديث أبي هريرة وقول البيهقي فيه - : « ورواه أبو الشيخ من حديث أبي الجوزاء عن ابن عمر ، وفيه معارك بن عباد وهو ضعيف ، ورواه البيهقي عن علي موقوفاً ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر ابن سمرة : « كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ، ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ . وعزاه السيوطي في « الجامع » (٩١٣٥) - وتبعه الهندي في « الكنز » (٦٩٤/٧) - إلى أبي الشيخ في كتاب « الأذان » عن أبي هريرة لكن زاد الهندي من « الإكمال » عزوه إلى أبي الشيخ عن ابن عمر بلفظ : « المؤذن أحق... » . وقال المناوي (٢٥٠/٦) : « رمز لحسنه .

ينظر في قول الشيخ : « عن أبي هريرة » فإن الحافظ ابن حجر ذكر أن أبا الشيخ خرجه من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر ، قال : « وفيه معارك ابن عباد ( تصحفت إلى : مبارك ) ضعيف ، وذكر أن الذى رواه عن أبي هريرة ابن عدى ، ويحتمل أن أبا الشيخ خرجه عن صحابين لكنى لم أراه . ورواه البيهقى عن على موقوفا . قال : ورفع غير محفوظ . وقال الذهبى : بل لا يصح . قلت : ومعارك<sup>(٣٧)</sup> ضعيف جداً . قال البخارى : منكر الحديث . وأورده الدارقطنى فى « الضعفاء » ( ٥٣٦ ) ساكتا عنه ، فهو متروك عنده وعند البرقانى وابن حنبل . وقال الإمام أحمد : لا أعرفه . وقال أبو زرعة : واهى الحديث . وقال أبو حاتم : أحاديثه منكرا . وحكى أحمد بن الحسن الترمذى أنه ذكر حديثه فى الجمعة ، فقال له أحمد بن حنبل : استغفر ربك . أما ابن حبان ، فخالف كل هؤلاء وأورده فى « الثقات » ( ١٩٨/٩ ) ، وقال : « يخطيء ويهم » والحديث ، قال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » ( ٣/٦ ) : « ضعيف » .

( والصحيح ) وقف الحديث على على رضى الله عنه ، فقد رواه ابن أبى شيبه ( ٤١٤/١ ) من طريق سفیان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى عبد الرحمن أو هلال عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن قال : قال على : فذكره . وإسناده صحيح ، وهذا التردد لا يضر ، فإن الإسناد صحيح متصل فى الحالتين ، لا سيما وقد رواه عبد الرزاق ( ٤٧٦/٢ ) عن الثورى عن منصور عن هلال عن أبى عبد الرحمن به - بغير تردد - ، وأفاد فائدة ليست عند ابن أبى شيبه ، فقال عقبه : « قال سفیان : يعنى : يقول الإمام للمؤذن : تأخر حتى أتوضأ أو أصلى ركعتين » . ووافق شعبة رحمه الله أيضا رواية عبد الرزاق عن الثورى ، فقد رواه البيهقى من طرق عنه عن منصور قال : سمعت هلال

(٣٧) سماه بعضهم : « معارك بن عبد الله » ، وهو القيسى البصرى .

ابن يساف يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي رضى الله عنه :  
فذكره الله أعلى وأعلم .

### الحديث الخامس والتسعون :

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر - وهو الجرب - وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهي خير له من الكنز » .

منكر . رواه الراهمزمى فى « الأمثال » ( ١١١ ) ، وتمام فى « الفوائد » ( ٢/٢٠٦ ) - كما فى « الضعيفة » ( ٧١٤ ) - كلاهما من طريق عبد الله بن دينار عن عطاء بن أبى رباح عن جابر مرفوعا به ، وقال تمام : « عبد الله بن دينار هو الحمصى » . قال الشيخ الألبانى حفظه الله : « قلت : وهو ضعيف كما جزم به الحافظ فى « التقريب » تبعا لغير واحد من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم ، فقد قال ابنه فى « العلل » ( ٣١٠/٢ ) بعد أن ساق الحديث : « وقال أبى : هذا حديث منكر ، عبد الله بن دينار منكر الحديث » . بل قال الدارقطنى : « ضعيف لا يعتبر به » اهـ . قلت : كلام أبى حاتم - بتمامه - : « هذا حديث منكر . قلت : ( القائل ابنه عبد الرحمن ) : ممن إنكاره ؟ قال : من عبد الله ابن دينار هو منكر الحديث يحدث عنه إسماعيل بن عياش أحاديث مسندة لا يعرفها منكرا ومنقطع عن كعب لا يضبط » كذا ، والصواب - إن شاء الله - . « لا تعرفها » ، أما بقية العبارة فلا تخلو من خلل . والحديث أيضا ذكره الديلمى فى « فردوس الأخبار » ( ٧١٧٥ ) ، وعزاه لجابر رضى الله عنه . ( والصحيح ) وقفه على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه - بأطول من هذا - كما رواه ابن أبى شيبه ( ٣٠٩/٤ - ٣١٠ ) - واللفظ له - من طريق شيبان بن عبد الرحمن ، وعمر بن شبة فى « أخبار المدينة » ( ٧٧١/٢ - ٧٧٢ )

من طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب عنه قال : « النساء ثلاثة : امرأة هينة لينة عفيفة مسلمة ودود ولود ، تعين أهلها على الدهر ، ولا تعين الدهر على أهلها ، وقل ما يجدها ، ثانية : امرأة عفيفة مسلمة إنما هي وعاء للولد ليس عندها غير ذلك ، الثالثة : غُلٌّ قَمْلٌ يجعلها الله في عنق من يشاء ، ولا ينزعها غيره . الرجال ثلاثة : رجل عفيف مسلم عاقل يأتمر في الأمور إذا أقبلت ويسهب ، فإذا وقعت فرج<sup>(٣٨)</sup> منها برأيه . ورجل عفيف مسلم ليس له رأى ، فإذا وقع الأمر أتى ذا الرأى والمشورة فشاوره واستأمره ، ثم نزل عند أمره ، ورجل حائر بائر لا يأتمر رشداً ، ولا يطيع مرشداً » ( صوبها المحقق إلى : جائر حائر ، وذكر أنها ( حائر ) في النسخة : س ، وفي الأصل . يابر ، وفي رواية ابن شبة وابن قتيبة : حائر بائر ، فهي الأشبه ، والله أعلم . وقال محقق « عيون الأخبار » : « يقال : رجل حائر بائر : ضال تائه لا يتجه لشيء » اه قلت : فهو تعبير معروف ، والله أعلم . وإسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح سوى زيد بن عقبة ، وهو ثقة من رجال الثلاثة . وقد وراه ابن أبي الدنيا في « الأشراف » - كما في « الكنز » ( ٢٦٣/١٦ ) وعنه - وعن البغوي أيضا - ابن عساكر ( ١٣٨/١٣ ) . كلاهما عن أبي نصر التمار عن عبيد الله ابن عمرو - وهو الرقي - عن عبد الملك به ، بإسقاط سمرة من إسناده . والصحيح الراجح ما اجتمع عليه الثوري وشيبان .

نعم ، عبيد الله بن عمرو الرقي ثقة حافظ ، لكنه دون هذين . فقد جاء في كلام بعض الحفاظ ما يفهم منه أنه قد يهيمُ أحياناً . قال ابن سعد رحمه الله

(٣٨) قال محقق « المصنف » : « وقع في الأصل : فرح ، وفي س : يخرج ، والصواب ما أثبتناه » . قلت : وفيه : « برائه » وصوبته من سائر الروايات إلى : « برأيه » . وهو كذلك بقرينة سائر السياق . والله أعلم .

في « الطبقات الكبرى » (١٨٢/٢/٧) : « وكان ثقة صدوقاً كثير الحديث ، وربما أخطأ ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزرى ... » . والأثر ذكره ابن قتيبة في « غريب الحديث » (٢٧٥/١) - بنحوه - ، وقال : « كان سفيان بن عيينة يروى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير . وحدثني عبد الرحمن عن عمه عن شيخ من بنى العبر ، أنه قال : كان يقال ، وذكر الكلام كله ، ولم يروه عن عمر » اه .

قلت : وهذا أيضا لا يقدح في ثبوته عن عمر ، ولعل هذا الشيخ المبهم قد بلغه هذا الأثر فرواه على ما بلغه . وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن قريب ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣٨١/٨) . وعمه هو عبد الملك بن قريب الأصمعي النحوى المشهور . وعنه علقه ابن قتيبة في كتاب آخر له هو « عيون الأخبار » (٢/٤) . ولم أفر على أثر عمر عن ابن عيينة موصولاً ، فإن كان كرواية سفيان وشيبان ، فهو مما يؤكد أن الرقى رحمه الله قد قصر في إسناده . ومن رواه أيضا عن عمر : الخرائطى في « مكارم الأخلاق » ، ولم أره في « المنتقى منه » للحافظ السلفى رحمه الله ، والبيهقى في « شعب الإيمان » كما في « الكنز » . ولعل الله عز وجل يسر لى إيراد هذا الأثر وتوضيح بعض من معانيه في « فضل المرأة الصالحة » عما قريب بإذنه تعالى .

### الحديث السادس والتسعون :

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

ضعيف على أحسن أحواله . رواه الشيرازى في « الألقاب » عن على كما في « الجامع الصغير » (٩٥٦١) مرموزاً له بالضعف ، وقال في « ضعيف الجامع » (٢٣-٢٢/٦) : « ضعيف » . وأخشى أن يكون حال هذا الحديث أسوأ من ذلك ، فقد وضع غلاة الرافضة على على وآل بيته رضى الله عنهم

الآلاف المؤلفة من الأحاديث والآثار ، حتى أن أحد جهالهم ، واسمه : « محمد ابن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفي » وضع كتاباً كاملاً سماه « السنن » ، وقد روى عنه ابن عدى ، وقال فيه (٢٣٠٣/٦) : « مقيم بمصر ، كتبت عنه بها ، حملة شدة ميله إلى التشيع إلى أن أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده إلى أن ينتهي إلى علي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتاب كتاب ( كذا ، ولعل الصواب : كتب كتابا ) يخرجنا إلينا بخط طرى على كاغد جديد فيها مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب - وكان شيخاً من أهل البيت بمصر ، وهو أخ الناصر وكان أكبر منه - ، فقال لنا : كان موسى هذا جارياً بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره » . وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الرجل عند آخر الحديث السابع والثمانين ، فأخشى أن يكون قد أدخل هذا الحديث في « سننه » !! أو يكون عن طريق أشباهه ونظرائه .

وقد بدأت دلالة هذا الحديث تشيع بين الشباب - خاصة - ويكثر تساؤلهم عنه .

( وإنما ) وقفت على معناه عن أنس رضى الله عنه - من قوله - كما رواه البيهقي في « سننه » (٢٨١/٧) من طريق الحافظ أبي أمية الطرسوسى نا سعيد ابن سليمان نا عباد بن العوام عن حميد عنه : « أنه كان يكره أن يضع النوى مع التمر على الطبق » . وإسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات محتج بهم فى « الصحيحين » ، سوى أبي أمية - واسمه : محمد بن إبراهيم بن مسلم - ، وهو صدوق حافظ حَدَّثَ بمصر بأحاديث من حفظه ، فوهم فيها . ورواه عنه هنا : هو الحافظ أبو العباس الأصم النيسابورى . نعم ، دخل الأصم مصر ، لكن لا دليل قاطع على أنه قد سمع أبا أمية فيها . وقد نص الحافظ الذهبي رحمه الله

فى « السير » (٤٥٣/١٥) على جماعة سمع منهم الأصم بمصر ، ليس فيهم أبو أمية الطرسوسى . فالله أعلى وأعلم . والأثر لم يعقب عليه البيهقى رحمه الله إلا بقوله : « هذا موقوف » .

**فائدة :** وروى أبو الشيخ فى « الأخلاق » ( ص ١٧٧ ) من حديث شعبة عن يزيد بن خمير قال : سمعت عبد الله بن بسر يقول : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأتاه أبى بتمر وسويق ، فجعل يأكل التمر ، ويلقى النوى على ظهر إصبعيه ، ثم يلقيه « . يعنى السبابة والوسطى . قلت : وهو حديث صحيح ، أصله عند مسلم وأبى داود والترمذى مطولا . انظر « جامع الأصول » (٣٩٧/٧-٣٩٨) و « تحفة الأشراف » (٥٢٠٥) .

### الحديث السابع والتسعون :

« نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب بنفس واحد ، وقال : ذاك شراب الشيطان » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٩٢٤/٣) من طريق خارجة بن مصعب السرخسى عن جهضم بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا به . وهذا إسناد ضعيف جداً ، خارجة متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه ، كما فى « التقريب » (١٦١٢) .

( وفى ) الباب أيضا : ما رواه الترمذى (١٨٨٥) والطبرانى فى « الكبير » (١٦٦/١١) من طريق أبى فروة الرهاوى - يزيد بن سنان الجزرى - عن الزهرى عن ابن لعطاء بن أبى رباح ( ولم يذكره الطبرانى ) عن أبيه عن ابن عباس مرفوعا : « لا تشربوا واحداً كشراب البعير ، ولكن اشربوا مشى وثلاث ، وسموا إذا أنتم شربتم ، واحمدوا إذا أنتم رفعتم » .

وقال محقق « المعجم » - الشيخ حمدى السلفى فك الله أسره - : « ورواه الترمذى ١٩٤٧ وقال : غريب . وضعفه الحافظ فى « الفتح » (٩٣/١٠) . قلت : لأن فى إسناده ابن أبى فروة وهو متروك » اهـ .

كذا قال ، وأما هو : أبو فروة - واسمه يزيد بن سنان كما تقدم - وقد  
ضعفه الجمهور ، وقال النسائي : متروك . وقال البخاري - وحده - : مقارب  
الحديث . أما ابن أبي فروة المجمع على تركه ، فاسمه : إسحاق بن عبد الله بن  
أبي فروة الأموي المدني

وصنيعه - عفا الله عنه - يدل على أنه لم ينظر في كلام الترمذي بنفسه ،  
وإلا لوجده يقول : « حدثنا أبو كريب . حدثنا وكيع عن يزيد بن سنان  
الجزري ... » حتى قال : « هذا حديث غريب ، ويزيد بن سنان الجزري هو  
أبو فروة الرهاوي ! يؤكد ذلك أنه ليس في كلامه المتقدم أدنى إشارة إلى  
الاختلاف بين روايتي الترمذي والطبراني في إثبات ابن عطاء وحذفه . هذا ،  
ووكيع أثبت من الفضل بن موسى السيناني - راويه عند الطبراني - ، وعليه  
فعلته الثانية أن ابن عطاء لم يُسَمَّ ، فإن كان يعقوب فهو ضعيف . ولذلك  
قال الحافظ رحمه الله في « التقريب » ( ٨٤٨٢ ) : « ابن عطاء ، شيخ  
لأبي فروة ، كأنه يعقوب ، وإلا فمجهول » .

وهذا الحديث من الأحاديث القليلة الضعيفة في كتاب « رياض الصالحين » للإمام  
أبي زكريا النووي رَوَّحَ اللهُ رَوْحَهُ . ومثته أيضا منكر لمعارضته لحديث صحيح  
يبيح الشرب مرة واحدة ، وهو ما رواه الإمامان مالك وأحمد ، وصححه الترمذي  
وابن حبان والحاكم - كلهم عن مالك - من طريق أبي المثني الجهني قال : « كنت  
عند مروان بن الحكم ، فدخل عليه أبو سعيد الخدري ، فقال له مروان بن  
الحكم : أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن النفخ في  
الشرب ؟ فقال له أبو سعيد : نعم ، فقال له رجل : يا رسول الله إني لا أروى  
من نفس واحد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فأبْنِ القَدْحَ  
عَنْ فَيْكِ ثُمَّ تَنْفَسْ ، قال : فإني أرى القذاة فيه ، قال : فأهْرَقْهَا » .

وقد خرجه الشيخ الألباني في « الصحيحة » ( ٣٨٥ ) واقتصر على تحسينه  
لأن أبا المثني هذا جهَّله ابن المديني ، ووثقه ابن معين وابن حبان وروى عنه  
ثقتان . وصحح الحديث أيضا الذهبي والنووي والمناوي .

أقول : عدم معرفة ابن المديني له - حيث قال : « مجهول ، لا أعرفه » - لا يعارض قول هؤلاء الذين عرفوه ووثقوه وصححوا حديثه - وفيهم إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيى بن معين رحمه الله - ، ولا يُنزل حديثه من مرتبة الصحة - لو لم يقل ابن المديني ما قال - إلى الحسن . ولا تندرج هذه الحالة - قطعاً - تحت قاعدة : « من طبيعة الراوى اختلف فيه أن يكون حسن الحديث » . بل إما أن يرجح جانب التوثيق باعتبار أن الموثقين عندهم زيادة علم خفيت على المُجَهَّل ، وإما أن تقوم قرينة على صحة اتصاف الراوى بالجهالة ، بأن يتفرد ابن حبان وحده - مثلاً - بإدخاله في « الثقات » مع أنه لم يرو عنه سوى واحد ، ولم يظهر له سوى حديث أو حديثين يصعب على النقاد تبين مدى موافقته للثقات المعروفين من خلالهما . نعم ، لو قال المخالفون للمجهل : إن هذا الراوى : لا بأس به ، أو صالح الحديث ، أو صدوق بهم أحياناً ، ونحو هذه الصيغ المشعرة بخفة الضبط ، أو حسن حديثه إمام معتبر ، فلا مناص من القول بأنه : « حسن الحديث » حسب . والله أعلى وأعلم .

( ثم ) إن الشيخ نفع الله به قد ذكر فائدتين لحديث أبي سعيد هذا ، ثانيهما : « جواز الشرب بنفس واحد ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على الرجل حين قال : « إني لا أروى من نفس واحد » ، فلو كان الشرب بنفس واحد لا يجوز لبينه صلى الله عليه وآله وسلم له ، ولقال له مثلاً : « وهل يجوز الشرب من نفس واحد؟! » . وكان هذا أولى من القول له : « فأبى القدح .. » ، لو لم يكن ذلك جائزاً ، فدل قوله هذا على جواز الشرب بنفس واحد ، وأنه إذا أراد أن يتنفس تنفس خارج الإناء . وهذا ما صرح به حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكر حديث : « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، فإذا أراد أن يعود ، فليُنحَّ الإناء ، ثم ليعد ، إن كان يريد » . خرجه في الرقم ( ٣٨٦ ) وحسنه . وأورد عن الحافظ رحمه الله في « الفتح » كلاماً متيناً جداً عمن جَوَّزَ الشرب بنفس واحد ، فانظره هناك .

( وختاماً ) ، فقد صحح حديث الترجمة من قول عكرمة أبي عبد الله البربرى

مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو تابعى إمام من أئمة التفسير والفقهِ رحمه الله ، كما رواه عبد الرزاق (٤٢٦/١٠) عن معمر عن خالد الحذاء عنه ، قال : « لا تشربوا نفساً واحداً ، فإنه شراب الشيطان » . وإسناده صحيح . وهذا أمر لا يطع الله عز وجل عليه إلا نبياً ، ولو كان الأمر كذلك لبينه رسولنا المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، ولورد إلينا بإسناد مقبول إن شاء الله ، كيف وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم خلافه ، وهو ما ينبغي أن يدين به كل مسلم عقل عن الله أمره ونهيه و « إذا جاء نهر الله ، بطل نهر معقل » . وبالله التوفيق .

### الحديث الثامن والتسعون :

« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة - أو قال : مريض الشيطان ، وبها رايته » . وفي رواية : « لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، ففيها باض الشيطان وفرخ » .

ضعيف . رُوِيَ مرفوعاً من ثلاث طرق عن أبى عثمان النهدي عن سلمان .

الأولى : عند ابن أبي عاصم في « الأوائل » (١٧٤) - مختصراً - والطبراني في « الكبير » (٢٥٢/٦) وابن حبان في المجروحين (١٠١/٣-١٠٢) من طريق أبى الربيع الحارثي ثنا يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة ثنا سليمان التيمي عن أبى عثمان به ، باللفظ الأول . وفي هذا الإسناد يزيد بن سفيان بن عبد الله ابن رواحة . قال في « الميزان » (٤٢٦/٤) : « له نسخة منكورة . تكلم فيه ابن حبان . حدث عنه عبيد الله بن محمد الحارثي . فمن مناكيره : عن التيمي ، عن أبى عثمان النهدي ، عن سلمان : « فذكر حديثاً قلت : ولفظ ابن حبان في « المجروحين » (١٠١/٣) : « يروى عن سليمان التيمي بنسخة مقلوبة ، روى عنه عبد الله ( والصواب : عبيد الله ) بن محمد الحارثي ، لا يجوز الاحتجاج

به إذا انفرد لكثرة خطئه ومخالفته الثقات في الروايات « ثم أروود له ثلاثة أحاديث هذا أولها .

وقال العقيلي (٣٨٤/٤) : « عن سليمان التيمي ، ولا يتابع على حديثه ، ولا يعرف بالنقل ، والحديث يروى من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » فذكر له حديثا رابعا في فضل أهل فارس . والحديث ، قال الهيثمي (٧٧/٤) : « رواه الطبراني في « الكبير » وفي الرواية الأولى ( وهي الآتية ) القاسم بن يزيد ، فإن كان الجرمي فهو ثقة ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وفي الثانية يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف » . قلت : ليس هو الجرمي - كما يأتي - فالجرم من طبقة ابن فضيل ( التاسعة ) ، بل توفي قبله بسنة .

الثانيه : عند الطبراني (٢٤٨/٦) والخطيب (٤٢٦/١٢) من طريق القاسم ابن يزيد بن كليب ثنا محمد بن فضيل عن عاصم عن أبي عثمان به ، باللفظ الثاني . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى ابن كليب هذا ، وقد ترجم له الخطيب برواية جماعة عنه ، ولم يذكر سوى قول عبد الله بن أبي سعد - أحد الرواة عنه - : « كان شيخ صدق من الأخيار » . قلت : ولم أجد فيه توثيقا في مكان آخر ، إلا أن ابن الجزري رحمه الله ذكره في « غاية النهاية » (٢٥/٢) ، وذكر كلاما يتعلق كله بالقراءات . فالقلب لا يطمئن لاعتماد الشاء المتقدم لأمر :

الأول : أن قوله : « كان شيخ صدق » ، لا يلزم منه أن يكون الرجل صدوقاً أو حتى : محله الصدق ، بالمعنى الاصطلاحي الذي يستوجب تحسين حديثه ، لجواز أن يكون المراد التصديق المتعلق بالعدالة وحدها .

الثاني : أن ابن أبي سعد هذا - وإن قال الخطيب (٢٦/١٠) : « وكان ثقة صاحب أخبار وآداب وملح » - لكنه لم يذكر ما يستدل به على كونه من أهل النقد للرجال ، ولا ذكره الحافظ الذهبي رحمه الله في كتابه « ذكر من

يعتمد قوله في الجرح والتعديل « . فتفرد مثله بذلك ، مع سكوت أئمة آخرين عن ابن كليب - وفيهم بغادة - كصالح جزرة وابن حبان والنسائي والدارقطني وغيرهم - يجعل في القلب من ذلك شيء ، فالظاهر أن الرجل من أئمة القراءات ليس له كبير حديث يحكم به له أو عليه .

الثالث : وما هو - أيضا - من أصحاب ابن فضيل المعروفين به ، كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبي خيثمة وابن أبي شيبة وأبي سعيد الأشج ونحوهم ، فأين كان هؤلاء من هذا الحديث المرفوع ، وهل يجوز أن يفوت جميعهم ، ويتفرد به سواهم مثل ابن كليب ؟

الرابع : ولو سلمنا أن ابن كليب حفظه عن محمد بن فضيل ، فقد خالف ابن فضيل عبدة بن سليمان - وهو أثبت منه أطلق جميع الأئمة توثيقه - فرواه عن عاصم الأحول به موقوفا . وهو الأولى والأوفق لرواية الحافظين الثبتين : سليمان التيمي ، وعوف الأعرابي . والله أعلم .

الثالثة : عند ابن ماجه (٢٢٣٤) من طريق عبيس بن ميمون ثنا عون العقيلي عن أبي عثمان به ، ولفظه : « من غدا إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان ، ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس » . وإسناده - على ما فيه من قصور واختلاف - ضعيف جداً ، عبيس<sup>(٣٩)</sup> بن ميمون واه . قال ابن معين : ضعيف . وقال مرة : ليس بشيء . وقال الفلاس : صدوق كثير الخطأ والوهم ، متروك . وقال أبو داود : ضعيف . وقال أيضا : ترك حديثه . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو أحمد الحاكم : متروك الحديث . وقال أبو نعيم : روى المناكير ، لا شيء وعون العقيلي - وهو ابن أبي شداد مختلف فيه . فوثقه ابن معين

(٣٩) تصحف اسمه في « التقريب » و « تهذيب التهذيب » إلى « عبيدة بن ميمون » ، وجاء في « تهذيب الكمال » على الصواب ، وكذا « الميزان » و « المغني » و « الكاشف » و « السير » .

وابن حبان وأبو داود مرة ، وضعفه أخرى . والأشبه توثيقه ، والله أعلم .  
والحديث قال البوصيرى رحمه الله في « مصباح الزجاجة » ( ١٨٧/٢ ) :  
« هذا إسناد فيه عيسى بن ميمون ، وهو متفق على تضعيفه » . ( إلى عيسى ،  
تصحف وجاء على الصواب في طبعة أخرى ) . وهو منكر ، فقد أورد الحافظ المزى  
رحمه الله في « تهذيب الكمال » ( ق ٩٠٠ ) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل  
قال : « سألت أبا عن حديث حدثناه خلف بن هشام البزار قال : حدثنا  
عيسى بن ميمون عن ثابت البناني عن أنس ... وعن عيسى بن ميمون عن  
عون بن أبي شداد عن أبي عثمان النهدي عن سلمان ... فذكره . قال أبا :  
هذه كلها مناكير » . ورواه المزى بإسناده من طريق البغوى عن خلف بن هشام  
البزار عنه به ، بلفظ : « من غدا إلى صلاة الصبح أعطى ربع الإيمان ، ومن  
غدا إلى السوق أعطى راية إبليس ، وهو أول من يغدو وأول من يروح » .  
وقال الحافظ المناوى ( ١٨٣/٦ ) : « وفيه عيسى بن ميمون . قال في  
« الكاشف » . ضعفه ابن معين وغيره » . ( تصحفت عيسى إلى :  
عيسى ) .

وقال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » ( ٢٢٢/٥ ) : « ضعيف » ،  
وعزاه إلى تحقيق « المشكاة »<sup>(٤٠)</sup> ( ٦٤٠ ) . وباللفظ الثانى رواه الطبرانى أيضا  
( ٢٥٥/٦ ) من طريق خلف بن هشام البزار ثنا عيسى به ، بلفظ : « وهو مع  
أول من يغدو .. » الحديث . وقال الهيثمى : « قلت : زوى ابن ماجه بعضه -  
رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه عيسى بن ميمون وهو ضعيف متروك » .  
( والصحيح ) وقف الحديث - باللفظين الأولين - على سلمان رضى الله

تعالى عنه . وله ثلاث طرق عن أبى عثمان عنه أيضا :

( ٤٠ ) وقال هناك : « وإسناده واه جدا ، فيه عيسى بن ميمون ، قال البخارى وغيره : منكر  
الحديث . وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات توهماً . فمن العجائب قوله  
فى « المرقاة » ( ٤١٤/١ ) : « وسنده حسن اهـ .

الأولى : عند هناد (٦٧٥) : « حدثنا عبدة عن عاصم عن أبي عثمان ... »  
فذكره بلفظ : « لا تكن أول أهلها دخولا ، ولا آخرهم منها خروجاً ، فإنها  
حيث باض الشيطان وفرخ » يعنى السوق .

الثانية : عند الإمام أحمد في « الزهد » ( ص ١٥٠ ) ومسلم في « صحيحه »  
(١٤٤/٧) والبيهقي في « الشعب » (٣/٣/٨٤أ-ب) من طرق عن سليمان  
التيمي حدثنا أبو عثمان به ، ولفظه : « لا تكونن إن استطعت أول داخل السوق  
ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة الشيطان ، وبها يركز رايته » .

ملحوظة : ووهم العلامة الشبلي الحنفى رحمه الله ، فقال في « آكام المرجان »  
( ص ٢١٠ ) : « روى مسلم من حديث سلمان ، قال صلى الله عليه وآله  
وسلم : « فذكره ، وإنما هو عنده موقوف ، ولذلك أورده الحافظ رحمه الله  
في كتابه : « الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف » (١٥٨) .

الثالثة : عند ابن أبي شيبة (٣٣٨/١٣) عن أبي أسامة ، ورواه عباس الدورى  
عن سعيد بن عامر الضبعي - كما في « الآكام » - كلاهما عن عوف - وهو  
ابن أبي جميلة الأعرابي - عن أبي عثمان به ، ولفظه : « إن السوق مبيض  
الشيطان ومفرخه ، فإن استطعت أن لا تكون أول من يدخلها ولا آخر من  
يخرج منها فافعل » .

فهذا صحيح ثابت عن سلمان رضى الله عنه بلا ريب ، ولا يلزم من ذلك  
أن يكون مرفوعاً حكماً ، فلم يزل - رضى الله عنه - يحدث عن  
الإسرائيليات ، فالله أعلم بمن تلقاه . وقوله هذا لعله يعارض بقول النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم بارك لأمتي في بكورها » ، وغيره من  
الأحاديث والآثار التي تحث على التبكير في طلب الرزق والكد في تحصيله طلباً  
للعفاف وصون ماء الوجه عن السؤال وامتنالاً لأمره تعالى بالانتشار في الأرض  
والمشي في مناكبها والأكل من رزقه سبحانه ، وهذا كان واقع النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وأصحابه معه ومن بعده في ممارستهم التجارة والاحتراف ،

وما قصة سعد رضى الله عنه - في نزول المهاجرين على إخوانهم الأنصار وقوله : « دلوني على السوق » - من أحدٍ ببيعد . ولم يزل المحدثون والفقهاء وغيرهم يباشرون هذه المهن والتجارات ، فنجد منهم : البزاز ، والبزار ، واللحام ، والحداد ، والصيرفي ، والقفال ، والطيالسي ، والعطار ، والجمَّال ، والصواف ، والقراء ، والقواريري ، والنقاش ، والقنَّاد ، والكحال ، والنبال ، والنحاس ، والنحاس ، والورَّاق ، والوزَّان والسراج ... إلخ . ومن آثارهم في ذلك قول أبي قلابة لأيوب السخيتاني - رحمهما الله - : « الزم السوق ، فإن الغنى من العافية » . وفي رواية : « فإن أعظم العافية الغنى عن الناس » . وفي رواية : « كان أبو قلابة يحنى على السوق والضيعة والطلب من فضل الله - عز وجل - وكان محمد ( يعنى ابن سيرين ) يحنى على التزويج » .

وعن إسحاق بن يسار ( والد محمد بن إسحاق رحمهما الله ) أنه كان يمر بالبزازين ، فيقول : « الزموا تجارتكم ، فإن أباكم إبراهيم عليه السلام كان بزازاً » . وقال أبو بكر المروزي : سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله ( يعنى الإمام أحمد رحمه الله ) : إني في كفاية ، فقال : « الزم السوق تصل به الرحم وتعود به » . وقال : وسمعت أبا عبد الله يقول : قد أمرتهم - يعنى ولده - أن يختلفوا إلى السوق ، وأن يتعرضوا للتجارة . وقال : قد روى عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه »<sup>(٤١)</sup> . وقال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله يأمر بالسوق ، ويقول : « ما أحسن الاستغناء عن الناس » . انظر « الحث على التجارة والصناعة والعمل » للحافظ أبي بكر الخلال الحنبلي رحمه الله ( ص ٢٥ : ص ٢٩ ) . وقد تعددت إيراد ما فيه الحث على لزوم السوق خاصة ، من أجل هذا الحديث المنكر . والله أعلم .

(٤١) الحديث صحيح ، انظر « صحيح الجامع » (١٥٦٦) و « الإرواء » (١٦٢٦) ، فالإمام أحمد لم يقصد تضعيفه بقوله : « روى » ، كيف وهو يستدل به لكلامه ؟ .

## الحديث التاسع والتسعون :

« يا ابن عمر : دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا » .

منكر . رواه ابن عدى ( ١٥٥/١ ) ، وعنه - وعن غيره - الخطيب في « الكفاية » ( ص ١٩٥ ) - وهذا لفظه - من طريقين عن المبارك مولى إبراهيم ابن هشام المرابطى قال : ثنا العطاء بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به ، ولفظ ابن عدى عنه ، قال : « خرجت يوماً ، فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً ، فدنوت منه ودنا منى ، ووضع يده على عاتقى وغمزنى غمزة وقلت : هو هو ( كذا ) ، قال : يا ابن عمر لا يغرنك ما سبق لأبويك من قبل ، فإن العبد لو جاء يوم القيامة بالحسنات كأمثال الجبال الرواسى يظن أنه لا ينجو من أهوال ذلك اليوم ، يا ابن عمر دينك دينك إنما هو لحمك ودمك ، وانظر ... » الحديث .

وكان شيخى المطيعى رحمة الله عليه يذكره بلفظ : « يا ابن عباس ، دينك دينك ، فإنه ( أو : فإنما هو ، لا أتذكر جيداً ) لحمك ودمك » . وكان يثبته فى مجلة « الاعتصام » عند مقاله النافع : « ليس حديثاً » و : « ليس صحيحاً » . ولم أقف عليه بهذا اللفظ ، فالله أعلم .

والحديث أورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » ( ١١٢٦ ) ، وقال - عقب عزوه للخطيب - : « قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العطاء هذا مختلف فيه ، وقد أورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « وثقه أحمد وغيره ، وقال أبو حاتم : ليس بذاك » . وقال الحافظ فى « التقريب » : « صدوق بهم » . والمبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطى لم أجد له ترجمة « اهـ .

قلت : عطاف وثقه وقواه كثير من الأئمة ، وغمزه الإمام مالك ، ولينه أبو حاتم - كما تقدم عنه - وأخذ بعضهم عليه أحاديث عن نافع عن ابن عمر

لم يتابع عليها ، أحدها البلاء فيه من غيره . وليست فيها هذه الغرابة والتكارة التي في متن هذا الحديث ، فالرجل صدوق بهم كما قال الحافظ رحمه الله لكنه لا يحتمل هذا المتن ، والبلاء - عندي - من راويه عنه ، وقد أعياني البحث عنه دون جدوى . ويغلب على الظن أن لو كان هذا من صحيح حديث العطف ، ما فات مشاهير كبار أصحابه كقتيبة بن سعيد ، وسعيد بن منصور ، وأبي اليمان الحمصي ، وأبي عامر العقدي ، وسعيد بن أبي مريم ، ونحوهم . ولخرجه الأئمة المشهورون في مسانيدهم وسننهم ومعاجمهم ، ولما تفرد به مثل ابن عدى - رحمه الله - عن هذا النكرة . والله أعلى وأعلم .

( أما ) عبارة : « دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك » فتأبته عن الحسن البصرى رحمه الله من وجوه عنه ، بعضها صحيح أو جيد .

١ - فقد روى الفريابي في « صفة النفاق » ( ٤٩ ) من طريق وهب بن جرير حدثنا أبي أنه سمع الحسن يقول : « إنما كان الناس ثلاثة نفر : مؤمن ، ومنافق ، وكافر ... » الأثر بطوله ، وفيه : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن تسلم فياها من راحة ، وياها من نعمة . وإن كانت الأخرى فنعود بالله ، فإنما هي نار لا تطفأ ، وحجر لا يبرد ، ونفس لا تموت » . وإسناده صحيح .

٢ - وروى الإمام أحمد في « الزهد » ( ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ) من طريق القاسم بن فائد عن الحسن قال : « ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن يسلم لك دينك يسلم لك جسمك ودمك ، وإن تكن الأخرى ... » فذكره بنحوه . والقاسم روى عنه جمع ، ولم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ - وروى أبو نعيم ( ١٤٣/٢ ) من طريق طالوت بن عباد قال : ثنا عبد المؤمن بن عبيد الله عن الحسن قال : يا ابن آدم عملك عملك ، فإنما هو لحمك

ودمك ، فانظر على أى حال تلقى عملك ، إن لأهل التقوى علامات يعرفون بها ، صدق الحديث ، والوفاء بالعهد ، وصلة الرحم ، ورحمة الضعفاء ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، بع دنياك بآخرتك ترجمهما جميعاً ، ولا تبيعن آخرتك بدنياك فتحسرهما جميعاً » . وإسناده جيد .

٤ - وروى أيضا (١٤٥/٢) من طريق يزيد بن هارون قال : قال أبو عبيدة : قال الحسن : رحم الله امرأ عرف ثم صبر ثم أبصر فبصر ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنه هو لحمك ودمك . إن يسلم لك دينك يسلم لك لحمك ودمك ، وإن تكن الأخرى فنعوذ بالله ... » فذكر نحواً من الطريقتين الأوليين . وأبو عبيدة هو الناجي بكر بن الأسود العابد ، وهو واه .

( ووالله ) لوددت أن أنقل ما صحح من هذه الألفاظ بتمامها لولا مخافة التطويل والمشقة المترتبة عليه ، فإن كلمات ومواعظ الحسن البصرى - خاصة - لها جلالة وعليها إشراق ، بحيث تستحق الاعتناء بها ، والتفرغ لجمعها ، وبالله التوفيق .

### الحديث المتمم مائة :

« يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يُخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا » .

واه جداً ، أحسبه موضوعاً . رواه ابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٧/٣-١٨) من طريق أبى العز أحمد بن عبيد الله بن كادش أنبأ أبو على الحسن ابن أحمد بن البناء بقراءتى عليه ، قال : سمعت أبا الحسن على بن إبراهيم المالكى يقول : سمعت شيخنا أبا الحسين بن شمعون وأبا إسحاق الطبرى يقولان : سمعنا جعفر بن محمد الخلدى يقول : « كان لى خاتم قد ورثته عن أبى ، فعبرت

دجلة فمددت يدي لأغرف من الماء ، فسقط الفص فغمني ، فذكرت حديثاً روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من قرأ هذه الآية على شيء ضاع منه رده الله عليه ، فقرأتها ويدي في الماء ، فإذا الفص بين أصابعي ، والآية : ﴿ ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه . إن الله لا يُخلف الميعاد ﴾ . اللهم يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إنك لا تخلف الميعاد ، اجمع بيني وبين خاتمي ، إنك على كل شيء قدير . وأورده السيوطي رحمه الله عند تفسير الآية من « الدر » ( ٩/٢ ) - بمعناه - وعزاه إلى ابن النجار . وهذا إسناد فيه علل :

الأولى : الإعضال ، فإن جعفرأ الخلدی بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى .

الثانية : عدم تبين حال علي بن إبراهيم المالكي - الذي ذكر ابن النجار الحديث في ترجمته - ولم يبين من حاله في الحديث شيئاً ، ولم أجده في مكان آخر .

الثالثة : اتهام أبي العز<sup>(٢٢)</sup> بن كادش ، واسمه : أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن عبيد الله السلمى العكبرى . قال ابن النجار : كان ضعيفاً في الرواية ، مخلطاً كذاباً لا يحتج به ، وللأئمة فيه مقال . وقال السمعاني : كان ابن ناصر يسيء القول فيه . وقال عبد الوهاب الأنماطي : كان مخلطاً . وقال السمعاني - أيضاً - : سمعت ابن ناصر يقول : سمعت إبراهيم بن سليمان يقول : سمعت أبا العز ابن كادش يقول : وضعت حديثاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقر عندي بذلك . وقال عمر بن علي القرشي : سمعت أبا القاسم علي بن الحسن الحافظ يقول : قال لي ابن كادش : وضع فلان حديثاً في حق

(٤٢) انظر ترجمته في « الميزان » ( ١١٨/١ ) و « اللسان » ( ٢١٨/١ ) و « السير » ( ٥٥٨/١٩ ) : ( ٥٦٠ ) و « المنتظم » ( ٢٨/١٠ ) .

على ، ووضعت أنا في حق أبي بكر حديثاً ، بالله أليس فعلت جيداً ؟ . قال  
الذهبي : « قلت : هذا يدل على جهله ، يفتخر بالكذب على رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم » . وأورد قول ابن النجار : رأيت له كتاباً سماه : « الانتصار  
لرتم القحاب » فيه أشعار ، فيقول : أنشدتني المغنية فلانة ، وأنشدتني ستوت  
المغنية بأوانا<sup>(٤٣)</sup> ، وقد قرأه عليه ابن الخشاب » . هذا ، وقول الحافظ الذهبي  
رحمه الله في « الميزان » : « أقر بوضع حديث وتاب وأتاب » ، لا يلزم منه  
قبول حديثه - بعد التوبة - وإنما أمره إلى الله عز وجل ، وحديثه كله مردود  
كما هو مقرر في كتب « المصطلح » - بخلاف الكاذب في كلام الناس . ثم ما  
يؤمننا أنه لم يضع أحاديث أخرى لم يبيح بها لأحد ، وأن هذا ليس منها ؟ فهذا  
لا ينفك من وضعه عمداً ، أو تخليطاً وسهواً .

( فالثابت ) عن جعفر الخلدی إيقافه على بعض مشايخه من الصوفية ، فقد  
روى الخطيب (٧/٢٢٨-٢٢٩) من طريق إبراهيم بن أحمد الطبري ( يلاحظ  
أنه هو أبو إسحاق الطبري راويه عن الخلدی في الحديث مقرونا بغيره ) حدثنا  
جعفر الخلدی قال : ودعت في بعض حجاتي المزين<sup>(٤٤)</sup> الكبير الصوفي ، فقلت :  
زودني شيئاً . فقال : إن ضاع منك شيء ، أو أردت أن يجمع الله بينك وبين  
إنسان فقل : يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يخلف الميعاد ، اجمع  
بيني وبين كذا وكذا ، فإن الله يجمع بينك وبين ذلك الشيء ، أو ذلك الإنسان  
بتلك . فجئت إلى الكتاني الكبير الصوفي فودعته ، وقلت : زودني شيئاً ،  
فأعطاني فصاً عليه نقش كأنه طلسم ، وقال : إذا اغتممت فانظر إلى هذا ،  
فإنه يزول غمك ، قال : فانصرفت فما دعوت الله بتلك الدعوة في شيء  
إلا استجيب ، ولا رأيت الفص وقد اغتممت إلا زال غمي ، فأنا ذات يوم قد

(٤٣) قال مُحشَى « السير » : « أوانا : بليدة كثيرة البساتين والشجر نزهة من نواحي دجيل

بغداد ، قال ياقوت : وكثيراً ما يذكرها الشعراء الخلاء في أشعارهم » اهـ .

(٤٤) في « تاريخ بغداد » : « المزيني » ، وهو خطأ صححته من « الأنساب » وغيره .

توجهت أعبير إلى الجانب الشرقى من بغداد ، حتى هاجت ريح عظيمة وأنا فى السميرية ، والفص فى جيبى ، فأخرجته لأنظر إليه ، فلا أدرى كيف ذهب منى ، فى الماء أو فى السفينة ، أو ثيابى ؟ فأغتمت لذهابه غمًا عظيمًا ، فدعوت بالدعوة وعبرت ، فمازلت أدعو الله بها يومى وليلتى ومن غدٍ وأياما . فلما كان بعد ذلك أخرجت صندوقاً فيه ثيابى لأغير منها شيئاً ، ففرغت الصندوق فإذا بالفص فى أسفل الصندوق ، فأخذته وحمدت الله على رجوعه « اهـ . وإسناده إلى جعفر الخلدى جيد . وذكره السهزوردى فى « عوارف المعارف » ( ص ١٢٦ ) بمعناه مختصراً جداً . والمزين الكبير الصوفى - الذى علم جعفرًا الدعاء - ذكره الحافظ السمعانى - رحمه الله - فى نسبة : « المزين » من « الأنساب » ( ٢٨١/٥ ) ، فقال : « واشتهر بهذا الاسم أبو الحسن على بن محمد الصوفى المعروف بالمزين ، من أهل بغداد ، صحب سهل بن عبد الله التسترى والجنيد بن محمد وبنان الحمال ، وكان يقال له : المزين الكبير ، وكان صاحب عبادة واجتهاد وتعبد . وكان يقول : ( الكلام من غير ضرورة مقت من الله للعبد ) . أقام بمكة مدة مجاوراً إلى أن مات فيها فى سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة » . وترجم له أيضاً الخطيب ( ٧٣/١٢ ) والسلمى فى « طبقات الصوفية » ( ص ٣٨٢ : ٣٨٥ ) والذهبى فى « السير » ( ٢٣٢/١٥ ) وغيرهم ، فلم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

أما الكتانى الكبير الصوفى ، فترجم له أيضاً السمعانى ( ٣٢/٥ ) والخطيب ( ٧٦ : ٧٤/٣ ) وأبو نعيم فى « الحلية » ( ٣٥٧/١٠ ) والسلمى ( ص ٣٧٧ : ٣٧٣ ) والذهبى ( ٥٣٣ : ٥٣٥/١٤ ) وغيرهم ، فلم يذكروا أيضاً ما يدل على حاله

( وفى ) القصة المتقدمة أمور يجب على المسلم المعتصم بحبل ربه ، المستمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ألا يمر عليها من الكرام ، منها :

١ - أن الأذكار المخصوصة فى مناسبات مخصوصة ، لا تتلقى إلا

بتوقيف<sup>(٤٥)</sup> من معصوم وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ، وهذا أمر مفقود في هذه الحكاية ، أما الحديث فهيات أن يصح مثله ! .

٢ - أن الخاتم الذى أعطاه الكتانى للخلدى - وعليه نقش كأنه طلسم - ، أشبه ما يكون بالأحجية والرقى الشركية غير الشرعية ، ولذلك حرم العلماء الرقيا بما يتضمن ألفاظاً غير مفهومة المعنى لاحتمال أن تكون شركاً أو كفراً كسبِّ الله عز وجل أو الاستغاثة بالجن والشياطين ووصفهم بما لا يجوز إلا لله تعالى .

٣ - وكذلك إرشاده إلى أن يفرع إلى هذا الخاتم المطلسم إذا أصابه غم ، من الأمور التى لا يخفى فسادها وعدم مشروعيتها ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع صغيرة ولا كبيرة مما يصلح دين المسلم ودينه إلا وأمر بها حتى : « الخراءة » كما قال اليهود لعنة الله عليهم لسلمان الفارسي رضى الله عنه ، وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث يتضمن أذكار الكرب وهم والغم وما شاكل ذلك . وعلمنا صلى الله عليه وآله وسلم ألا نفرع في جميع ما يعترينا إلا إلى الكبير المتعال ، فلا أدري أين كانت عقول هؤلاء القوم ، وكيف يقبل جعفر بن محمد بن نصير الخلدى المحدث الثقة مثل هذه الترهات ، فيا سبحان الله !! ، فالعداوة والنفرة بين التصوف وطلب العلم قديمة ، ولبعض القوم عبارات يذمون فيها طلب العلم والتزوج ، ويلحقونها بالدنيا المنهى عن حُبها والحرص عليها ، ومن طالع كتب الرجال والتراجم وجد فلاناً دفن كتبه ، وآخر أحرق أحاديثه ، وثالثاً أغرقها في الماء ، بدعوى أنها تشغل عن الله عز وجل ، وتصد عن عبادته زعموا ، ومع ذلك لم يصبر كثير منهم على تحديث الناس بكلام

(٤٥) أو محمول على أنه أُخِذَ بتوقيف كدعاء ابن مسعود وابن عباس عند خوف السلطان ، المتقدم في الحديث الثالث والخمسين . والله أعلم .

سيد الناس صلى الله عليه وآله وسلم حتى وقعوا في الغلط والوهم ، بل والكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، ففتحوا على أنفسهم باب شر وفتنة كانوا في غنى عنه . نعوذ بالله أن يحكمنا غير هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يكون هوانا تبعاً لغير ما جاء به المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

تنبيه هام : كنت قد أوردت نحواً من حديث الترجمة في القسم الأول من كتاب « الإيدائل المستحسنة » ( ٢٤ ) ونفيت وقوفي له على أصل ، سوى قول الإمام ابن القيم رحمه الله في « الوابل الصيب » : « وقد قيل .. » ، فذكره بنحوه ، دون عزوه لقائل . لكن بمضى الأيام والليالي وجدته موقوفاً في ترجمة جعفر الخلدی من « تاريخ بغداد » ، ثم مرفوعاً في « ذيله » ، فأستغفر العفو الغفور من تقصير لم أتعلمه ، وخطأ لم أقصده ، وأسأله أن يرزقني الأناة والثبوت وحسن البحث والتنقيب ، ويهديني إلى الصواب الذي فيه ما يجب ويرضاه . إنه سميع عليم .

تم بحمد الله القسم الثاني من  
« تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة »  
فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

## محتويات الكتاب

### الموضوع

### الصفحة

٠٠٣ - المقدمة .

٠٠٣ - خطبة الحاجة ، وإبداء السرور بتقديم القسم الثاني من «التبويض» لمحبي هذا العلم الشريف ، والحرص على اتباع قواعده ، واهتمام العلماء به شكراً للنعمة وأداء لواجب التبيين - والإشارة إلى فضل أهل العلم وأيديهم ، وأن منزلتهم لا تداني خلافاً لمن ظن أنه كأحدهم ، وأن هذا غرور ناشئ عن ترك التأدب بآداب المتعلمين ، والتحلّي بالظواهر قبل التخلّي عن الآفات والردائل . وأهمية تزكية النفوس والإزراء عليها . والإشارة إلى تأخر صدور هذا القسم مع الشروع فيه في وقت مبكر . وإيراد حديثين فيه يتعلّقان بالنساء مراعاة للأخوات الكريمات والدعاء للناشر الفاضل لإقباله على هذه الكتابات وتبنيها دون غيره .

\* الحديث الحادى والخمسون : -

« أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال :

ليكثر عدد خطاك في طلب الصلاة » .

٠٠٦ - بيان نكارتة مرفوعا ، من أجل الضحاك بن نبراس راويه عن ثابت عن

أنس ، ومتابعة محمد بن ثابت له على الرفع ، وترجيح جمع من الأئمة وقفه .

٠٠٧ - محاولة محقق « فضائل ابن شاهين » تقوية الحديث من وجهيه مع الرواية

الموقوفة عند الطبرانى ، وبيان ما فى ذلك من المؤاخذات .

٠٠٩ - لفظة أخرى للحديث عند الحارث فى « مسنده » فيها داود بن الحبر وأبان .

٠١٠ - بيان صحة الحديث موقوفا على زيد بن ثابت من طرق عن ثابت

البنانى ، ومن طريق حميد عن أنس عنه ، وإيراد بعض الآثار فى معناه ،

واستدراك قول أبي حاتم في رواية محمد بن ثابت وترجيح وقفه .

« الحديث الثاني والخمسون : -

« احترسوا من الناس بسوء الظن » .

٠١٢ - بيان إعلاله من الطريق الأولى بعننة بقية والانقطاع - حَسْبُ - ، وأن إعلاله بمعاوية بن يحيى الصدفي وهم وقع فيه غير واحد . وأن الذي في الإسناد هو أبو مطيع الأطرابلسي - من وجوه - ، وبيان شدة ضعفه من طريق أبان عن أنس .

٠١٤ - تصحيح وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير ، وعدم ثبوته عن عمر بن الخطاب والحسن البصري ، والإشارة إلى سقوط حديث « الحزم سوء الظن » مرفوعاً وموقوفاً ، وبيان أنه محكى من كلام العرب .

٠١٦ - استنكار الشيخ الألباني لمعنى حديث الترجمة ، وتوجيه معناه عن جمع من الأئمة كابن حبان والخطابي وابن حجر والمناوي ، وتعقيب أخير للعبد الفقير .

« الحديث الثالث والخمسون : -

« إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم رب السموات السبع ، ورب العرش العظيم ، كن لي جاراً من شر فلان ... » الحديث .

٠٢٠ - بيان ضعفه من وجهين عن ابن مسعود مرفوعاً ، وصحة وقفه عليه وكذا ابن عباس بنحوه ، والتعليق على كلام للشيخ الجيلاني في « شرح الأدب المفرد » .

٠٢٣ - تنبيه على حديث آخر في دعاء خوف السلطان عن ابن عمر ، وبيان شدة ضعفه من وجوه .

« الحديث الرابع والخمسون : -

« إذا سألت الله فسلوه الفردوس ، فإنه سرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لرأيه : عليك بسر الوادى ، فإنه أمره وأعشبهه » .

٠٢٤ - بيان شدة ضعفه ، واعتماد الألبانى فى تصحيحه على قول الهيثمى : « رجاله ثقات » ، وتصحيح المناوى بناءً عليه . ووهائه أيضاً من حديث أبى أمامة ، وتصويب وقفه عليه - باختصار - ، وعلى الحارث الغامدى بنحو اللفظ الأول ، وتحقيق حال : « الفرج بن فضالة الحمصى » عن جماعة من الأئمة تصريحاً أو إيماءً .

« الحديث الخامس والخمسون : -

« أعزَّ أمر الله يعزك الله » .

٠٢٩ - بيان وضعه من أجل مأمون بن أحمد الهروى ، وخطأ اعتماد المناوى القول بأن السلمى وضَّاع ، وتحقيق ضعفه فقط عن الحافظ الذهبى .  
٠٣٠ - تصحيح وقف الحديث على الحسن البصرى ، وإيراده عنه من ثلاث طرق .

« الحديث السادس والخمسون : -

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

٠٣١ - بيان شدة ضعفه من أجل نافع أبى هرمز ، وإعلال المناوى الحديث بعلتين سواه اقتصار على إسناد الديلمى ، وبيان ما فيه .  
٠٣٢ - تصحيح معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار ، ووروده بنحوه عن أبى عثمان الزاهد بإسناد واه .

« الحديث السابع والخمسون : -

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

٠٣٣ - جزم الألبانى بضعفه مرفوعاً من حديث أبى الدرداء وأبى ذر ، واستظهار أنه وهم من بعض الرواة ، وتصحيح إيقافه على أبى الدرداء رضى الله عنه .

الحديث الثامن والخمسون : -

« إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير » .

٠٣٤ - بيان شدة ضعفه من أجل الربيع بن بدر ، وتعقب المناوى على السيوطى بما لا يلزمه ، وعزو السخاوى الحديث للديلمى مما لم يسنده ولده ، وهو مُسنَدٌ فى « الكامل » وبيان صحة وقفه على أبى إدريس الخولانى .

\* الحديث التاسع والخمسون : -

« إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدي ... » الحديث .

٠٣٥ - بيان شدة ضعفه من وجهين عن الألبانى ، واستظهار علة ثالثة له . وتصحيح وقفه على مالك بن دينار ومالك بن مغول حكاية عن الإسرائيليات .

\* الحديث الستون : -

« إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه ... » الحديث .

٠٣٧ - بيان شدة ضعفه بياسين الزيات ، واستدراك علتين أخريين على ابن الجوزى والهيثمى . وتنبه هام على تدليس ابن جريج عن أبى الزبير ، وأن بينهما ياسين هذا .

٠٣٨ - استنكار أن يكون هذا المتن من كلام النبوة ، وتصحيح وقفه على عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله . والإشارة إلى أن ملكة تذوق الحديث تنال بالجد والممارسة ، لا بالتمنى والتحلى .

\* الحديث الحادى والستون : -

« إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر » .

٠٣٩ - بيان عدم ثبوت رفعه من حديث ابن مسعود وأبى موسى وسمرة وابن عباس ، وأنها ما بين ضعيف معلول ، أو وإه ساقط .

٠٤١ - إيراد شاهد قاصر عن بلاغات قتادة ، وبيان ما في مراسيل الزهري و قتادة من المقال ، ورواية موصولة عن أنس في إسنادها لين .

٠٤٣ - تصحيح وقف الحديث على ابن مسعود - كما رجح الدار قطنى تم البيهقى وبيان طرقه سوى ما تقدم .

٠٤٣ - بيان ما في استشكال الأعظمى للفظة في رواية عبد الرزاق لا تخفى على أحد ، وما في تقوية الألبانى للحديث في « الحجاب » استناداً إلى بعض الوسائط وإطلاقات الأئمة .

٠٤٥ - الإشارة إلى شماتة بعض الناقمين على الألبانى لمخالفة بعض محبيه من طلبة العلم له ، وتوضيح حقيقة هذا الأمر ، وبيان منزلة الشيخ في القلوب ، وأياديه على هذا العلم وأهله .

\* الحديث الثانى والستون : -

« أيمن امرىء وأشأمه بين لحبيه » .

٠٤٦ - بيان إعلاله بالوقف - مع ثقة رجاله - ، وأن ابن عدى استنكره - مرفوعاً - على وهب بن جرير بن حازم ، وأن الرواة اختلفوا عليه رفعا ووقفا .

٠٤٦ - تصحيح وقفه على عدى بن حاتم رضى الله عنه ، وتعقيب على تعليق لمحقق « الصمت » حفظه الله .

\* الحديث الثالث والستون : -

« تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد ... »  
الدعاء بطوله .

٠٤٧ - بيان شدة ضعفه من وجهين ، وعدم معرفة محقق « مسند أبى يعلى » للفرات ابن سلمان ، وهو ثقة معروف .

٠٤٨ - ثبوت هذا الدعاء موقوفا على على رضى الله عنه - بعد الصلاة - لا فيها كما يقرر هذا الحديث ، وذكر حديث آخر لا يصح ، فيه عبارة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » .

\* الحديث الرابع والستون : -

« ثمن الجنة لا إله إلا الله » .

٥٠ - بيان شدة ضعفه عن أنس وعلى ، واقتصار الألباني على تضعيفه من أجل مرسل الحسن في « تفسير عبد بن حميد » .

٥١ - تصحيح وقفه على الحسن نفسه ، والإشارة إلى أن المقصود ضعفه بلفظ مخصوص ، لا عموم الأحاديث في استحقاق دخول الجنة بكلمة التوحيد .

\* الحديث الخامس والستون : -

« جنتان من ذهب للمقربين ، أو قال : للسابقين ، وجنتان من ورق لأصحاب اليمين » .

٥٢ - بيان ضعفه بمؤمل بن إسماعيل ، وأنه من أوهامه التي يطول ذكرها ، وتصحيح وقفه على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه . وإشارة الحاكم إلى اتفاق الشيخين على حديث آخر له بغير هذا اللفظ .

\* الحديث السادس والستون : -

« حبوا الله إلى عباده ، يحبكم الله » .

٥٣ - بيان ضعفه بعنينة بقية وحدها ، وإعلال المناوي الحديث بعبد الوهاب بن الضحاك مع أنه تابعه عن بقية ثقتان عند الطبراني نفسه .

٥٤ - تنبيه الألباني على ذلك في « الضعيفة » مع ذكر أمرين يتعلقان بكلامه عن الحديث .

٥٥ - تصحيح وقفه على أبي أمامة عن الألباني ، وذكر طريق أخرى مرسلة فيها أبو بكر بن أبي مریم ، وذكر أمثلة لتخليطه ورفعته كثيراً من الموقوفات والمقاطيع بنفس المخرج أو بغيره .

\* الحديث السابع والستون : -

« حسن السؤال نصف العلم » .

٥٧ - بيان نكارتة من حديث ابن عمر ، وحكم أبي حاتم الرازي ببطلانه ،

والكلام على طريقه عن أنس وأبي أمامة الباهلي .  
٠٦٠ - تصحيح وقفه على ميمون بن مهران ، ووروده أيضا عن جماعة من التابعين  
وبيان ما في أسانيدهم إليهم . وذكر الدافع على إيراد هذا الحديث ، وأن  
التخريج يخص هذه اللفظة دون سائره . واستدراكه أيضا من قول سليمان  
ابن موسى الأشدق .

\* الحديث الثامن والستون : -

« حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة » .

٠٦٢ - تصحيح جماعة من الأئمة للحديث ، وتفطن محقق « زهد ابن أبي  
عاصم » - وحده - لإعلاله بالانقطاع بين شريح بن عبيد وأبي مالك  
الأشعري .

٠٦٣ - إيراد كلام العلماء حول هذا الانقطاع ، وبيان أن الألباني - حفظه الله -  
كان أحيانا يتفطن له ، والظروف الدافعة لإيراد هذا الحديث هنا . وبيان  
صحة وقفه على طاووس .

\* الحديث التاسع والستون : -

« خذوا للرأس ماءً جديداً » .

٠٦٦ - بيان شدة ضعفه عن الألباني ، وإيراد حديث فعلي صحيح في معناه ، ورواية  
شاذة له ، واشتباه الأمر على الشيخ بعد تقريرهما ، وما بناه على ذلك .  
٠٦٧ - بيان صحة وقفه على مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، والإشارة إلى آثار  
في معناه ، وأثر لعطاء في ذلك .

\* الحديث السابعون : -

« رُبَّ معلم حروف أبي جاد ، دارس في النجوم ، ليس له عند الله خلاق  
يوم القيامة » .

٠٦٨ - بيان وهائه جداً ومقارنته للوضع ، وجزم الألباني بوضعه ، والإشارة في  
الحاشية إلى حديث مثله يعارضه ! .

٠٦٨ - تصحيح وقف الحديث على ابن عباس عند الخرائطي والبيهقي .

\* الحديث الحادى والسبعون : -

« الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا ... » الحديث .

٠٦٩ - بيان شدة ضعفه من حديث أبى ذر وأبى الدرداء ، وأن مدارهما على عمرو ابن واقد أحد الهلكى وبيان ما فيه .

٠٧٠ - تصحيح وقفه على أبى مسلم الخولانى ويونس بن حلبس التابعين الشاميين . واستدراك طريق مرفوعة معضلة عن العتبى ؛ وبيان ما فيها .

\* الحديث الثانى والسبعون : -

« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

٠٧١ - نفى الوقوف له على أصل صحيح أو ضعيف مرفوع أو موقوف عن أحد من متقدمى السلف مع اشتباره جداً .

٠٦١ - بيان أنه من كلام أبى على الدقاق الزاهد - من مشايخ الصوفية - ، ونبذة عن ترجمته من بعض الكتب .

٠٧٢ - الإشارة إلى ما افترى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كلام لم يوقف له على أصل ولا قائل مع التمثيل . واستدراك ذكر ابن القيم له فى « الجواب الكافى » على لسان الشيطان يخاطب أتباعه .

\* الحديث الثالث والسبعون : -

« الصائم فى عبادة ما لم يفتب » .

٠٧٤ - بيان وهائه من حديث أبى هريرة وأنس ، وبيان ما فى رواية ابن عباس ، وضعفه من حديث سلمان بن عامر من « الضعيفة » مع التعقيب على بعض الأمور .

٠٧٨ - بيان صحته من قول أبى العالية الرياحى ، ووروده عن كعب الأحبار بإسناد منقطع ، والإشارة فى الحاشية إلى ضعف حديث : « نوم الصائم عبادة » .

\* الحديث الرابع والسبعون : -

« الصلاة خدمة الله في الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهي خداج ... » الحديث .

٠٧٩ - بيان شدة ضعفه من رواية الديلمي عن ابن عباس ، وأهم ما قيل في : « ابن حسويه » شيخ الحاكم ، وما في إعلال المناوى الحديث أيضا بشبابة وورقاء الثقتين الحافظين ! .

٠٨٠ - نقد لمتن الحديث ، وأنه يشبه بعض ما وضعه المتعصبة للمذاهب في مسألة رفع اليدين في الصلاة ، وبيان أنها سنة لا يجوز إنكارها .

٠٨٠ - بيان ثبوت الشطر الأول للحديث عن ثابت البناني ، ومعنى الثاني عن عقبه ابن عامر ، واستدلال الإمام أحمد به ، والاحالة على « التمهيد » .

\* الحديث الخامس والسبعون : -

« طوبى لمن مات في النائاة » .

٠٨١ - بيان أن الديلمي الأب - جعله حديثا في « الفردوس » ، وعزو ابنه الحديث إلى ابن ماجه موقوفا على الصديق ، وتعليق المتقى الهندي في « الكنز » على هذا العزو .

٠٨٢ - بيان صحة وقفه على الصديق رضى الله عنه من عدة طرق عن إسماعيل ابن أبى خالد عن طارق بن شهاب عنه ، وشرح الإمام أبى عبيد للفظه : « النائاة » ، في « غريب الحديث » له .

\* الحديث السادس والسبعون : -

« غزوة في البحر خير من عشر غزوات في البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمشحط في دمه » .

٠٨٤ - بيان ضعف الحديث بعبد الله بن صالح المصرى ، وإيراد ابن الجوزى له في « الواهيات » من طريق أخرى فيها كذاب ، وتبعه المناوى . وتصحيح الألبانى للحديث في تخريج « فقه السيرة » ، ورجوعه عن ذلك في « الضعيفة » .

- ٠٨٠ - بيان ضعف حديث أبي الدرداء ، وإعلال البوصيرى والألباني له بغير علته ، وسكوتهما عن هشام بن عمار في إسناده .
- ٠٨٧ - وهاء حديث أبي أمامة ، وتحقيق جيد له من « الإرواء » .
- ٠٨٧ - ضعف حديث عائشة من ثلاثة وجوه ، وهاء مرسل علقمة بن شهاب القشيري جدا ، لتفرد عبد القدوس بن حبيب بلفظه .
- ٠٨٨ - ثبوت الحديث موقوفا على ابن عمرو - بأخصر منه - وكعب الأحبار ، ووروده عن مجاهد بسند منقطع .
- ٠٩٠ - تنبيهان يتعلق أحدهما بلفظ الترجمة ، والثاني بحديث آخر في الباب لا يصح إسناده لانقطاعه ، ومخالفته لفظ « الصحيحين » عن أم حرام .

### \* الحديث السابع والسبعون : -

- « قنت في صلاة الصبح ، قال : فسمعتة يدعو في قنوته على الكفرة . قال : وسمعتة يقول : واجعل قلوبهم كقلوب نساء كواافر » .
- ٠٩١ - بيان أنه من مناكير حنظلة السدوسي ، ورجحان قول الجمهور في تضعيفه واختلاف قولي ابن حبان فيه .
- ٠٩٢ - إيراد لفظة أخرى أوهى إسنادا من « مسند الحارث » . وثالثة صحيحة المتن ، لكن في إسنادهما الكديمي .
- ٠٩٢ - تصحيح وقفه على يحيى بن وثاب - أحد التابعين - ، وإيراد روايتين لقنوت عمر رضى الله عنه ، وضعفه مرفوعا مرسلا ، وإيراد الثابت في نزول آية : ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ ، مع ملاحظات مختصرة تتعلق بقنوت النوازل . وخاتمة في استحاث المسلمين على الدعاء والقنوت من أجل إخوانهم المستضعفين في بقاع الأرض .

### \* الحديث الثامن والسبعون : -

- « كان يدهن بالزيت غير المقتت عند الإحرام » .
- ٠٩٩ - بيان أن رفعه من مناكير فرقد السنجي ، واختلاف الأسانيد عليه في تسمية الصحابي .

١٠٠ - تصحيح وقفه على ابن عمر عند البخارى وابن أبى شيبه ، وأن ترك التطيب عند الإحرام كان مذهباً له أنكرته عليه عائشة وحاجته بالسنة ، وكذلك خالفه ابنه سالم ، من « الفتح » . والإحالة على شرح حديث عائشة فيه ، وإلى رواياته فى « جامع الأصول » . والخلاف فى المسألة أيضاً فى « التمهيد » .

#### \* الحديث التاسع والسبعون : -

« لأن أمشى على جمره أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إليّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

١٠١ - بيان ضعفه بعنونة المحارى - فإنه يدلّس - ، واستبعاد أن يتفرد ابن ماجه - دون الأئمة - بإسناد من أصح الأسانيد ، ويرغب عنه سائرهم أو يفوت جميعهم .

١٠٢ - إيراد أقوال من صحح الحديث أو قواه من الأئمة ، وتحقيق أن المحارى ليس من شرط « الصحيح » ، وما فى كلام الألبانى فى « أحكام الجنائز » و « الإرواء » من النظر من وجوه .

١٠٦ - تصحيح وقف المتن على عقبه بن عامر نفسه بإسناد كالشمس ، وترجيح شبابة بن سوار على المحارى فى الحفظ والإتقان .

#### \* الحديث الثمانون : -

« للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يبضله ، وكافر يقاتله » .

١٠٧ - بيان وضعه من طريقه عن أبى هريرة ، وبيان ما فى إعلال المناوى إحداهما بخالد الواسطى وحصين بن عبد الرحمن .

١٠٨ - بطلانه أيضاً من حديث ابن عمر عن الدارقطنى .

١٠٩ - بيان ضعفه جداً من حديث أنس ، وما فى اقتصار الحافظ العراقى على تضعيفه .

١٠٩ - ثبوت وقفه على أبى أمامة الباهلى ، ووروده عن هشام بن يزيد ، وعدم الوقوف على ترجمة له .

\* الحديث الحادى والثمانون : -

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

١١٠ - بيان ضعف طرقة الثلاث عن ابن عمرو ، ووهاء ثالثهما . ووهائه أيضاً من حديث وائلة وأبى هريرة بجبارة بن المغلس فيهما - واختلف عليه - ، وطريق أخرى عن أبى هريرة فيها متهمان ووهائه أيضاً عن عائشة ، ووروده عن الزبير ، وسكوت محقق « الإبانة » عنه ، واستظهار ما فيه .

١١٤ - وروده عن ابن عمرو موقوفا بإسناد على شرطهما ، وبيان ما يخشى منه ، وتصحيح وقفه على عروة من وجهين عنه ، ووروده عن عمر بن عبد العزيز والحسن وما فى إسناديهما . وخاتمة فى إرجاع الفضل فى تجميع هذه الطرق إلى الله وحده ، والتحذير من ظن السوء بالمسلمين .

\* الحديث الثانى والثمانون : -

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

١١٦ - بيان ضعفه الشديد من حديث أبى فاطمة الإيادى ، وكلام الأئمة وغيرهم حوله .

١١٨ - ضعفه من مرسل ابن الحنفية وبيان أنه وهم على ابن المبارك وإيراد تسع روايات عنه بالإسناد موقوف على ابن الحنفية من قوله ، وترجيح بعض الأئمة لذلك .

\* الحديث الثالث والثمانون : -

« ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها » .

١١٩ - بيان أنه من مناقير أيوب أبى الجمل ، وإعلال العقيلي وابن عدى والدارقطنى

والبيهقي والهيثمي الحديث به .

١٢٠ - تصحيح وقفه على ابن عمر من طريق نافع وابن المنكدر عنه ، وسوق ألفاظهما . وبيان أن ابن عمر تفرد - أيضا - بهذه المسألة وخالفه عثمان وعائشة وأسماء وابن عباس ، من « المحلى » ، وبيان أن المنهى عنه إنما هو النقاب وما في حكمه .

#### \* الحديث الرابع والثمانون :-

« ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء » .

١٢١ - بيان ضعفه جداً من وجوه ثلاثة ، واستظهار أن : « محمد بن علي بن خلف البلخي » - في إسناد الطوسي - هو هو : « محمد بن علي بن الحسين الجبائخي » عند الديلمي . وبيان أن هذا بيت شعر لعدى بن الرعاء الغساني عن محقق « فوائد ابن الصواف » .

١٢٢ - تصحيح ثبوته عن الحسن البصرى ، وأنه هو الذى كان يتمثل به ، وبيان الطرق إليه فى ذلك . وفائدة جليلة عن حذيفة فى معنى : « ميت الأحياء » ، وفيه مراتب إنكار المنكر ، ومراحل ما بعد النبوة ، والكلام عن تدليس حبيب بن أبى ثابت وأنه ليس مردوداً بإطلاق .

#### \* الحديث الخامس والثمانون :-

« ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشتري » .

١٢٥ - بيان ضعفه وإعلاله بالوقف والمخالفة فى الإسناد ، وأن حاتم بن إسماعيل ثقة حافظ لكن فى حفظه بعض اللين . وسرد روايات الحفاظ الذين خالفوه بإيقافه على ابن عمر ، وثبوته أيضاً عن غير الأوزاعى عن الزهرى موقوفاً ، عن « تغليق التعليق » للحافظ مع الزيادة فى تخريجه ، والإحالة - فى الخلاف فى المسألة - على « فتح البارى » .

#### \* الحديث السادس والثمانون :-

« ما أمر حاج قط » .

١٢٧ - تضعيفه جداً من حديث ابن المنكدر عن جابر ، والاختلاف فيه على شيخ

شريك النخعي عن ابن المنكدر ، وإيراد بعض طرقه من « الضعيفة » .  
١٢٨ - بيان أن شريكاً ليس ضعيفاً بإطلاق ، بل لبعض الأئمة تفصيل في أمره ،  
مع بعض ملاحظات على ما في « الضعيفة » .

١٣٠ - تضعيفه جداً أيضاً من مرسل ابن المنكدر لنفس العلة المتقدمة ، وتصحيح  
إيقافه على ابن المنكدر نفسه بإسناد على شرطهما ، وإيراد بعض عبارات  
الثناء على ابن عيينة ومحمد بن المنكدر .

#### \* الحديث السابع والثمانون : -

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

١٣١ - بيان ضعفه الشديد بصالح بن موسى الطلحي ، وتصحيح وقفه على عروة  
ابن الزبير ، وإيقاف بعضهم الأثر على الثوري ، راويه عن معاوية بن إسحاق  
عن عروة .

١٣٢ - أثر صحيح عن الحسن في معناه ، وتنبیه على بطلان حديث : « من أحزن  
والديه فقد عقهما » واقتصار الألباني على تضعيفه أخذاً بعزو السيوطي إياه  
للخطيب في « جامعه » .

#### \* الحديث الثامن والثمانون : -

« من اقترب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ،  
ويحزن العمل ، ويقرأ بالقوم المثناة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل : وما  
المثناة ؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل » .

١٣٣ - بيان ضعفه بهشام بن عمار - على تفصيل في أمره - ، ومخالفة جماعة من  
الثقات له أوقفوه على ابن عمرو . وفائدة عن الإمام أبي عبيد في معنى :  
« المثناة » .

#### \* الحديث التاسع والثمانون : -

« من استرضى فلم يرض فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو  
همار » .

١٣٥ - بيان أنه لا أصل له في المرفوع عن جماعة من الأئمة ، وأنه من قول الإمام

الشافعي رحمه الله ، والأسانيد في ذلك .  
١٣٦ - خفاء حال أبي الفوارس الصابوني المصري على الحافظ الذهبي ، واستدراك الحافظ عليه في « اللسان » وجزمه في « توالي التأسيس » بثبوت الأثر عن الشافعي .

\* الحديث التسعون : -

« من صلى صلاة في جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة » .  
١٣٧ - نفى العراقي وابن السبكي الوقوف عليه مرفوعا ، وجزم الأول بأنه من قول سعيد بن المسيب . وبيان حُسنه موقوفا على ابن المسيب عند ابن نصر وغيره بألفاظ متفاوتة .

\* الحديث الحادي والتسعون : -

« من فتح له باب خير فليتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .  
١٣٨ - بيان ضعفه بالإرسال ، وبيان أبي مريم ، وذكر طريق أخرى عن حذيفة فيها جماعة لا تعرف لهم تراجم .  
١٣٩ - تصحيح وقفه على خالد بن معدان التابعي الشامي العابد .

\* الحديث الثاني والتسعون : -

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .  
١٤٠ - تضعيفه مرفوعا من أربعة وجوه عن ابن مسعود ، ما بين ضعيف ومعلول .  
١٤٢ - تصحيح وقفه على ابن مسعود ، وإيراد خمس طرق في ذلك ، وثبوته أيضا عن علقمة ومجاهد .  
١٤٤ - اختلاف العلماء في قتل الحيات كلها عن « التمهيد » .

\* الحديث الثالث والتسعون : -

« من نسي شيئا من نسكه أو تركه ، فليهرق دما » .  
١٤٧ - بيان ضعفه مرفوعا فيما حكاه الحافظ عن ابن حزم ، وبيان أن الحديث في كتاب آخر له سوى « المحلى » ، وتعقب ابن حزم في تجهيل أحد رواته بما ذكره الخطيب عنه .

١٤٩ - تصحيح وقفه على ابن عباس رضى الله عنهما ، وسرد رواته عن أيوب عن ابن جبير عنه بذلك .

\* الحديث الرابع والتسعون : -

« المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » .

١٥٠ - بيان ضعفه من حديث أبي هريرة ، وإنكاره على شريك القاضي بهذا اللفظ عن ابن عدى وإيماء البيهقى أيضا إلى عدم صحته .

١٥٠ - بيان وهائه من حديث ابن عمر ، وكلام الأئمة فى : « معارك بن عباد القيسى » ، وما قاله الحافظ والمناوى عن الحديث .

١٥١ - تصحيح وقفه على علي رضى الله عنه ، وإيراد فائدة عند عبد الرزاق فى تفسير شيخه الثورى للأثر .

\* الحديث الخامس والتسعون : -

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر - وهو الجرب - ، وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهى خير له من الكنز » .

١٥٢ - بيان نكارتة عن « الضعيفة » نقلاً عن أبى حاتم الرازى ، وإعلاله بعبد الله ابن دينار الحمصى .

١٥٢ - تصحيح وقفه على عمر رضى الله عنه بنحوه ، بزيادة فى المتن . وذكر علة للأثر غير قادحة فى اتصال إسناده ، وكلام لابن قتيبة لا يقدر فى ثبوته .

\* الحديث السادس والتسعون : -

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

١٥٤ - بيان تضعيف الألبانى له تبعاً لرمز السيوطى له بالضعف ، واحتمال أن يكون إسناده أسوأ من مجرد الضعف لكثرة ما وضعه الراضة على علي وآل بيته - خاصة - مع التمثيل بأحدهم .

١٥٥ - ثبت معناه عن أنس عند البيهقي في « السنن » ، وبيان أن ما في أبي أمية الطرسوسى الحافظ من مقال لا يؤثر ههنا وفائدة تتعلق بالسنة في إلقاء النوى .

\* الحديث السابع والتسعون : -

« نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب بنفس واحد ، وقال : ذاك شراب الشيطان » .

١٥٦ - بيان شدة ضعفه بخارجه بن مصعب السرخسى ، وذكر حديث آخر في الباب عند الترمذى والطبرانى ، في إسناده اختلاف ، وفي متنه نكارة لمخالفته لأحاديث صحيحة .

١٥٧ - بيان ما في اقتصار الألبانى على تحسين حديث جواز الشرب بنفس واحد ، وأن الراوى المختلف فى تجهيله وتوثيقه لا يكون حسن الحديث - حَسْبُ - ، وإيراد إحدى الفائدتين اللتين ذكرهما عقبه ، وحديث آخر حسنه ، والإحالة فى المسألة على « الفتح » .

١٥٨ - ثبت الحديث من قول عكرمة ، وبيان مخالفته للثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

\* الحديث الثامن والتسعون :-

« لا تكن أول من يدخل السوق ، ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة - أو قال : مريض الشيطان ، وبها رايته » . وفى رواية : « لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، ففيها باض الشيطان وفرخ » .

١٥٩ - بيان نكارتة من طريق يزيد بن سفيان - راويه عن سليمان التيمى - ، وما فى طريقه الأخرى عن محمد بن فضيل من النظر .

١٦١ - بيان شدة ضعفه ونكارتة بلفظ ابن ماجه : « من غدا إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان ، ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس » .

١٦٢ - تصحيح وقفه - باللفظين الأولين - على سلمان الفارسي رضي الله عنه ، وطرقه بذلك . وبيان معارضة المتن لأحاديث صحيحة ، ولهدى السلف رضوان الله عليهم في حثهم على لزوم السوق للاستغناء عن الخلق .

\* الحديث التاسع والتسعون :-

« يا ابن عمر ، دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا » .

١٦٥ - بيان نكارتة من أجل المبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطى ، وبراءة العطاف بن خالد المخزومى من إصاقه به ، من وجوه ، مع تلخيص لحاله فى الحديث .

١٦٦ - ثبوت شطره الأول عن الحسن البصرى من طرق بعضها صحيح أو جيد ، بزيادات فى جميعها .

\* الحديث المتمم مائة :-

« يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا » .

١٦٧ - بيان وهائه الشديد ومقاربتة للوضع من أجل أبى العز بن كادش ، - مع علل أخرى - ، وذكر شدة ما فيه من المقال ، وإقراره بوضع حديث على النبى صلى الله عليه وآله وسلم وافتخاره بذلك . وذهاب الذهبى إلى توبته والتعقيب على ذلك .

١٦٩ - ثبوتة - فى قصة طويلة وقعت لجعفر الخلدى الزاهد عن أحد مشايخه من الصوفية ( وهو : على بن محمد المزين الكبير الصوفى ) ، وترجمة المزين وكذا الكتانى شيخه الآخر - باختصار - ، وبيان ما فى القصة من المخالفات الشرعية ، والإشارة إلى ما بين طريق التصوف وطلب العلم من العداوة القديمة والنفرة والتنبيه على ما وقع فى كتاب « البدائل » من نفى الوقوف لهذا الدعاء على أصل - مرفوعاً - ، وذلك من بضع سنين .

( تم بحمد الله )

صدر حديثاً من مطبوعات مكتبة التوعية الإسلامية بالطالبية

هرم - ت : ٨٦٨٦٠٥

- ١ - بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن تأليف « أبو إسحق الحويني » .
- ٢ - تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة الجزء الثاني تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
- ٣ - تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
- ٤ - حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
- ٥ - حلية طالب العلم . بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
- ٦ - التعامل وأثره على الفكر والكتاب بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
- ٧ - التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
- ٨ - براءة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
- ٩ - سمط اللآي في الرد على محمد الغزالي تأليف أبي إسحق الحويني .
- ١٠ - بغية الكمال شرح تحفة الأطفال [لتعليم تجويد القرآن] تأليف أسامة بن عبد الوهاب .
- ١١ - الإسراء والمعراج تأليف علي محمد شاکر تحقيق حسين بن إسماعيل الجمل .
- ١٢ - مقامع الشيطان في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
- ١٣ - الحياء في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
- ١٤ - الاستيعاب لأدلة الحجاب والنقاب تأليف حسن بن عبد الحميد .
- ١٥ - الرجال الذين تكلم عليهم الحفاظ المنذري في كتابه الترغيب والترهيب جرحاً وتعديلاً ومعه :  
أ - الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في نفس الكتاب ] جمع وترتيب وتعليق  
ب - رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري . [ « أبو سماء » ماجد بن محمد أبي الليل .
- ١٦ - الثمرات الزكية في العقائد السلفية جمع وترتيب أحمد فريد .
- ١٧ - جامع أحكام النساء تأليف مصطفى بن العدوي أحمد .
- ١٨ - استقلال الفقه الإسلامي عن القانون الروماني والرد على شبه المستشرقين تأليف الدسوقي بن السيد عيد .
- ١٩ - رسالة في القواعد الفقهية تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي .
- ٢٠ - البيان المفيد عن حكم التمثيل والأناشيد تأليف عبد الله بن عبد الرحمن السليمان .
- ٢١ - الحجاب لماذا؟؟ تأليف محمد بن أحمد إسماعيل .
- ٢٢ - كيف تنجو من عذاب القبر ومن عذاب جهنم تأليف ساعد بن عمر غازي .
- ٢٣ - الحسبة في الإسلام [أو وظيفة الحكومة الإسلامية] لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي المنذر سامي أنور .
- ٢٤ - البيان والإشهار للشيخ العلامة فوزان السابق [وهو كتاب في الذب عن الدعوة السلفية ورد شبهات المخالفين] .
- ٢٥ - الغرياء الأولون أسباب غربتهم - ومظاهرها - وكيفية مواجهتها تأليف سلمان بن فهد العودة .
- ٢٦ - تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات [وهو من أجمع ما كتب في الكبائر] للشيخ ابن حجر آل بوطامي .
- ٢٧ - الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة تأليف مصطفى العدوي .
- ٢٨ - هل الكتاب المقدس كلام الله؟؟ تأليف الشيخ أحمد ديدات .

- ٢٩- فضائل شهر شعبان تأليف حسن عبد الدايم .  
 ٣٠- مختصر التحفة الإثني عشرية في الرد على الشيعة الإثني عشرية للشيخ العلامة الألويسي .  
 ٣١- قرّة عيون الموحدين على كتاب التوحيد للعلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ .  
 ٣٢- كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب ومعه القول السديد للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي .  
 ٣٣- الكوثري وتعليقاته للشيخ محمد بهجة البيطار .  
 ٣٤- حقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة للشيخ محمد بن صالح العثيمين .  
 ٣٥- العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير تأليف أحمد فريد .  
 ٣٦- تزكية النفوس وتربيتها كما يقرره علماء السلف جمع وترتيب أحمد فريد .  
 ٣٧- الحيدة [ وانتصار المنهج السلفي ] للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناي .  
 ٣٨- رسالة في التوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق حسين الجمل .  
 ٣٩- أولياء الله عقلاء ليسوا مجانين لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق محمد شاكر .  
 ٤٠- الرد على من أجاز تهذيب اللحية تأليف حمود بن عبد الله التويجري .

\* وسيصدر قريباً بحول الله وقوته :

- ١ - ردع الجاني المتعدي على الشيخ الألباني تأليف أبي زرعة الدرعمي .  
 ٢ - المهدي حقيقة لا خرافة جمع وترتيب محمد بن أحمد بن إسماعيل .  
 ٣ - الفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي الأشبال حسن المندوه .  
 ٤ - تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ، للإمام الشوكاني تحقيق أبو الأشبال حسن المندوه .  
 ٥ - الجرح والتعديل من كلام الإمام الترمذي جمع وترتيب أبي محمد عصام بن مرعي .  
 ٦ - الزواج في الشريعة الإسلامية للشيخ محمد بن صالح العثيمين والشيخ عبد العزيز بن محمد بن داود .  
 ٧ - الفتاوى النافعة لأهل العصر [ وهو مختصر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ] تحقيق حسين الجمل .  
 ٨ - فضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها للحافظ أبي حفص ابن شاهين تحقيق أبي إسحق الحويني .  
 ٩ - الثبات عند الممات للإمام ابن الجوزي تحقيق خالد علي .  
 ١٠- الكبائر للإمام الذهبي تحقيق محي الدين مستو .  
 ١١- مختصر شعب الإيمان للحافظ البيهقي اختصار القزويني تحقيق عبد القادر الأرنؤوط .  
 ١٢- وقفات مع كتاب للدعاة فقط بقلم محمد بن سيف العجمي .  
 ١٣- الحافظ أبو بكر البيهقي وأثره في علوم الحديث تأليف الدكتور أحمد يوسف سليمان .  
 ١٤- منهاج الإمام ابن تيمية في الرد على الديانة النصرانية تأليف عبد الراضي محمد عبد المحسن .

تم بحمد الله صف وتجهيز هذا القسم في دار الحرمين

٧٢ شارع مصر والسودان القاهرة مصر ت : ٨٢٠٣٩٢